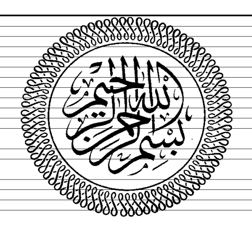
سنّة التغيير والحل الإسلامي

« لولميّات الواقع وتاءات المستقبل »

أ. د. عبد الحميد الغزالي
أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة



الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، محمد بن عبد الله ومن والاه ، واتبع خطاه إلى يوم الدين . والحمد لله على تمام نعمته وعظيم فضله ، وكمال شريعته ، من اقتدى بها فقد اهتدى ، ومن اقتدى بغيرها فقد ضل وتردّى ، والحمد لله القائل « إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم » . وهو ما يعنى أن تغيير « ما فى النفس » هو المقدمة الضرورية لتغيير « ما فى القوم » ، أى لتغيير المجتمع بمكوناته وعناصره تغييرا يربطه بمراد الخالق جل وعلا ، وبمقصود الوجود البشرى على الأرض .

ولأن التغيير هو سنة حياتية ، وناموس كونى ، فإنه يجرى على كل المخلوقات جريا طبيعيا بإرادة الخالق ومشيئته ، فسبحان مُغيّر الأحوال ، ومُيسّر الأسباب لخلقه ، ليصير كلّ إلى ما شاء ، والأخذ بالأسباب واجب لحدوث النتائج المرادة من خالق (الأسباب والنتائج) وفقا لمشيئته سبحانه . من هنا .. كان مدخلنا الطبيعى إلى النظر فى قضية « التغيير » ، الكشف عن الواقع كما يحدث ، بهدف تغييره إلى الأفضل ، ولتحديد سنّة هذا التغيير ، وضبطها وفقا لشرع الله . فكانت هذه النظرات التى حوتها سلسلة المقالات التى أعدّت ، بصفة عامة ، تحت عنوان رئيسي واحد ، هو « سنة التغيير » ، والتى تركزت فى مجملها حول واقع أمتنا الإسلامية عموما ، ومصرنا خصوصا ، ونُشر أغلبها تباعا فى جريدة النور الإسلامية خلال الشهور الأخيرة من عام ألف وأربعمائة وعشر هجرية وألف وتسعمائة وتسعين ميلادية .

وقد كان المأمول أن يتم الاستمرار فى السلسلة حتى تغطى بإذن الله الهدف منها ، من تشخيص واقع المجتمع من جوانبه الأربعة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ثم استخلاص النتائج التى تساعدنا فى طرح تصور عملى مؤسس على تعاليم الإسلام ، ومستمد من ثوابته الخالدة ، لعلاج أمراض الواقع ، والوقاية من أمراض المستقبل ، إلى أن توقف النشر بسبب إيقاف إصدار جريدة « الإخوان المسلمون » ، التى تصدر ضمن جريدة النور الإسلامية . لذلك كان حرصنا على نشرها على الكافة لتعميم النفع منها ، ومن ثم ضمّناها هذا الكتيب الذى يحمل عنوان السلسلة .

هذا، وقد تطلّبت طبيعة الموضوع ، استكمال معالجة عدد من القضايا الهامة المرتبطة به ، من خلال إعداد عدد من المقالات التى تُلقى الضوء عليها ، لم يتم نشرها ، فضمّناها هذا الكتاب .

ويحتوى هذا الكتاب على خمسة فصول ، يتضمن كل فصل منها عددا من المقالات التى تعالج موضوعا واحدا أو عددا من الموضوعات المتجانسة . فخصصنا الفصل الأول منها لمناقشة أساسيات التغيير ، وهو يضم خمس مقالات ، فى ظننا أنها تجيب عن سؤال رئيسي هو : لماذا التغيير ؟ حيث بدأت بالفكرة ، فالاتجاه العالمى ، فالمشروع الإسلامى ، فحقائق الواقع ، فما لا نريده من التغيير . وهذه المقالات تبرز عموما مدى إلحاح التغيير ، والمتغيرات التى تدفع إلى ضرورة حدوثه .

أما الفصل الثانى ، فقد خُصص لمناقشة وتشخيص الواقع السياسى القائم ، أساسا فى التجربة المصرية ، بوصفها نموذجا للتجارب الإسلامية ، والنامية بصفة عامة ، من خلال سلسلة من تسع مقالات تدور أغلب أفكارها حول هذا التشخيص ومعطياته المختلفة ، وأهم الأمراض الظاهرة ، مثل : الميكافيلية ، والشكلية ، والفردية ، والاحتكارية ، والسيادية ، والرئاسة ، وأسلوب التغيير فى الواقع ، وممارسة التعبير عن الرأى والنيابة عن الأمة ، كما تحدث فى الواقع السياسى .

ثم قدّم الفصل الثالث نموذجا للواقع السياسى المتخلف ، من خلال بعض جوانب كارثة الخليج ، حيث كان عنوانه « التغيير وكارثة الخليج » ، وهذا الفصل يعكس التغييرات الحادثة أو المحتملة الحدوث فى الواقع السياسى للأمة بسبب أزمة الخليج ، ويضم ثمانى مقالات ، تكشف بوضوح عن الواقع السياسى مع وجود هذا المتغير الجديد ، الذى لا نراه متطفلا على مكونات واقعنا ، بل هو إفراز حقيقى لهذه المكونات المرضية التى يتضمن أغلبها الفصل الثانى .

وفى الفصل الرابع ، يناقش الكتيب محاولات التغيير فى مجالات مختلفة ، يغلب عليها الطابع الاقتصادى ، مثل : قضايا الأزمة الاقتصادية ، وشركات توظيف الأموال ، ووظيفة الإفتاء فى المسائل الاقتصادية ، والفوائد المصرفية ، والممارسات المصاحبة لعملية الانتخابات ، بحكم أنها قضايا عرضت لنا حال قيامنا بتشخيص بعض جوانب الواقع .

ثم اختتم الكتيب بالفصل الخامس ، الذى تضمن مقالتين إحداهما تقدّم حالة

دراسية للتغيير المأمول فى دولة إسلامية ، ومن ثم تعرض محاولة لصياغة منهج التنمية فى ظل واقع محدد لهذه الدولة .والثانية، تقدم صياغة لأساسيات التغيير المأمول على مستوى الأمة ، وفقا للمشروع الحضارى الإسلامى ، وذلك كأساس لصياغة مستقبل الأمة .

وعموما ، فقد حرصنا على نشر المقالات كما هي ، فى حدود المعلومات والبيانات المتاحة عند كتابتها ، ونظرا لارتباط بعض عناصرها بزمن نشرها ، ورغم توقف نشر السلسلة ، إلا أنَّ النية منعقدة على استكمالها بمشيئة الله لتحقيق المقصود منها ، بتشخيص واقعنا فى المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، ثم تقديم الحل الإسلامى بتفصيل تطبيقى فى المجالات المختلفة المكونة لهذا الواقع .

وإنى إذ أقدم هذه الأفكار إلى القارىء العزيز فى أمتنا الإسلامية ، لأدعو الله سبحانه وتعالى أن تعد حافزا له على المشاركة فكريا وسلوكيا فى عملية التغيير المأمول .
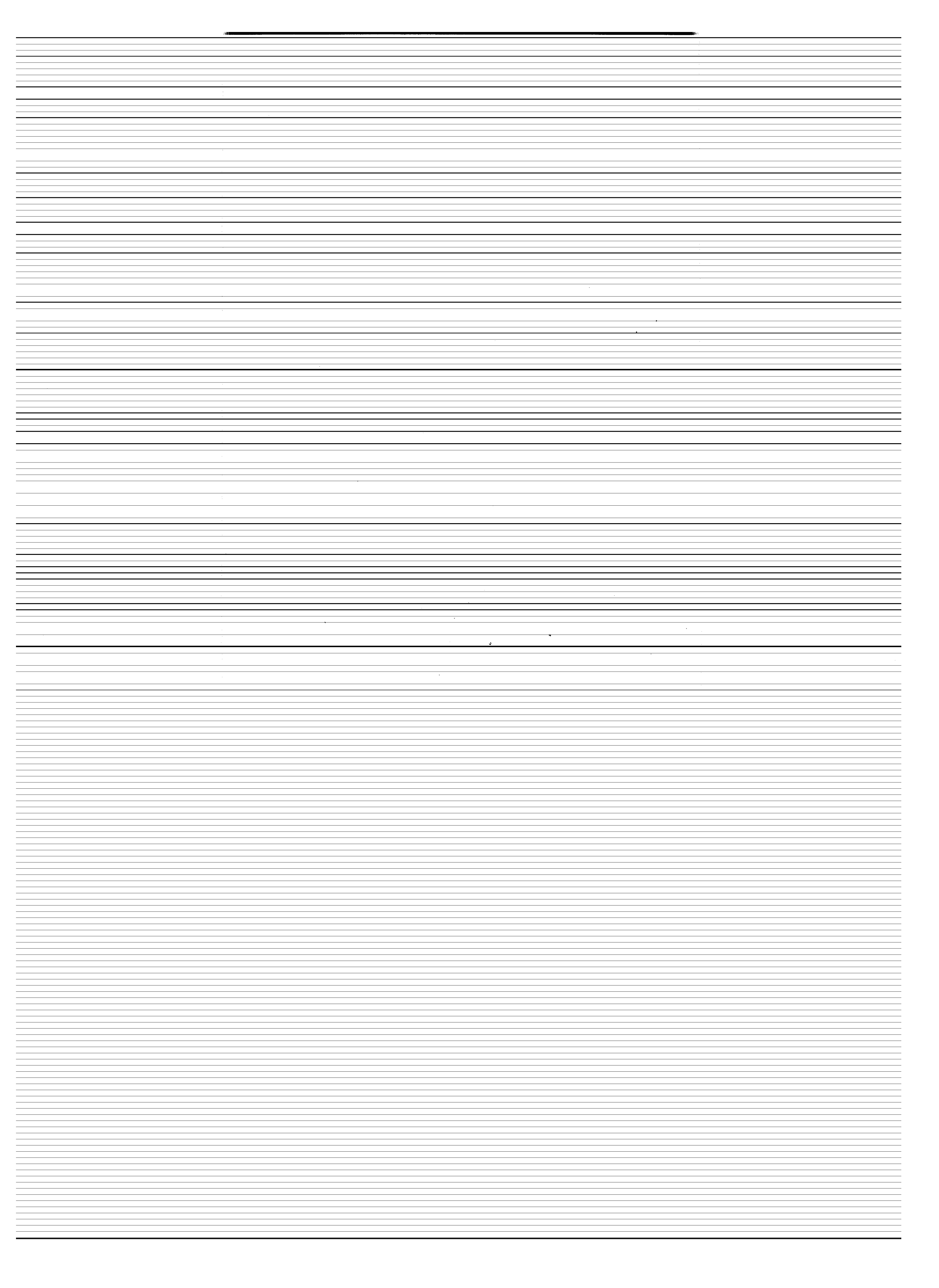
والله من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل .

عبد الحميد الغزالى

الزمالك / القاهرة في غرة جمادى الثاني ١٤١١ هـ
الموافق ١٨ ديسمبر ١٩٩٠ م

الفصـل الأول

أساسـيّات التغييـر



تقديم :

يتضمن هذا الفصل خمس مقالات حول أساسيات التغيير تناقش في مجملها تلك العوامل الملحة التى تتطلب ضرورة التغيير وتدفع إلى إحداثه ، سواء كانت تلك العوامل نابعة من داخل مجتمعنا ، أو من خارجه ، وقد حاولت هذه المقالات أن ترصد تلك العوامل بهدف تحليلها ، وتحديد تأثيرها على معطيات واقعنا بما يدفعه إلى التغيير نحو الأفضل . لكن المشكلة سوف تظل فى رأينا هى الاتفاق على المقصود بالأفضل الذى يجب السعي إليه ، ولذلك كان الحرص على توضيح الفكرة وراء التغيير ، والهدف منه ، والمشروع الحضارى الإسلامى ، كإطار مبتغى لضبط هذا التغيير .

وعموما ، فقد تضمن الفصل المقالات الآتية :

(١) الفكرة .
(٢) الاتجاه العالمى .
(٣) المشروع الإسلامى .
(٤) حقائق الواقع .
(٥) ما لا نريد .

(١) الفكــرة(*)

لاشك أن التغيير هو سنة من سنن الحياة ، وناموس من نواميس الكون . والتغيير المقصود والمطلوب ، على كافة المستويات من الفرد وحتى المجتمع ، هو التغيير نحو حياة « أفضل » . والحياة الفاضلة المأمولة هى الحياة الطيبة الكريمة ، التى تليق بالإنسان الذى كرمه خالقه سبحانه وتعالى . وهذا المستوى من الحياة البشرية هو الذى وضعه خالق البشر ، ورسم معالمه ، وحدد وفصل وسائل تحقيقه فى الكتاب والسنة .

ولاشك أيضا أن حياة أى مجتمع تحكم حركتها مجموعة من الثوابت ، وتضبط إيقاع تغيرها مجموعة من المتغيرات . فالثوابت تعد بمثابة الأصول أو الجذور ، والمتغيرات بمثابة الفروع أو التفصيلات التى تتشكل بفعل ظروف المكان والزمان . ويُحكم على حركة حياة أى مجتمع بأنها متقدمة أو متخلفة بمدى قدرتها ، من خلال ثوابتها الضابطة ومتغيراتها الدافعة ، على التكيف المناسب مع المتغيرات الحادثة والمستجدات الواقعة فى حياة المجتمع .

ولقد خطرت لى فكرة أن أكتب إليك أخى القارىء وأختى القارئة حول التغيير المنشود فى أنفسنا ، وفى مجتمعنا ، وفى أمتنا ، وفى عالمنا المعاصر ، بفعل عاملين :

العامل الأول : يتمثل فى ضرورة التغيير نحو الأفضل إسلامياً . ولكن هذا التغيير لا يقع إلا بشروط . وفى هذا يقول الخالق تبارك وتعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ** ﴾.فلكى يتحقق التغيير المطلوب والمأمول ، بمشيئة الله تعالى ، يتعين ان يبدأ بتغيير النفس ، أخذاً بالأسباب بقدر الاستطاعة ، وفقاً لما شرع الله سبحانه ، وعلى أساس الحكمة من الوجود البشرى على ظهر الأرض ، وهى عبادة الخالق جل وعلا ، مصداقاً لقوله سبحانه : ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ** ﴾ .

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ٢٨ شوال ١٤١٠ هـ الموافق ٢٣ مايو ١٩٩٠ م .

والعبادة المقصودة ، باتفاق العلماء ، تشمل إعمار النفس وإعمار الأرض ، كجزء أصيل منها . فالإسلام الذى جاء ليخرجنا من ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة ، لن يقوم بيننا ، ولن يحكم حياة مجتمعنا ، إلا إذا أقمناه فى أنفسنا .

ومن هنا ، كان الحض على التغيير ابتداء « بما فى النفس » كشرط لكى يحدث التغيير وانتهاء « بما فى المجتمع » أو القوم ، إعماراً للنفس والأرض ، وتنمية للنسل والحرث ، وإنارةً للعقول وزراعةً للحقول ، تحقيقاً للحياة الطيبة الكريمة لكل فرد يعيش فى كنف هذا النظام ، الذى وضعه الخالق لخير البشرية .

والعامل الثانى : يتمثل فى حقيقة ما يحدث الآن فى عالمنا الحاضر ، فنحن نعيش فى هذه الأيام طوفان التغيير ، وإعصار رفض الواقع ، وزلزال إعادة البناء، وبركان التحول إلى القطاع الخاص، وثورة نحو تكامل ، إن لم يكن « توحد » وضعى للفكر والسلوك ، وإرادة جادة — فيما يبدو — للاتجاه نحو الفطرة الإنسانية ، ذرائعياً أو واقعياً ، فى محاولة — وضعية — لمعالجة الاختلالات والاختناقات والمشكلات التى تعانى منها المجتمعات المعاصرة : اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

هذه الأحداث تجرى من حولنا فى شتى بقاع العالم ، شرقاً وغرباً ، شمالاً وجنوباً ، إعداداً واستعداداً لدخول قرن جديد ، وهو القرن الحادى والعشرين الميلادى . فأين نحن من هذه التغييرات ؟ وكيف يمكن أن نعيد ترتيب بيتنا من الداخل ، ونقوم بإجراء ما يجب أن نقوم به من تغييرات وفقاً لهويتنا ، وعلى أساس مذهبيتنا فى الفكر ومنهجنا فى السلوك ، وفى ضوء تعاليم ديننا الحنيف — كدين ونظام حياة كامل وشامل ؟ .

فنحن أمام عالم قد وصل إلى آخر حلقات ثورة المعلومات والاتصالات ، فى حدود المعرفة المتاحة والتكنولوجيا المستخدمة . وتحول بالتالى إلى « قرية صغيرة » . ومن ثم ، لا نستطيع أن نعزل أنفسنا أو نتهرب من الاشتراك فى مجابهة التحدى الحقيقى القائم على التنافس الجاد ، أو قل إن شئت « الخيِّر »

بين الثقافات والأفكار والسلوكيات . فهل نرتفع إلى مستوى هذا التحدى ؟ وهل نرتفع إلى المستوى الرفيع لحضارتنا وثقافتنا ومنهجنا وفكرنا وسلوكنا الإسلامى ، الذى يقدم « المثل » للفرد السوى والمجتمع السوى ؟ وهل ننجح ، كما نجح سلفنا الصالح ، فى أن نقدم للبشرية ، الحائرة الآن من أنظمة ومذهبيات ثبت فشلها وأنظمة ومذهبيات مازالت فى مرحلة الشك والتجريب ، « شرعة ومنهاجاً » ربانياً ثبت أنه : عقيدى الأساس ، علمى النظرة ، متفتح الفكر ، مبدع السلوك ، ديناميكى الحركة ، كفء الأداء ، إيمانى التوجه ، مبهر الإنجاز ، إنسانى النزعة ، أخلاقى العلاقة ، عالمى المحتوى ؟ أرجو من الله العلى القدير ذلك .

وبين العاملين — التغيير المأمول إسلامياً والتغيير الحادث عالمياً — عزمت ، بمشيئة الله وتوفيقه ، وتوكلت عليه سبحانه ، فى أن أطل عليك أخى القارىء وأختى القارئة من خلال هذه النافذة ، تحت عنوان : « سُنة التغيير » ، لتأكيد أساس إيمانى ، وتوكيد حقيقة عملية ، وهى أن .

« الإسلام هو الحل »

(٢) الاتجاه العالمي(*)

بصفة عامة ، يحاول العالم كله من حولنا أن يتغير نحو الأفضل تغييراً جذرياً على مستوى الفكر والسلوك فى شتى مجالات الحياة . فعلى مستوى الفكر ، أخذ يراجع بجرأة غير مسبوقة : معطيات عقيدية وثوابت أيديولوجية ومبادىء مستقرة ، حاكمة لحياة المجتمع المعاصر . وفى ميدان التطبيق ، شرع يضع بشكل جاد الإجراءات التنفيذية لتعديل أساسىّ ، أو تصفية تامة ، لمؤسسات وتنظيمات وممارسات ، ضابطة لحركة هذه الحياة .

ويشكل هذا التغيير ثورة حقيقية فى الفكر والسلوك لدرجة وصلت إلى هدم ما هو قائم ، وانهيار ما هو ثابت . وقامت هذه الثورة على جهر واضح ومكاشفة تفصيلية حول نظريات وعقائد وفلسفات وثوابت ، وأنظمة ومؤسسات ، وقضايا وسلوكيات ، كان يعد الاقتراب منها ، ناهيك عن مناقشتها ثم تغييرها ، من أحرم المحرمات .

والأمثلة على ذلك عديدة ومتنوعة ، تمتد لتشمل كافة جوانب الحياة المعاصرة ، ابتداء من حقوق الإنسان وواجباته ، وحرية الممارسة السياسية ، والحرية الاقتصادية ، وانتهاء بحرية الانتخابات وضمانات جديتها ، وحرية الصحافة ، والتعددية الحزبية ، واقتصاديات السوق ، ودور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، والملكية الخاصة ، والعدالة الاجتماعية ، وحماية البيئة ، والتناوب الطوعى فى الحكم ، والإصلاح الدستورى .

فمنذ إعلان « جورباتشوف » لحركة إعادة البناء ، أو « البيروستوريكا » ، وطوفان التغيير يجتاح دول الكتلة الشرقية ، والدول التى تدور فى فلكها ، ليشمل الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية وبعض الدول النامية ، فبعد أن بدأ التغيير فكراً فى الاتحاد السوفيتى ، انتقل سلوكاً ، وبمباركة سوفيتية ، إلى دول أوروبا الشرقية . فانتشر فى بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ٥ ذو القعدة ١٤١٠ هـ ، الموافق ٣٠ مايو ١٩٩٠ م .

وألمانيا الشرقية وبلغريا ، ثم أخيراً رومانيا . وفى النهاية ، امتدت أمواج التغيير الكاسحة لتعمل آثارها تطبيقياً فى الدولة الأم ــ الاتحاد السوفيتى .

وكانت النتيجة إحداث تغيير أسرع بكثير مما كان يتوقعه جورباتشوف ومؤيدوه ــ فى الداخل والخارج ــ ، وأشمل بكثير من أشد توقعاتهم تفاؤلاً ، إذ شمل التغيير أساسيات الفكر ، وثوابت السلوك فى النهج والنظام الماركسى . وجاءت هذه الحركة ، أو الثورة ، لتقنع أو تجبر الأنظمة والأحزاب والتيارات الشيوعية ، فى معظم دول العالم ، على ضرورة إحداث تغييرات جذرية فى فكرها وسلوكها ، وفى توجهاتها وأولوياتها وخياراتها ، بل وفى انتماءاتها وتصوراتها المستقبلية ، وحتى فى شعاراتها وأسمائها .

فأسرعت دول أوروبا الشرقية سياسياً إلى تبنى نموذج الديمقراطية الغربية ، وأخذت التعددية الحزبية . وانهار بذلك احتكار الحزب الشيوعى للسلطة . واقتصادياً ، أخذت باقتصاد السوق ، واعتمدت الملكية الخاصة أساساً لنظام الملكية . وانهدم بذلك مبدأ رأسمالية الدولة ، وملكية الدولة لأدوات الإنتاج .

وفى الاتحاد السوفيتى حدث ، بعد ذلك ، الشىء نفسه تقريباً . إذ أخذت القيادة السوفيتية فى وضع وتنفيذ برامج لتحرير الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من قيود وجمود الماركسية . فسياسياً : بدأ سقوط الشمولية وانهار احتكار الحزب الشيوعى للسلطة ، وبدأ التفكير الجدى فى التعددية الحزبية . واقتصادياً : بدأ تطبيق تحرير الأسعار ، والأخذ باقتصاد السوق ، واحترام الملكية الخاصة ، وتشجيع القطاع الخاص ــ السوفيتى والأجنبى ــ لدرجة أن برنامج الإصلاح الاقتصادى ، المزمع تنفيذه ، يقضى ببيع (٧٠ ٪) من المشروعات المملوكة للدولة لهذا القطاع .

بالإضافة إلى ذلك ، ومتزامناً معه ، بدأت بعض الجمهوريات السوفيتية تنادى بالانفصال عن الاتحاد ، أو حتى تعلن فعلاً الاستقلال ، فى ظل مناخ الحرية الجديد . وهنا ، لابد من تسجيل الاختلاف الأساسى ، الواضح والمعلن ، فى معاملة القيادة السوفيتية لهذه الحركات ، حيث كان التعامل مع الجمهوريات الإسلامية بالقمع العسكرى ، بينما مع جمهوريات البلطيق

بالتفاوض الحضارى أو الحصار الاقتصادى ! وأخيرا ، بدعوى حقوق الإنسان ، فتح الاتحاد السوفيتى أبوابه لهجرة ملايين اليهود السوفيت إلى فلسطين المحتلة ، ونسي ، أو تجاهل حقوق أصحاب الأرض الأصليين — الفلسطينيين ! .

وبالدرجة نفسها ، تفور الكتلة الغربية ، وما يسير فى فلكها من الدول النامية منذ إعلان « تاتشر » لحركة التحول إلى القطاع الخاص ، أو « البريفتيزيشن » ، من أجل التغيير نحو الأفضل . وتعنى هذه الحركة ليس فقط بيع وحدات القطاع العام ، بل والمنافع العامة والمرافق الأساسية من نقل ومواصلات وكهرباء ومياه ، كما فى التجربة البريطانية ، وإنما أيضاً نقل الإدارة لبعض هذه الوحدات إلى القطاع الخاص مع بقاء الملكية فى يد الدولة وتحويل بعضها الآخر إلى شركات مساهمة مع البيع التدريجى لأسهمها لأفراد الجمهور ، كما فى تجربة مجموعة شركات « إيرى » فى إيطاليا ، ومجموعة شركات « طومسون » فى فرنسا .

ولقد امتدت آثار هذه الحركة لتشمل معظم دول أوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، مركزةً على « برجماتية » أو واقعية مواجهة المشكلات ، ومؤكدة على رفع كفاءة الأداء من خلال قوى السوق والحافز الفردى ، ومحددة دور الدولة فى الخدمات العامة ، ومشروعات البنية الأساسية والصناعات الاستراتيجية التى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها .

إذن ، العالم كله يتغير — وضعياً — فى محاولة لصياغة نظام يتجه نحو الفطرة الإنسانية . ونحن لدينا نظام « ربانى » ، وضعه الخالق أساساً ليتسق مع هذه الفطرة ، أمَا آن لنا أن نأخذ به ؟ وأن نعتبر يقيناً ونؤمن حقاً ، لمصالح ديننا ودنيانا ، بأن :

« الإسلام هو الحل »

(٣) المشروع الإسلامى(*)

نقصد بالمشروع الإسلامى موقف التفتح الإبداعى الأول الذى استند تماماً وبالكامل على الكتاب والسنة فى إدارة كافة جوانب حياة المجتمع . ويقوم هذا المشروع على « سلفية » الإسلام . وهى سلفية مستنيرة تحرص على التراث ، وتنهل من حضارة العصر وفقاً للضوابط الشرعية .

وعليه ، يقدم الإسلام مشروعاً حضارياً متكاملاً وشاملاً . يقوم بالإنسان ومن أجل الإنسان . ويتسق تماماً مع الفطرة الإنسانية . ويحقق بالقدرة الإنسانية ، وفى حدود استطاعتها ، الحياة الطيبة الكريمة للإنسان . .

وتتمثل غاية هذا المشروع — بثوابته ومتغيراته ، وضوابطه وأحكامه ، وتوازناته ومحركاته ، وتراثيته وتقدميته ، وعدالته وكفاءته — فى عبادة الخالق تبارك وتعالى والتى تشمل فرض إعمار الأرض ، تحقيقاً لطيب الحياة ، وتوفيراً لتمام الكفاية لكل فرد يعيش فى المجتمع المسلم .

ولتحقيق هذه الغاية ، جمع المشروع فى تناغم طبيعى وتوازن دقيق وتزاوج فطرى خلاق بين السماء والأرض ، أى بين الروح والمادة ، أو الشعائر والشرائع ، وبين الآخرة والأولى ، وبين الفرد والجماعة ، وبين العبادات والمعاملات ، مشدداً على أن الأصل فى المعاملات « الحل » ، أخذاً بالأسباب وإعماراً للأرض .

وعملياً ، حقق هذا المشروع التناسق الفاعل بين هذه العناصر ، أو الثنائيات ، مؤكداً على تكاملها لا تنافرها ، فى عدالة واعتدال ، ودون إفراط أو تفريط ، ومحدداً أدوار العمل ، وواضعاً الضوابط الحاكمة للأداء ، والمعايير العادلة لتوزيع الناتج ، لمنع كل الممارسات الخاطئة ، الممكن حدوثها إنسانياً ، والتى تعوق مسيرة المجتمع نحو حياة أفضل .

إذ يقوم هذا المشروع بتصحيح آنى لما قد يقع من انحرافات ، من خلال

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ١٢ ذو القعدة ١٤١٠ هـ الموافق ٦ يونية ١٩٩٠ م .

رقابة ذاتية متيقظة على التنفيذ على كافة المستويات ، ووفقاً لإجراءات محددة للتوجيه والمتابعة والتقويم والمساءلة والثواب والعقاب .

وعليه ، يعالج المشروع — إلى حد الإيذان بالحرب — كل صور الانحرافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مؤكداً التحريم الصريح والقاطع : للقهر والاستبداد ، والظلم والاستغلال ، والرشوة والمحسوبية ، والربا والغرر ، والاحتكار والاكتناز ، والتطفيف والبخس ، والإسراف والتقتير ، والغش والتدليس ، والتزوير والتزييف ، إلى آخر صور القهر السياسى ، والتخريب الاجتماعى ، والفساد الاقتصادى .

ومن ثم ، يقوم هذا المشروع على أخلاقيات الإسلام ، كمتغير داخلى فى آليته ، ومحرك رئيسى لفعالياته . ويتأسس المشروع كله ، كشرط لا غنى عنه لقيام المشروع أصلاً ، على ركيزتى : الحرية والعدل للإنسان . مما يحقق التفاعل الجاد والمشاركة الإيجابية لكل فرد فى حياة المجتمع ، وفى العمل على تغييرها نحو الأفضل . وبالتالى ، يحقق المشروع فطرياً مقاصده ، من حفظ ديناميكى إعمارى للدين والنفس والعقل والمال والنسل .

ولتحقيق غايته ، ومقاصده التفصيلية ، جعل المشروع العمل جزءاً أساسياً من العبادة ، والتكافل الاجتماعى من خلال الزكاة والصدقات والنفقات الأخرى ركنا أصيلاً من بنيان المجتمع ، والمشاركة الشعبية من خلال الشورى أداة رئيسة لحياة سياسية سليمة . وينطلق المشروع من كوْن الإنسان خليفة الله سبحانه وتعالى فى الأرض — ملكيةً ، وتثميرا ، وتعميرا ، وتكافلا ، وشورى ، وتربية ، وإخاء ، وقدوة . ويتم استخدام المال وتثميره عن طريق الاعتماد الجماعى على الذات ، بعيداً عن فخ المديونية الخارجية ، على أساس نظام المشاركة فى الربح والخسارة وليس نظام المداينة الربوى ، ومن خلال نظام أولويات واضح ومحدد ، يبدأ بالضروريات ، أى الأشياء التى لا يمكن أن تقوم بدونها الحياة . ثم تأتى مرتبة الحاجيات ، أى الأشياء التى يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والمشقة الزائدة عنهم . ثم أخيراً تأتى التحسينيات ، أى الأشياء التى تجعل حياة الناس أكثر يسراً وسهولة ومتعة دون إسراف ، أى التى تتمم متطلبات الحياة الطيبة الكريمة .

وفى إطار ميكانيكية التنفيذ ، يحدد المشروع أدوار القطاعات المؤسسية (العام والخاص) ، والقطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) ، والقطاعات الإقليمية (الريف والحضر) ، وقطاعات الاعتبارات الدولية (إحلال الواردات وتشجيع الصادرات) ، ... إلخ ، تحديد تكامل وتعاون وإعمار ، لا تحديد اختلاف وتضاد وتخريب . فعلى سبيل المثال ، دور القطاع العام يتحدد كجزء من دور الدولة ، الذى يتركز فى تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات الاستراتيجية ، والمشروعات التى يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص . هذا ، بجانب توفيرها للخدمات العامة من دفاع وأمن وعدالة . ويتم القيام بهذا الدور من خلال الولايات السلطانية ، وبصفة خاصة ولايات الحكم والقضاء والمال والحسبة ، وعن طريق أنظمة القطائع والحمى والتحجير والإحياء والملكية والوقف .

ويقوم المشروع على حقيقة أن الكسب الطيب لا يتحقق بدون عرق أو جهد أو مخاطرة . ومن ثم ، يتم توزيع ناتج المجتمع على أفراده وفقاً لمعايير توزيع عادلة تتناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المتضمنة أو التكافل الاجتماعى المنشود . فالأجر « العادل » لمن يعمل أجيراً . و « الضمان » ، أى تحمل المخاطرة ربحاً كانت أم خسارة ، للمال وللعمل المخاطر . ثم ، « الحاجة » لغير القادرين — جزئياً أو كلياً — .

ويتم النشاط الاقتصادى ، طبقاً لهذا المشروع ، من خلال السوق الإسلامية ، التى تقوم على أساس آليات « المنافسة التعاونية » ، من حرية اقتصادية — مقيدة — تحكم إنتاج الطيبات ، ومن خلال قوى العرض والطلب وميكانيكية الأسعار ، ووفقاً للمعاوضات المالية العادلة القائمة على صيغ التمويل والاستثمار الإسلامى من عقود المشاركات وعقود البيوع ، وفى جو من البر والتقوى ، والتواصى والتناصح ، والصدق والأمانة ، والإيثار والوفاء ، والعدل والإحسان ، والرقابة والتوجيه ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وأخيراً ، وليس من باب التكرار وإنما من باب التوكيد ، نشدد على حقيقة أن هذا المشروع لا يقوم ، فى العمل ، إلا بقيام الدولة بمهمتها الأصلية ،

والتى تتمثل فى توفير بيئة صحية مناسبة محيطة بالعملية الإنتاجية ، جوهرها الأمن الحقيقى والأمان الفعلى للإنسان ، حماية لكرامته ، واحتراماً لآدميته ، وحفاظاً على حريته ، وصيانةً لحقوقه .

وبعد .. فهذه — أخى القارىء وأختى القارئة — لمحات سريعة حول مشروع حضارى كامل وشامل وفاعل ، تؤكد ، بما لا يدع مجالاً لأدنى شك لدى أى عاقل ، حقيقة أن :

« الإسلام هو الحل »

(٤) حقائق الواقع (*)

إذا كان التغيير من سنن الحياة ، بصفة عامة ، فهو من أوجب الواجبات فى الحالة المصرية ، على وجه الخصوص . فكل شىء تقريباً ، فى هذه الحالة فى أمس الحاجة إلى تغيير جذرى ، إذا ما أردنا تحقيق مستوى معيشة أفضل ، ومستوى حياة أطيب وأكرم . ولكى نتفهم ضرورة التغيير فى مجتمعنا ، لابد من التعرف على بعض حقائق الواقع المطلوب ــ بشدة ــ تغييره .

فبالرغم من الجهود المبذولة ، وبعض الإنجازات هنا أو هناك ، فإن الصورة العامة تمثل حالة من التخلف الشديد ، الذى يولد أزمات طاحنة ، تزداد حدة خلال الزمن ، فى شتى جوانب حياة المجتمع . ولعل الضغوط المختلفة والمتزايدة التى حاصرت الإنسان المصرى منذ الستينات ، هى التى أصابت المجتمع بمرض التخبط فى الفكر والسلوك . فما يؤمن به الفرد ، أو المجتمع ، شىء ، وما يقوله أو يجهر به شىء آخر ، وما يطبقه على مستوى السلوك ، بصفة عامة ، شىء ثالث .

وبالقطع ، منذ أوائل الستينات ، يماثل هيكل مجتمعنا ، إلى حد كبير ، هياكل مجتمعات دول الكتلة الشرقية ، فى شتى المجالات ، خاصة فى المجالين السياسى والاقتصادى .

ففى المجال السياسى ، يعانى مجتمعنا من نظام سياسى بدائى ، يقوم على التعددية الحزبية شكلاً ، والديمقراطية شعاراً ، والحرية مبدأ ؛ وعلى الشمولية عملاً ، والديكتاتورية واقعاً ، والقهر ممارسة .. يسمح بالانتخابات تشريعاً وقولاً ، ويزوّرها فعلاً وبإصرار أمام سمع وبصر صاحب الحق وهو الناخب .. يحترم القانون وسيادته كلاما ، ويخرقه جهاراً نهاراً .. ينادى بحرية الفرد كأساس لحرية المجتمع ، ويطبق بالعصا الغليظة ، فى غيبة القانون ، الكبت والاستبداد .

وفى المجال الاقتصادى ، يعانى مجتمعنا من تبديد واضح فى الموارد ،

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ١٩ ذو القعدة ١٤١٠ هـ الموافق ١٣ يونيه ١٩٩٠ م .

وتدهور متزايد فى الآداء ، وزيادة حادة ومستمرة فى أعباء المعيشة . ويتسم الهيكل الاقتصادى بانتكاس فى نصيب القطاعات السلعية لصالح قطاعات الخدمات ، وبانتشار ظاهرة الركود التضخمى ، وتفشى البطالة ، وبتفاقم العجز المالى الداخلى (الميزانية العامة) والعجز الخارجى (ميزان المدفوعات) .

ويعانى الاقتصاد من أسلوب تخطيط مركزى شديد البيروقراطية متخبط الأولويات، مضطرب السياسات ، متردد الإجراءات . يتصف بعدم دقة البيانات وندرة الكفاءات ، ومن ثم عدم القدرة على إنجاز الأهداف . كما يكبل الاقتصاد بقطاع عام متضخم المسئوليات ، ممتد الحدود ، منخفض الإنتاجية ، مبدد للموارد ، ومفسد للذمم .

كما يتسم الهيكل الاقتصادى بقطاع زراعى متعطش للاستثمارات ، ومقيد بسياسات مركزية خاطئة فى مجالات : التعاون والإرشاد والتركيب المحصولى والتمويل والتسويق والتسعير . مما أدى إلى تبديد نسبى فى الموارد الزراعية ، وهدر متزايد فى إمكانات التنمية فى هذا المجال . وكانت النتيجة ازدياد تبعيتنا للخارج ، بازدياد اعتمادنا على استيراد السلع الغذائية ، وعلى رأسها القمح ، وبالتالى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية .

وفى المجال الاجتماعى ، يطلق النظام شعار العدالة ، ويعيش الفرد العادى كل صور الاستغلال . ويدعو باستمرار إلى حماية محدودى الدخل ، ويمتص يومياً من خلال المستغلين البقية الباقية من قوتهم الردىء كماً وكيفاً . وما مهزلة الدعم إلا مثال واضح وفاضح ، حيث يذهب فى معظمه إلى مستغليه وليس إلى مستحقيه . وما مهزلة مجانية التعليم إلا مثال غريب عجيب لكون الخدمة المجانية باهظة التكاليف رديئة النوعية . وما مهزلة المديونية الخارجية وتجارة الأسلحة والعمولات والاختلاسات ، بل والمخدرات ، إلا مثال يخجل منه أعتى المستغلين ، ويصغر أمامه كبار « المافيـا » الدولية .

إذن ، بالرغم من شعارات الانفتاح الاستهلاكى ، فالإنتاجى ، وبالرغم من جرعات الديمقراطية ، ومساحات الحرية المحدودة ، وبالرغم من بعض الحرص على الطبقات الفقيرة والمعدومة ، فمجتمعنا مازال مكبلا بقيود

الستينات . هذه القيود التى مازالت تفرز اقتصادا متدهورا ، ومجتمعا مقهورا ومغيبا ومفككا ، وخدمات فى مجالات التعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات والكهرباء والمياه ــ رغم الجهود التى بذلت ، والأموال التى استثمرت ــ رديئةً . بل ، لقد تسببت هذه القيود فى خنق مناخ الاستثمار والتضييق الشديد على المستثمرين . ومن ثم ، تشجيع القطاع الخاص قول بلا فعل ، وإيمان بلا عمل . وما مثال ظاهرة فكارثة شركات توظيف الأموال عنا ببعيد ! .

هذه القيود المنتشرة فى شتى المجالات تتشابه ، إن لم تتماثل مع قيود دول الكتلة الشرقية . تلك الدول التى تقوم الآن لكسرها والخروج من إسارها إلى رحاب حياة أفضل . فهل نحن فاعلون ؟ أرجو من الله العلى القدير ذلك ، خاصة وأن لدينا ، بخلافهم ، المنهج الكامل لإحداث التغيير المنشود ، والذى يقوم على حقيقة أن :

« الإسلام هو الحل »

(٥) ما لا نريد(*)

التغيير فى المجتمعات المعاصرة ، فى ظل الثورات المستمرة فى شتى المجالات خاصةً فى التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات ، يعد أمرا ضروريا . والتغيير الضرورى فى أى مجتمع ليس بالقطع التغيير فى حد ذاته ، أى من أجل التغيير . وإنما التغيير المطلوب هو التغيير من أجل حياة أفضل . والتغيير المأمول ليس منطقيا وعمليا التغيير بأى ثمن . ولكنه التغيير الذى يتم فى حدود إمكانات المجتمع ، ودون تضحيات كبيرة ، قد تجهض الغاية منه ـــ أصلا .

وليس التغيير المنشود والواقعى ، أخيرا ، التغيير الشكلى ، أو التغيير فى الأشخاص ، مع بقاء جوهر الأشياء على ما كانت عليه ، أى مع بقاء حياة المجتمع بشتى جوانبها كما هى . فالعبرة بمعانى الأشياء ، ومنها التغيير ، وليس بألفاظها أو مبانيها أو أشكالها ، أو حتى أشخاصها . إذن ، التغيير المنشود هو التغيير الحقيقى ، الذى يحقق الحياة الأفضل لأفراد المجتمع ، فى حدود إمكاناتهم وقدراتهم .

والتغيير فى المجتمع المصرى أصبح مطلبا ملحا لتلبية حاجة ، وحق ، الإنسان المصرى فى حياة أفضل . والتغيير الذى يريده هذا الإنسان المتدين الصابر المحتسب ، ليس بالقطع التغيير وفقا للنموذج الرومانى ، رغم انبهار العالم أجمع بهذا النموذج ، من حيث سرعة النتائج وتعاظم التضحيات ، والتى بلغت أكثر من ثمانين ألف قتيل ، وأكثر من ثلث مليون جريح ، لكى يحقق بداية التغيير المنشود .

فهذا الإنسان ، رغم جسارته النادرة وشجاعته الفائقة وتضحيته بكل رخيص وغال ـــ وما عبور ١٩٧٣ عنا بغائب أو بعيد ـــ ليس فى حاجة إلى مزيد من التضحية فوق تضحياته ، وإلى مزيد من الآلام فوق آلامه ، وإلى مزيد من المعاناة فوق معاناته . فلقد تحمل ، ومازال يتحمل الكثير والكثير . لا أقول فوق طاقة البشر ، لأنه بشر . ولكن أقول إن تحمله كاد يصل إلى

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ٢٦ ذى القعدة ١٤١٠ هـ الموافق ٢٠ يونيه ١٩٩٠ م .

الحدود القصوى لهذه الطاقة البشرية .

كما أن هذا الإنسان بتدينه وتحضره ، وهذا عنصر هام فى سلوكياته قبل فكره ، لا يميل إلى العنف ، ولا يرغب بفطرته السليمة فى التغيير الدموى ، والانقلابات المأساوية . ولعل هذا يدحض ، بشكل قاطع ، منطق الكتابات المشبوهة حول الزوابع الطائفية الأخيرة ، والتى حاولت التشكيك فى التماسك الدينى الأصيل — تاريخيا وحاضرا — للوحدة الوطنية .

ومع ذلك ، ففدائية هذا الإنسان لا تخطىء كل ذى عينين يقرأ بذكاء ودقة تاريخه ، ويتعرف عن قرب على مفاتيح شخصيته . كما أن سلبيته ، الإرادية ولا أقول الإجبارية ، بالقطع مظهر لا مخبر ، وحدث بالتأكيد عارض لا صفة دائمة لصيقة بشخصيته ، وسلاح يدافع به عن نفسه وعقيدته أمام قوى القهر والاستغلال ، والتسيب والانحلال ، والتغييب والتغريب .

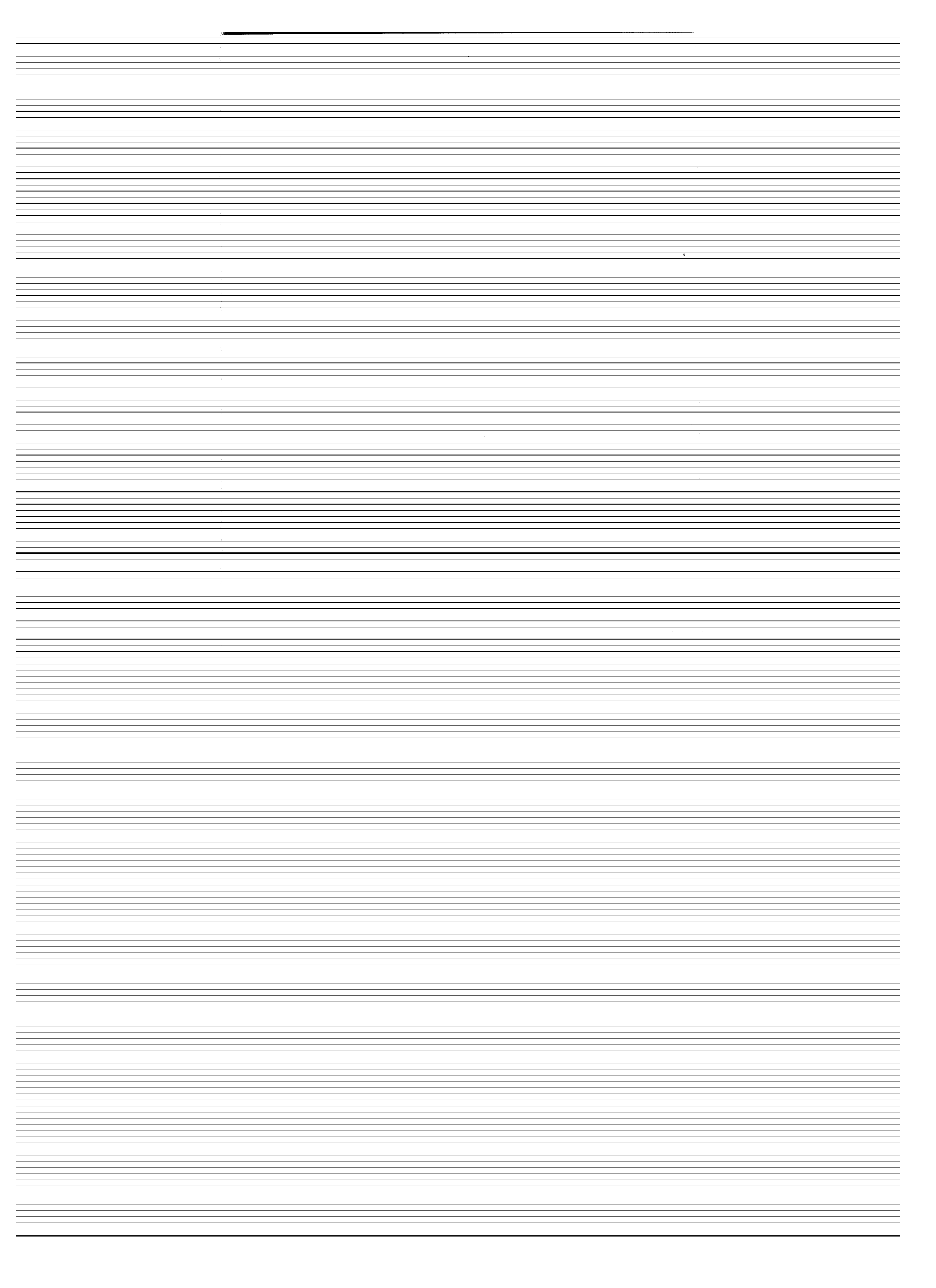
وتأسيسا على ذلك ، لعل قيادة هذا المجتمع تعى الدرس ، وتستوعب ضرورة التغيير ، وتتفهم متطلباته ، وتعتبر مما يحدث فى الشرق والغرب ، وتعمل ، وأؤكد تعمل على تحقيق التغيير المطلوب والمأمول . فبذلك ، وبذلك وحده ، تتجنب ، وتُجنب الإنسان المصرى ، مزيدا من التضحية والآلام والمعاناة . ولا يمكن ، فى ظل هذا الجو المشحون محليا ودوليا ، أن يكون القمع الأمنى — كما حدث فى قرية كحك — أو حتى العسكرى — كأحداث الأمن المركزى — بديلا عن التغيير الحقيقى المنشود ، فى شتى جوانب حياتنا .

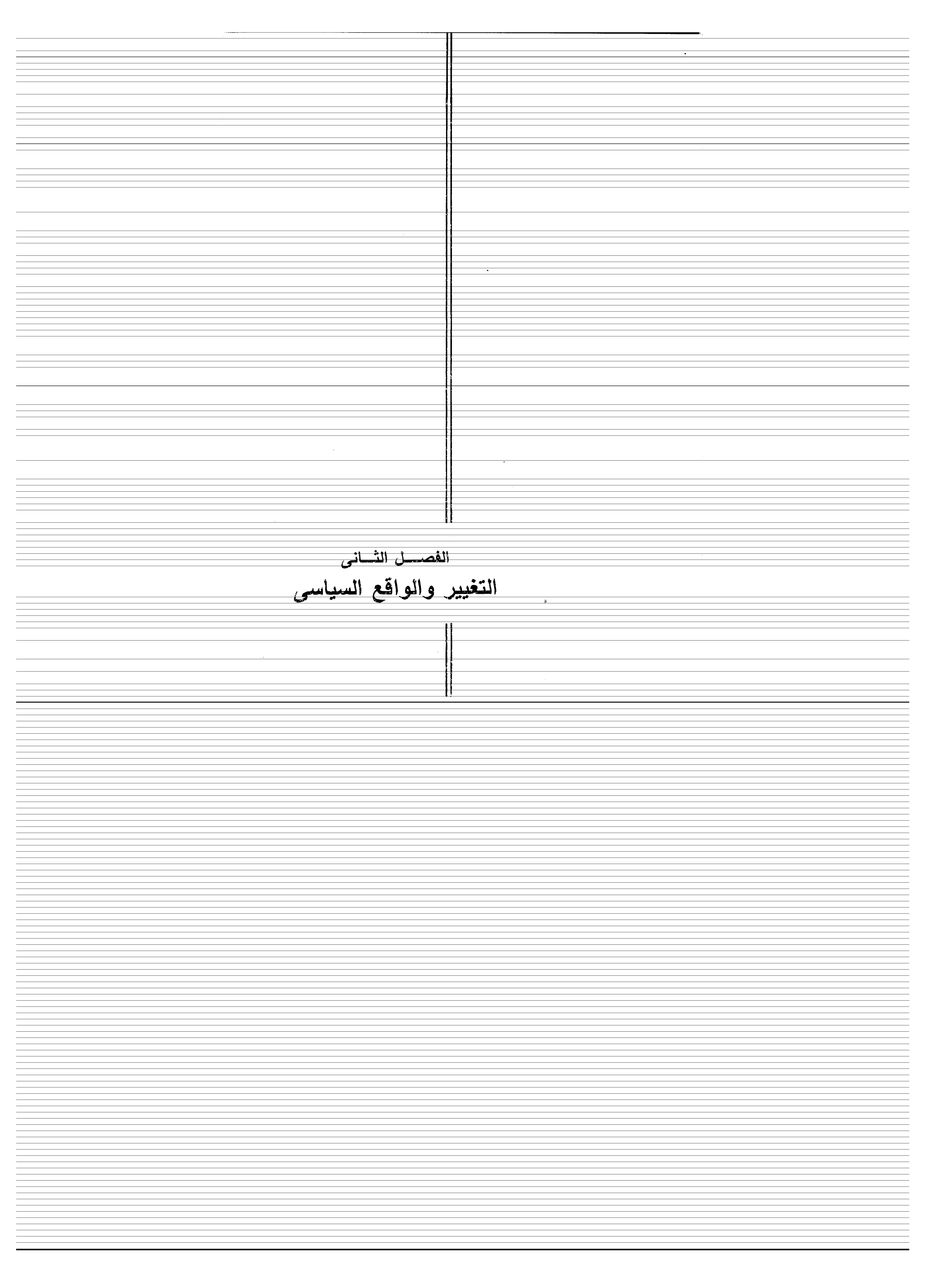
وليحفظك الله يا مصرنا من تحجر بعض قياداتك ، ومن الاجتهادات الشمولية المستندة على القهر لبعض مستشاريهم ، ومن إصرارهم على استمرارية الوضع المزيف والمزور القائم ، ومن إقرارهم ثم سكوتهم عن حالات النهب والسلب والاختلاس والاستغلال ، ومن صلفهم وغرورهم بأنهم فرعونيا لا يروننا إلا ما يروا ، وبأنه ليس فى الإمكان أفضل وأسلم مما هو قائم ، وبأن ما نعيشه من مشكلات خانقة ما هى إلا تركة وتراكمات الماضى ليسوا مسئولين عنها .

فهذا ، عندى ، ليس انتحارا لإنسان ، وإنما انتحار مأساوى كامل لشعب ، قبيل دخوله القرن الجديد . وإنى لأدعو الله العلى القدير ، حتى لا ينتحر شعب عريق ، ولا تندثر حضارة ساهمت قديما وإسلاميا بأصالة فى تطور البشرية ، وحتى تدخل مصر كجزء أصيل من الأمة الإسلامية ، بشرعتها ومنهاجها الربانى القرن الحادى والعشرين كفارس من فرسان التقدم الإنسانى ، أن يجعل هؤلاء القادة ممن يستمعون القول فيتبعون أصحه وأحسنه .

والصحيح والأحسن ، بحق ، هو المستمد من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وعليه ، لا مخرج لنا كدولة ، وكأمة ، من مأزقنا الحضارى ، إلا بالاقتناع الإيمانى العقلى ، والتطبيق والتصديق العملى بحقيقة أن :

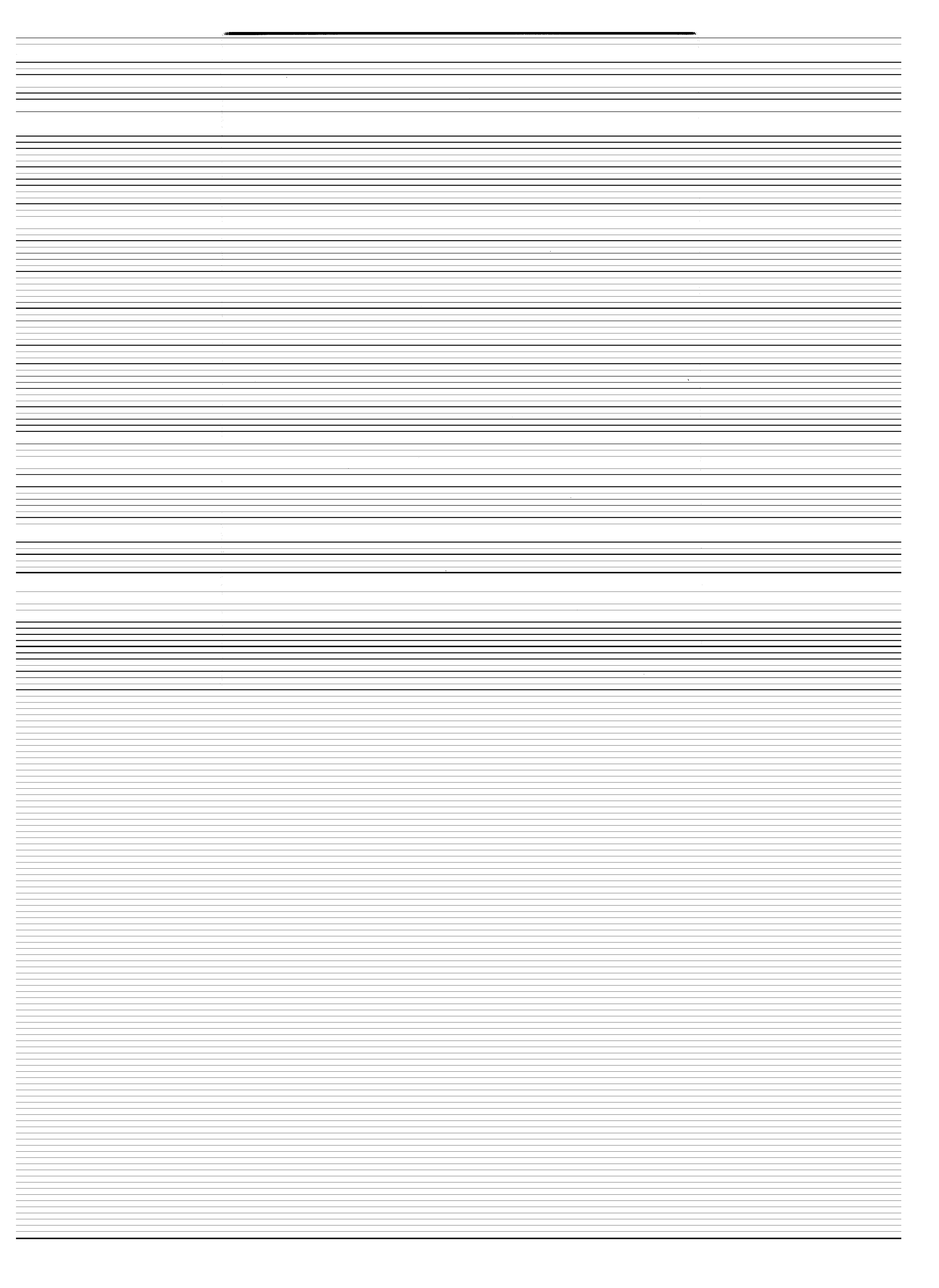
« الإسلام هو الحل »





الفصـــل الثـــانى

التغيير والواقع السياسى



تقديـم :

يهدف هذا الفصل إلى تشخيص الواقع السياسى لمصر ، باعتبارها حالة تعبر إلى حد كبير عن الأوضاع السائدة فى مجمل الدول الإسلامية . وقد تضمن الفصل **تسع** مقالات تدور كلها فى إطار تحقيق هذا الهدف ، وقد أبرزت **أهم** الظواهر السلبية للواقع السياسى بمصر مثل **الميكيافيلية** والشكلية ، **والفردية ، والاحتكارية السياسية ، والسيادية والرئاسة ، وأسلوب التعبير** عن الرأى ، والإنابة عن الأمة ، وغيرها من الظواهر .

وعليه ، فإن الفصل يضم المقالات الآتية :

(١) مدخل للواقع السياسى .
(٢) **الميكيافيلية فى** الواقع السياسى .
(٣) الشكلية فى الواقع السياسى .
(٤) الفردية فى الواقع السياسى .
(٥) الاحتكارية فى الواقع السياسى .
(٦) السيادية فى الواقع السياسى .
(٧) الرئاسة فى الواقع السياسى .
(٨) أسلوب التغيير فى الواقع السياسى .
(٩) التعبير والتمثيل فى الواقع السياسى .

(١) مدخل للواقع السياسى (*)

يعد الجانب السياسى أهم جانب من جوانب حياة أى مجتمع . أو قل إن شئت « الجانب الأم » ، الذى يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر فى كافة الجوانب الأخرى ، ويحدد بالتالى ملامح هذه الجوانب وخصائصها . ويحكم فى النهاية حياة المجتمع ، ويضبط حركتها .

وبكل أمانة الكلمة **والإيمان بها**، رغم مرارتها وقسوتها ، وبكل الحب لأبناء وطنى وأمتى أيا كانت **مواقعهم وأيا** كانت مراكزهم وأيا كانت توجهاتهم ومعتقداتهم ، أؤكد على حقيقة أن رؤيتى المتواضعة لواقعنا السياسى أنه شديد البدائية ، شديد التخلف ، شديد التسلط ، شديد الشمولية ، شديد الفساد ، وشديد الاستبداد .

وبكل تأكيد ، لا يتمشى هذا الواقع مع أصالة التاريخ الذى يُفترض أننا عشناه ، ولا يتسق مع منطق العصر الذى يُفترض أننا نعيشه . ولا يرقى إلى أدنى مستوى مطلوب لصناعة المستقبل الذى يُفترض أننا سنعيشه . ولا يتوافق مع إيمان وصبر وشهامة الإنسان المصرى . ولا يتفق مع أصالة وكرم وكرامة هذا الإنسان . ولا يتناسب ، بحال من الأحوال ، مع آماله وطموحاته فى حقه المشروع فى حياة أطيب وأكرم .

ومن ثم ، لا نستطيع أن نرشح أنفسنا ، وهذا حالنا ، ولا يستطيع أحد أن يرشحنا ، وهذا واقعنا ، للمنافسة الجادة والشريفة لبناء غد مأمول ، وإقامة حياة طيبة كريمة لإنسان القرن الجديد .

وعليه ، فإما تغيير هذا الواقع تغييرا مباشرا ، جذريا وشاملا ، طواعية واختيارا ، لنحقق قدرتنا على المنافسة ، **ونفجر طاقتنا** للبناء ، ونصل بذلك إلى

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ١٢ ذو الحجة ١٤١٠ هـ الموافق ٤ يوليو ١٩٩٠ م .

تحقيق الحياة المأمولة ، وإلا كتبنا على أنفسنا ، بإرادتنا المغيبة وأيدينا المغلولة ، حالة من التخلف المستمر ، **والضنك** الحاد ، والجمود المشين ، فى عالم يعيش فوران التغيير ـــ السلمى إلى حد كبير ـــ من خلال سلسلة متلاحقة ومتصلة وغاية فى السرعة من ثورات الاتصالات والمعلومات والحاسبات والهندسة الوراثية ، ويتم كل ذلك ، بالإنسان الحر الكريم ، ومن أجل هذا الإنسان المتطلع فطريا لمزيد من الحرية والعدالة والكرامة .

فأين نحن من هذا التغيير ؟ نحن بعيدون ، بل ومبعدون . إذ بمنطق التكنولوجيا ، تزداد الفجوة بيننا وبين المتقدمين ليس كل عام ، بل كل يوم ، **إنْ لم يكن كل ساعة . وأخشى أن يكون بيننا وبينهم ، بحساب الزمن ، قرن أو قرنان من الزمان . ونحن مبعدون بغفلتنا قبل يقظتهم ، وبكسلنا قبل فعلهم ،** وبتخبطنا قبل تخطيطهم ، وبسلبياتنا قبل إيجابياتهم الآخذة بالأسباب ، وبأميتنا قبل دراساتهم المستقبلية .

نركز على الشكل ، وننفر بكل إصرار من اللب والجوهر فى كثير من أمورنا . نترك هويتنا ، ونجرى وراء الهويات الغريبة عنا والمغربة لنا فى كثير من قضايانا . نشدد على الكلام ، ونتخلى بشكل شبه تام عن العمل فى كثير من مجالاتنا . نعرف بتفاصيل مملة مشكلاتنا وكيفية معالجاتها ، ونفتقد بصورة قاتلة الرغبة والقدرة على الفعل والتنفيذ .

نرفع الشعارات ، بل ونؤكد فى الوقت ذاته بأننا لسنا أصحاب شعارات ، وتظل الشعارات مرفوعة فى عقولنا وفى كلامنا وفى سلوكياتنا . نردد الكلمات من لغتنا الجميلة على أمل واهم فى أن يكون مجرد الترديد والتكرار بديلا عن وضعها موضع التنفيذ ، حتى فرغناها من معانيها الحقيقية . فأسأنا إلى لغتنا ، وأسأنا إلى أنفسنا .

فحرية المواطن أصبحت تعنى التضييق عليه بشكل متزايد . والديمقراطية أضحت تعنى التركيز على الشكل المزيف والمزور ـــ أساسا من خلال أو تحت إشراف أجهزة الدولة ـــ دون الجوهر الحقيقى . وعدالة التوزيع أصبحت تعنى السلب والنهب للمال العام والاسترباح والعمولات غير المشروعة .

والرخاء أصبح يعنى تحريكا مستمرا وعشوائيا فى الأسعار دون حسيب أو رقيب ، ومن ثم ارتفاع مستمر فى تكاليف المعيشة وأعباء الحياة . والأمن والأمان أصبحا يعنيان فى المقام الأول الأمن السياسى ، أى أمن النظام قبل المواطن ، وأمان الحاكمين قبل المحكومين .

وسيادة القانون أصبحت تعنى بالأساس عدم تطبيقه ، وإهدار أحكام القضاء . والتخطيط أصبح يعنى القدرة على تنميق الأرقام وفبركة البيانات وتلوين التقارير بصورة وردية ، دون ارتباط بالواقع أو **بالاختناقات** أو بالإنجازات المتواضعة .

واستقلالية القرار أصبحت تعنى مزيدا من عبء المديونية الخارجية . والتنمية الزراعية أصبحت مرادفة للاعتماد المتزايد فى الغذاء ، وبالذات سلعة القمح ، على الخارج . والتنمية الصناعية أصبحت تعنى مزيدا من المشروعات الخاسرة والمتعثرة . وتشجيع القطاع الخاص أصبح يعنى تكبيله بإجراءات لا نهاية لها ، مع تكريس عجز القطاع العام والإصرار على نموه السرطانى من حيث الحجم ومن حيث النشاط مع تنامى اختناقاته المعروفة .

أما نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين فى المجالس النيابية ، والدعم ، ومجانية التعليم ، والتأمين الصحى ، والقروض الخارجية ، وبعض عناصر الإنفاق العام الأخرى ، وعلى رأسها : الإنفاق الأمنى ، والإنفاق العسكرى ، والإنفاق الديبلوماسى ، فكلها عناصر تغُرى ــ فى هذا الجو غير الصحى ــ على مزيد من الفساد والإفساد ، وتعد وقودا لمزيد من تخريب الذمم ، ومن ثم تبديد الموارد ، وهدر للإمكانية ، وانخفاض مستمر فى الإنتاج والإنتاجية .

إذن ، فرغنا الكلمات من معانيها ، والعبارات من مضامينها ، والسياسات من وسائلها وأهدافها المشروعة ، ومن ثم كدنا نفرغ الحلم الوطنى المشروع من إمكانية تحقيقه . وحدث التخبط والتضارب ، بل والتناقض ، فى الفكر والقول والسلوك . واستشرى مرض النفاق الاجتماعى .

وأمام كل هذا ، وأساسا بسببه ، ركن الإنسان المصرى — المتدين الصابر ، والشهم الأصيل — فى مواجهة هذه العوارض الوقتية والسمات الدخيلة ، إلى عزلة مفروضة عليه من قبل النظام ، عن قصد أو غير قصد ، وإلى سلبية اضطرارية فرضها على نفسه .

وكانت المحصلة النهائية لهذا التفاعل الاجتماعى غير السوى أن عزف الإنسان ، مجبرا إلى حد كبير ، عن المشاركة الجادة فى القرار العام والعمل العام . واشتكى النظام ، بدوره ، من ظاهرة عدم الانتماء . وهنا ، وصلنا إلى مرحلة « الأزمة » التى نعيشها ، ويتسم بها الجانب السياسى لواقعنا ، والتى تتفرع منها كافة الأزمات فى الجوانب الأخرى لهذا الواقع .

ولنا أن نتساءل عن المخرج ؟ واختصار الإجابة على هذا التساؤل ، والتى سوف تمتد تفاصيلها طويلا فيما بعد — بمشيئة الله تعالى — ، هو بالعودة إلى هويتنا ، بتطبيق شرعتنا ومنهاجنا الإسلامى ، بالعمل الصادق القائم على حقيقة أن :

« الإسلام هو الحل »

(٢) الميكافيلية فى الواقع السيادى(*)

بدأنا فى تناول — تشخيصى — « للجانب الأم » من جوانب واقعنا المعاصر ، وهو الجانب أو الواقع السياسى ، وحددنا طبيعة هذا الواقع « المتخلفة » ، وعددنا خصائصه « السلبية » ، وأكدنا على حقيقة أنه بسبب هذه الطبيعة والخصائص كدنا نفرغ الحلم الوطنى المشروع من إمكانية تحقيقه .

ومن ثم ، وصلنا إلى مرحلة « الأزمة » التى يتسم بها واقعنا السياسى والتى يتفرع عنها ومنها كافة الأزمات التى تتصف بها الجوانب الأخرى لواقعنا المعاصر ، والتى تشكل فى مجموعها حجم وأبعاد المعاناة فى حياة الإنسان فى مجتمعنا .

وأخيرا ، تساءلنا عن أسباب هذا الوضع . وتنحصر الإجابة على هذا التساؤل فى مجموعتين من العوامل أو الأسباب : مجموعة الأسباب العامة ، ومجموعة الأسباب الخاصة بمكونات أو عناصر واقعنا السياسى .

وتتكوَّن مجموعة الأسباب العامة لتخلف واقعنا السياسى ، على مدى ما يقرب من نصف قرن ، مع اختلاف فى التفاصيل ، من عدد من الأسباب ، لعل أهمها : « ميكيافيلية » السياسة ، و « شكلية » الحياة السياسية ، و « فردية » الممارسة السياسية ، و « احتكارية » السلطة ، و « سيادية » رأى الحكام ، و « استمرارية » التغالب القسرى فى الحكم ، و « تعددية » المذهبية السياسية .

وتشمل المجموعة الثانية من الأسباب ، وهى الأسباب الخاصة بعناصر واقعنا السياسى ، خصائص النظام السياسى أو الهوية ، والديمقراطية أو الحرية السياسية ، والمساواة أو العدالة الاجتماعية ، والتعددية الحزبية والحياة النيابية ،

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ٥ ذو الحجة ١٤١٠ هـ الموافق ٢٧ يونيه ١٩٩٠ م .

والأطر الدستورية والقانونية ، والانتخابات والاستفتاءات ، والصحافة ووسائل وأجهزة **الإعلام الأخرى** ، ....إلى آخر هذه العناصر التى يتشكل منها ، فى النهاية ، **واقعنا السياسى** .

وسوف نتناول ـــ بمشيئة الله ـــ ، هذه الأسباب ، كلا على حدة ، تباعا **وعلى الترتيب** ، بشيء من **التحديد** والتفصيل . ولنبدأ إذن ، بميكيافيلية **السياسة** ، **كسبب هام فى تخلف واقعنا** السياسى .

فلقد ذهب مؤسس « الميكيافيلية » ، وهو « **نيقولا ميكيافيلى** » ، فى كتابه « **الأمير** » **ومن منطلق ذرائعى عملى** ، إلى أن الدولة غاية بذاتها ، والقبض على **زمام الحكم هدف الأهداف** بالنسبة للأمير ، ولا داعى للاهتمام بما وراء ذلك .

ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، لا مانع من سلوك أى سبيل يوصل إليها ، واستخدام أية وسيلة من شأنها تسهيل ذلك ، مهما وصفت تلك السبل والوسائل بأنها غير سوية وغير أخلاقية ، أو غير مشروعة وغير شريفة ، ومهما تنافت مع المبادىء والقيم الدينية فى الفكر ، واصطدمت مع مناهج كافة الأديان وحركات الإصلاح فى السلوك .

فالمعيار الذى تقاس به صلاحية الوسيلة أو عدم صلاحيتها ، ليس معيارا موضوعيا منضبطا ، أو أخلاقيا ملتزما ، بل هو معيار ذاتى شخصى بالأساس . والحق فى الحكم بصحة أى نوع من أنواع السلوك أو خطئه يرجع للسياسى وحده ، فى حدود تحقيق الغاية .

وعلى ذلك ، يمارس الحاكم السياسة ، وفقا للميكيافيلية ، كأسلوب من أساليب ضبط الجماهير وتوجيهها ، دون مراعاة حقيقية لمطالبها الأساسية ، ودون عمل جاد لتحقيق مصالحها المشروعة . وهذه الممارسة السياسية قد تضمن للحاكم البقاء فى الحكم ، أو هكذا يصور له مستشاروه ، وفقا لكتاب الأمير . ولكن ، بالقطع ، لا تضمن للشعب التغيير المنشود لتحقيق حياة أفضل . وهنا ، وبالتأكيد ، لن تضمن للحاكم البقاء طول الوقت ، وفى كل الأحوال .

ويقدم واقعنا السياسى ، على مدى ما يقرب من نصف قرن ، مع اختلاف فى الشكل وليس فى المضمون ، وفى حدة الدرجة وليس فى طبيعة التوجه ، مثالا حيا على هذه الممارسة السياسية المتخلفة عن روح وسلوكيات العصر .

إذ يتسم هذا الواقع بالتضييق الشديد والواضح على الحرية الفردية من خلال غابة القوانين الاستثنائية ، وعلى رأسها قانون الطوارىء ، وبحرمان الفرد عملا من ممارسة حقوقه السياسية ، وبتشويه الممارسة الديمقراطية الوليدة ، وبتزييف الحرية السياسية ، وبتزوير الانتخابات بصفة عامة والانتخابات النيابية على وجه الخصوص ، وبصورية التعددية الحزبية ، وبإبعاد المجالس النيابية عن وظائفها الحقيقية من مجالس رقابة وتشريع إلى مجالس موافقة وتصفيق ومصالح خاصة .

كما يتصف هذا الواقع باستخفاف بالقانون وإهدار لأحكام القضاء من جهات يُفترض أنها مسئولة عن توكيد وصيانة سيادة القانون ، وعن احترام أحكام القضاء والتمسك الصارم بتنفيذها .

كما يعانى هذا الواقع من إفساد مقصود للإعلام والثقافة والتربية والتعليم ، ومن تخريب متعمد للذمم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، ومن تشويه مدبر للعدالة الاجتماعية ، ومن إسراف واضح ، فى زمن التشدق بالسلام ، فى الإنفاق العسكرى والأمنى لضمان أمن الحاكمين أساسا وليس المحكومين .

كما يزداد هذا الواقع تأزما خلال الزمن عن طريق حجب مقصود للبيانات الحقيقية عن جوانب حياتنا المختلفة عن أفراد الشعب وممثليهم ، ومن خلال تبديد نسبى للموارد وهدر واضح للإمكانية بصفة عامة ، بوضع وتنفيذ سياسات اقتصادية ومالية ونقدية ومصرفية وتجارية وزراعية وصناعية وإسكانية وسكانية وتكنولوجية ، لا تتمشى أساسا وطبيعة مجتمعنا ، ولا تتفق مع المرحلة التى يمر بها، ولا تتسق مع خصائص الإمكانات الإنتاجية المتاحة ، والمتغيرات الحادثة حولنا فى بقية دول العالم .

كل هذه الشواهد تبدو عجيبة غريبة ، بل غير سوية وغير مشروعة ، ولكنها ، فى ضوء الفلسفة الميكيافيلية ، سرعان ما تكتسب منطقها وشرعيتها الخاصة ، فغاية الغايات ، وهدف الأهداف ، كما قلنا ، بالنسبة للأمير هو

القبض على زمام الحكم بأى ثمن ومهما كان الثمن ، ولا داعى للاهتمام بما وراء ذلك . وعليه ، تعتبر الميكيافيلية فى واقعنا السياسى سببا أصيلا فى تخلف هذا الواقع .

ولسنا فى حاجة إلى تأكيد أن الميكيافيلية يرفضها الإسلام ، فالغاية لا تبرر كل وسيلة ، وإنما مشروعية الغاية فى نطاق الضوابط والأخلاقيات الإسلامية ، تستوجب مشروعية الوسيلة . وشرف الغاية يتطلب شرف الوسيلة ، أى الأخذ بالأسباب الشرعية . ومن ثم ، لا مخرج لنا من هذا الواقع المتخلف إلا بالعودة إلى إسلامنا بأخلاقياته وضوابطه ومحركاته ليحكم حركتنا فى العمل نحو حياة طيبة كريمة . فلن نسلم من عاقبة الفساد المستشرى فى حياتنا إلا بالعودة إلى دين الله الصحيح ، فالحقيقة التى لا تقبل النكران من مسلم هى أن

« الإسلام هو الحل »

(٣) الشكلية فى الواقع السياسى[*]

لعل أبلغ وصف لواقعنا السياسى ما قاله أبو بكر الخوارزمى فى إحدى رسائله السياسية المعروفة فى شأن « حكم » ظالم ، إذ أنشأ يقول : « ... فمازال يفتح علينا أبواب المظالم ، ويحتلب فينا ضرعى الدنانير والدراهم ، .... ، حتى افتقر الأغنياء وانكشف الفقراء ، ... ، وحتى نشف الزرع والضرع ، وأهلك الحرث والنسل ، وحتى أخرب البلاد بل أخرب العباد ، وحتى شوق إلى الآخرة أهل الدنيا ، وحبب الفقر إلى أهل الغنى ، ... ، وحتى صار الدرهم فى أيامه أقل من الصدق فى كلامه ، وصار الأمن فى أعماله ، أعز من السداد فى أفعاله . فليته إذ أوحش الرجال حصل المال . وليته إذ صيغ المال أرضى الرجال ، ولكنه حرم الاثنين ، فأفلسا من الجهتين » .

إنه وصف دقيق أمين لواقعنا السياسى المتخلف ، الذى تلعب فيه الكلمة غير الصادقة ، والمفرغة من مضامينها وصياغاتها ، دورا أساسيا فى استمراره وتعميق أبعاده . وهذا هو ما تجسده بالضبط « شكلية » الحياة السياسية فى مجتمعنا .

ونعنى بهذه الشكلية التلاغب اللفظى بالمبادىء والقيم والمفاهيم والمدركات السياسية ، وصورية أو مظهرية السلوك والممارسة والتطبيق والمؤسسات السياسية . وهذا النمط من الحكم يفرغ الفكر من معانيه ، والسلوك من مراميه . ومن ثم ، تكون النتيجة الطبيعية أن يفقد الحكم ثقة أفراد المجتمع ، وتنهار مصداقيته لديهم ، ونصل فى نهاية المطاف إلى جو الأزمة الخانق الذى نعيشه ، أو قل إن شئت ، الذى نئن تحت قسوة وطأته .

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية ١٩ ذو الحجة ١٤١٠ هـ الموافق ١١ يوليو ١٩٩٠ م .

فهذا النمط الذى يسود واقعنا السياسى ، يؤدى بالضرورة إلى التشبث بهذا الواقع ، وتكريس الشكلية ، واستمرار الجمود ، ورفض التغيير ، والتمسك بروح المحافظة . وهذا يعنى ، فى واقع الأمر ، مقاومة التجديد والابتكار ، ومحاربة التقدم والتحديث ، ورفض الأخذ بأسباب الحياة الجديدة لمواكبة التقدم البشرى على مشارف القرن الحادى والعشرين ، حفاظا على المناصب وتمسكا بالمراكز ، واستمرارا للمكاسب ، واستمتاعا بالامتيازات .

لعل الإصرار على رفض إلغاء القوانين الاستثنائية سيئة السمعة ، ومدمرة الآثار على الفرد والمجتمع — حتى الآن ، والإصرار على رفض إطلاق حرية تكوين الأحزاب ، والإصرار على رفض إجراء انتخابات حرة نزيهة تحت إشراف حقيقى للقضاء ، والإصرار على رفض حرية إصدار الصحف — حتى الآن ، والتردد والتخبط الشديدين فى ترشيد القطاع العام ، وتشجيع القطاع الخاص ، وترشيد الدعم ، وترشيد الإنفاق العام ، وترشيد المحليات ، وتشجيع الصادرات ، ورفع كفاءة خدمات الصحة والتعليم ، والأخذ بلامركزية التخطيط ، وتطويع التكنولوجيا بما يتفق وظروفنا الإنتاجية ويخلق فرص عمل جديدة لشبابنا المتعطل ، وتطوير نظم المعلومات والاتصالات والحاسبات وإدارة شئون الأفراد بما يساعد على زيادة الإنتاجية للتخفيف من الضغوط التضخمية ومن عبء المديونية ، أمثلة شديدة الوضوح على هذه النظم الجامدة المحافظة ، وعلى مدى الفجوة التى تزداد اتساعا يوما بعد يوم بين القول والفعل ، بين الكلام والعمل ، بين الكلمة وإرادة التنفيذ .

بل أكثر من ذلك ، فإن نظام الحكم القائم يصطنع كل ما من شأنه أن يحافظ على هذه الشكلية والمظهرية عن طريق المسكنات الوقتية لبعض المشكلات الطاحنة ، وعن طريق الكلام والخطب ، وعن طريق البيانات غير الدقيقة والتحليلات المغلوطة ، وعن طريق التعتيم الإعلامى وحجب المعلومات الصحيحة ، وعن طريق تقديم أهل الثقة على أهل الخبرة ، وعن طريق تقوية أجهزة الشرطة والأمن وزيادة قدراتها القمعية ، وعن طريق إرهاب ووسم المجددين ، ووصم المطالبين بالإصلاح ، واتهام المنادين بالتغيير المأمول بالإفلاس السياسى ، أو شهوة الحكم ، أو التطرف ، أو العمالة ، أو حتى المروق أو

الكفر .

وعليه ، تمثل « الشكلية » فى واقعنا السياسى المتخلف سببا رئيسا فى استمرار هذا الواقع . فهى تجسد مرضا عضالا فى القيم ، وإفلاسا واضحا فى الفكر ، وفشلا ذريعا فى السلوك والتطبيق .

ومن ثم ، لا مخرج لنا من هذه المعيشة الضنك ، التى نجح النظام الحاكم بفلسفته الوضعية ، إن كانت موجودة فلسفة أصلا ، فى تكريسها ، إلا بالعمل الجاد الصادق على إقامة حياة طيبة كريمة فى رحاب الإسلام . فليس ثمة بديل سوى الإسلام ، فهو وحده الذى يستطيع أن يحدث التغيير المتوازن المأمول فى النفوس حتى يتغير المجتمع تحقيقا للحياة التى ينشدها ، فحقيقةً :

« الإسلام هو الحل »

(٤) الفردية فى الواقع السياسى[*]

بصفة عامة ، تنقسم الحكومات من حيث رئيس الدولة إلى ملكية وجمهورية . ويستمد رئيس الدولة حقه فى الملكية من الوراثة ، بينا يستمده فى الجمهورية عن طريق الانتخاب . والحكومة ، ملكيةً أو جمهوريةً ، قد تكون حكومة « مطلقة » ، أى تتجمع فيها كافة سلطات الدولة من تنفيذ وتشريع وقضاء . وقدّ تكون الحكومة « مقيدة » ، أى تأخذ بمبدإ الفصل بين السلطات ، حيث تتوزع سلطات الدولة على هيئات مستقلة يراقب بعضها البعض .

وقد تكون الحكومة « فردية » ، أى تنحصر كافة السلطات — عملا — فى يد الحاكم الفرد ، فيكون بذلك ديكتاتورا. وقد تكون الحكومة « ديمقراطية » ، أى تتركز السلطات فى الشعب ، حيث يمارسها مباشرة ، فنكون أمام ديمقراطية مباشرة ، أو عن طريق انتخابه لنواب يمثلونه ، فنكون أمام ديمقراطية نيابية .

وقد تكون الحكومة « استبدادية » أى لا تخضع فى تصرفاتها لحكم القانون ، فتكون إرادة الحاكم هى القانون . وهنا ، ينشأ القهر والاستغلال ، وتنعدم الحقوق والحريات الفردية . وقد تكون الحكومة « قانونية » ، أى تخضع فى ممارسة أعمالها جميعا لسيادة القانون ، ففى ظل هذه الحكومة ، الحاكم والمحكوم أما أحكام القانون سواء .

ولعل أبشع أنواع الحكومات فى إدارة المجتمعات البشرية ، وأكثرها قهرا ووبالا على هذه المجتمعات ، هى الحكومة المطلقة الفردية الاستبدادية . فهى تجسد الديكتاتورية فى حالتها المتطرفة ، إذ تلغى ليس فقط حق البشر فى المشاركة فى الحياة العامة ، بل تلغى أيضا إرادته فى الحياة أصلا . ومن ثم ،

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ٢ محرم ١٤١١ هـ الموافق ٢٥ يوليو ١٩٩٠ م .

تكون النتيجة وصول المجتمع إلى حالة المعيشة الضنك ، أفراده أحياء كالأموات ، بل هم فى حكم الأموات ، يعيشون فى حالة جمود قاتل للفكر ، وركود معوق لحركة الحياة .

ولست مغاليا ، ولا متشائما ، إذا قلت أن كل الشواهد تشير إلى أن نظامنا السياسى القائم يكاد يقترب من هذا النوع البغيض من أنواع الحكومات ، بل لعل تشدق بعض منظريه وقياداته بشعارات التقييد ، أى الفصل بين السلطات ، والديمقراطية ، أى حكم الشعب ، والقانونية ، أى سيادة القانون ، دون أن يكون لذلك أثر يذكر أو يستحق الذكر فى الحياة السياسية للمجتمع ، لا يجعلنا نقترب كثيرا من هذا النوع من الحكومات فحسب ، بل نكاد نتعداه عمليا ، تعميقا لمفاهيمه فى الممارسة ، وإمعانا فى إهدار حقوق الإنسان فى التطبيق . وهذا ، نطلق عليه مصطلح « فردية » الممارسة السياسية .

فهذه الفردية تعنى الحكم السياسى « الفردى » ، فبالرغم من دستورية الفصل بين السلطات ، وبالرغم من الثوب الديمقراطى « الشكلى » ، وبالرغم من التأكيد اللفظى فى كل المناسبات على سيادة القانون ، يتسم واقعنا السياسى ، منذ الخمسينات ، مع اختلاف فى الدرجة وليس فى الطبيعة بالنزعة الفردية الشديدة ، أو « الديكتاتورية » الواضحة فى الحكم ، سواء بالنسبة للحاكم ، أو للتنظيم السياسى الواحد ، أو الحزب السياسى الواحد ــ الذى يدعى أنه يسنده ، وإن كان العكس هو الصحيح ، والذى اكتسب أغلبيته ، ومن ثم سيطرته ، بالتزييف والتزوير ــ الذى تخجل منه الميكيافيلية نفسها ــ رغم التعددية الحزبية الصورية .

ولقد أدت هذه الخاصية السلبية لواقعنا السياسى إلى إلغاء شبه تام للحرية الفردية عملا ، باستثناء منحة أو جرعة محدودة من قبل الحاكم الفرد فى بعض مجالات التعبير كالكتابة فى بعض الصحف محدودة التوزيع ! ، وإلغاء للحرية السياسية فعلا ، وإلى احتكار الحاكم ــ وحزبه إن كان وجوده يستحق هذا الاسم ــ لكل السلطات والفعاليات والمناصب والامتيازات ، ولا أقول

العمولات والاختلاسات .

ومن ثم ، ركن الإنسان المصرى ، فى ظل هذا الجو من القهر رغم ادعاء جو الحرية ، ومن الاستغلال رغم ادعاء العدالة ، إلى السلبية ، وعدم المشاركة فى القرار العام والعمل السياسى . ووصلنا، بالتالى ، وكنتيجة مباشرة لذلك ، إلى مرحلة « الأزمة » فى واقعنا السياسى المتخلف .

واستمرارا لمنطق التحليل وعملية التشخيص نؤكد إذن على أن « الفردية » تعد سببا رئيسا من أسباب تخلف هذا الواقع . كما نشدد على حقيقة أن **أخلاقية** السياسة ، وجدية الحياة السياسية ، وجماعية الممارسة السياسية ، والشورى فى الأمر ، واحترام شرع الله فكرا وسلوكا لن يتحقق بالدرجة التى توصلنا إلى الحياة الطيبة الكريمة إلا بالإسلام . فحقيقة ، وابس كلاما

« الإسلام هو الحل »

(٥) الاحتكارية فى الواقع السياسى [*]

منذ حوالى أربع سنوات ، عقدت جمعية الإدارة المالية مع نقابة التجاريين (شعبة الاقتصاد) ندوة حول « أزمة الاقتصاد المصرى » . وتكلم المتخصصون . وجاء دورى كاقتصادى ، وقلت — ما معناه — . إن هذه الأزمة لا ترجع أساسا إلى أسباب فنية ، فالأسباب التى نرددها كاقتصاديين أقرب فى اعتقادى إلى مظاهر الأزمة ، منها إلى العوامل المسببة .

وفى اعتقادى أيضا أن المواطن العادى يعرف تشخيص الأزمة ، وتحديد عناصرها ، أكثر من متخصص . كما يعرف الوسائل العامة لمعالجتها أكثر من فنى . إذن ، التساؤل هو : لماذا تظل الأزمة قائمة ؟ ولماذا تتفاقم وتزداد حدة خلال الزمن ؟ .

وقلت إننى أزعم أن الإجابة على هذين التساؤلين تقع خارج نطاق الاقتصاد بالمعنى الفنى الضيق ، أو بمعنى أكثر تحديدا ، تعيدنا بحق إلى « الاقتصاد السياسى » ، ومن ثم ، تقع فى إطاره .

فالأزمة ترجع إلى الفجوة المتسعة ، والتى تزداد اتساعا خلال الزمن ، بين القول والعمل . وترجع هذه الفجوة بالأساس إلى شبه غياب إرادة التنفيذ ، والتى تعود بدورها إلى غياب فلسفة واضحة يسير المجتمع والنظام وفقا لها . ومن ثم ، لا توجد « قضية كبرى » تشد الفرد عن اقتناع حقيقى للمشاركة الجادة فى بناء الاقتصاد وبناء المجتمع ، وبالتالى بناء المستقبل .

وهذا الغياب ، المدمر للمجتمعات البشرية ، والذى يخالف فطرتها ورسالتها فى إعمار الأرض ، يرجع أساسا إلى نظام سياسى عجيب غريب نطبقه — بإصرار أعجب وأغرب على تعذيب النفس وتحطيم المجتمع — منذ أوائل

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء الموافق غرة صفر ١٤١١ هـ الموافق ٢٢ أغسطس ١٩٩٠ م .

الخمسينات وحتى الآن .

وهذا النظام ليس بالقطع خلافة شورى إسلامية . وليس بالقطع أيضا ديمقراطية نيابية ، ملكية أو رئاسية . وليس بالتأكيد نظاما يقوم على ديمقراطية ، أو بالأصح ديكتاتورية الحزب الواحد ـــ التى تنهار بالكامل أمام أعيننا الآن .

إنه نظام فريد ، ينبثق من فرعونية الزمان والمكان . وقلت إننى أسميه : « النظام الرئيسى » نسبة إلى السيد الرئيس ، بمعنى أنه منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن ، لا يتم شيء يستحق الذكر فى حياة مجتمعنا إلا إذا صادف ـــ كشرط لإتمامه ـــ هوى أو موافقة من قبل السيد الرئيس . وانتشر هذا النمط من الحكم والإدارة فى كافة المستويات ، بما فى ذلك مستوى الوحدة الإنتاجية . وعليه ، أصبح الفنى المتخصص ـــ إذا عمل أصلا وفقا لتخصصه ـــ مجرد آلة تنفيذ .

فقد يعلم يقينا خطأ قرار رئيس وحدته الإنتاجية فى معالجة مشكلة من مشكلاتها . ولكنه بسبب هذا النمط ، يطبقه حرفيا كأمر رئاسى بلا أدنى مناقشة ، بل بتأييد عارم وسعادة غامرة ، إيثارا للسلامة وتصورا خاطئا باستمرار الرزق فى بعض الأحيان ، وإرضاء وتملقا ، بل ونفاقا للسيد الرئيس فى كثير من الأحوال . ولست فى حاجة إلى تأكيد مدى تدمير هذا النمط **لاقتصادنا وحياة مجتمعنا .**

وختمت كلمتى قائلا : إنه بدون تغيير هذا النمط جذريا ودستوريا ، بل **وإسـلامياً ، لا جـدوى من الكلام فى المسـائل الفنية الاقتصادية ،** ولا فائدة من تشخيص مشكلاتنا الاقتصادية العديدة والمتفاقمة ، ولا منفعة من سرد سبل معالجة هذه المشكلات .

فلدينا فى هذا الصدد أعمال مؤتمرات وندوات وحلقات دراسية ولجان متخصصة ، ولدينا أوراق عمل وتقارير فنية ودراسات وبحوث ، وقوائم طويلة من المقترحات والتوصيات ، كلها جهود علمية وعملية قابعة فى بطون مجلدات ومجلدات ، محفوظة ليستقر عليها التراب ، ومرصوصة لتأكلها الفئران ، ليس انتظارا للتطبيق ، أو حتى التفكير فى أن توضع ، ولو جزئيا ، موضع التنفيذ .

ومن استقراء سريع لوقع كلماتى على بعض المشاركين فى الندوة ، تصورت لبرهة وكأننى قد جئت من كوكب آخر ، أو أننى دخلت أرضاً محرمة ، أو على أقل تقدير تكلمت فيما هو بالقطع — عند هذا البعض — محظـور . وكان هذا شاهدا على الطبيعة القهرية لهذا النمط فى حكم وإدارة المجتمعات البشرية ، وهذا ينقلنا مباشرة إلى احتكارية السلطة من قبل مؤسسة الرئاسة ، كسبب رئيسى لواقعنا المتخلف . ولقد كانت دهشتى كبيرة ، عندما وقع فى يدى ، بعد أكثر من عام مر على هذه الندوة ، مجلد يحوى دراسة شبه رسمية تؤكد وتشدد على ما قلته فى الندوة بتطـابق يكاد يكون تامًا .

صدرت هذه الدراسة عن « مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية » ، التابع لجريدة الأهرام ، فى عام ١٩٨٦ م ، تحت عنوان : « انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ — دراسة وتحليل » . ففى صفحتى (١٠)، (١١)، تقول الدراسة نصا ، إنه : « ... برغم التحولات التى طرأت على النظام السياسى المصرى فى الحقبة التى بدأت عام ١٩٥٢ وحتى الآن ، فإن التحولات لم تزل بعد فى طور لم يسمح لها بتعديل موازين القوى الأساسية فى حدود النظام السياسى ، هذه الموازين التى احتلت بمقتضاها المؤسسة التنفيذية وبتعبير أدق مؤسسة الرئاسة ، مركز الثقل الأساسى فى المجتمع » .

وبعد عرض لتدعيم مؤسسة الرئاسة ، واستحواذها على القوة السياسية فى البلاد ، المصاحب لاختفاء التعددية المؤسسية من طبقات اجتماعية وأحزاب سياسية ونقابات مهنية ومؤسسات سياسية وهيئات اجتماعية متعددة ، والمتزامن مع منح دستور ١٩٥٦ والدساتير التالية (١٩٦٤ ، ١٩٧١) سلطات مطلقة للسيد رئيس الجمهورية ، تستطرد الدراسة مشددة على حقيقة أن عملية الصراع السياسى ظلت « ... فى مجال اتخاذ القرار تنحصر فى أعلى قمة هرم السلطة . أما فى غير هذا المستوى فقد سادت نظرة ترى أن السياسة ما هى فى جوهرها إلا مجموعة من المشكلات الإدارية ، وأنه يمكن أن يدور الخلاف حول هذه المشكلات وحول رفع مستوى الأداء ، ولكن دون أن يتطرق إلى الاختيارات والأولويات السياسية نفسها . فقد ظل حق اختيار وتحديد

الأولويات السياسية حقا من حقوق مؤسسة الرئاسة ، وبالتحديد حقا من حقوق رئيس الجمهورية ، بحيث أصبحت أى مطالب أو أولويات سياسية لا تتمتع بالشرعية ــ ولو شرعية فى التفكير فيها والإعلان عنها ــ طالما لم تأت من قبل الرئيس » .

وتخلص الدراسة ، مؤكدة فى النهاية إلى القول : « وبعبارة أخرى ، لقد احتكر رئيس الجمهورية حق التفكير للمجتمع ، وتحديد اختياراته . وبعد هذا ، قد يكون هناك للآخرين الحق فى التفكير فى حدود ما استقر عليه الرئيس » .

انتهى الاقتباس « الحرفى » من الدراسة . ومعنى الاقتباس شديد الوضوح ، ولا يحتاج إلى مزيد من التوضيح ، فليس لأحد « شرعية الحق فى التفكير » فى أى مطالب أولويات ، طالما لم تأت من قبل السيد الرئيس . أى أن السيد الرئيس قد « احتكر حق التفكير للمجتمع » .

وبالرغم من غرابة ما وصلت إليه هذه الدراسة ، إلا أن الشواهد والممارسة فى واقعنا السياسى المتخلف تؤكد تماما ودائما ما توصلت إليه . والأمثلة على ذلك عديدة ومتنوعة : من موقف الرئاسة من حكم المحكمة الإدارية العليا والفصل بين السلطات ومجلس الشعب « سيد قراره » ، إلى موقفها من مسألة تكوين الأحزاب وإصدار الصحف ، إلى مواقفها بالنسبة لمشكلات السكان والإسكان والتضخم والبطالة ، والقطاع العام والتصدير والاستيراد ، ومناخ الاستثمار وشركات توظيف الأموال ، والزراعة والصناعة والصحة والتعليم ، والثقافة والإعلام ، إلى موقفها من مسائل صندوق النقد وطلباته ، والتعاون العربى وآفاقه ، والمشكلات والعلاقات الدولية وأبعادها ، والمديونية الخارجية ، ... ، إلى آخر هذه الخيارات والأولويات ، التى تأتى من مؤسسة الرئاسة ، ولا يملك أى فرد أو مؤسسة ، كما تؤكد الدراسة ، إلا مناقشة جوانبها « الإدارية » والاختلاف فقط حول هذه الجوانب .

وغرابة هذا الاحتكار فى نظامنا لا تحتاج إلى مزيد من الإثبات . ففى النظام الإسلامى تمثل « الخلافة » حقيقة شرعية ، وتقوم بشروطها وضوابطها

لحراسة الدين « وسياسة الدنيا به » وليس الخليفة صاحب شرع ، وإنما هو واحد من الرعية وتابع من أتباع الشريعة . ولا يملك إلا ما كان له من قبل أن يقوم بتبعة الخلافة . وهو والرعية أمام حكم الشريعة سواء بسواء . وفى النظام الملكى ، يملك الملك ولا يحكم — طبقا للقانون . وفى النظام الجمهورى الرئاسى ، يحكم الرئيس من خلال مؤسسات معتبرة ، ولا يملك بينما فى نظامنا الغريب ، يحكم الرئيس ويملك فى الوقت ذاته ، بلا اعتبارات قانونية تذكر ، وبلا مؤسسات فاعلة ، إذا ما استثنينا مؤسسة الرئاسة .

وعليه ، تعد « الاحتكارية » سببا رئيسا من أسباب تخلف واقعنا السياسى . ولا مخرج لنا من إسار هذا التخلف إلا بحراسة ديننا وسياسة دنيانا وفقا لتعاليمه ، فلن تنصلح دنيانا إلا بصلاح ديننا . ومن ثم ، فالحقيقة الأزلية ، التى لا مراء فيها ، هى أن :

« الإسلام هو الحل »

(٦) السيادية فى الواقع السياسى (*)

ترتبط « السيادية » ، عضويا وموضوعيا ، بالفردية والاحتكارية والميكيافيلية والشكلية ، فى الحياة السياسية التى تتصف بها وتعانى منها ، لتفرز فى النهاية واقعا سياسيا شديد التسلط ، وبالتالى شديد التخلف .

فالفردية تعنى انحصار كافة السلطات وتركزها عملا فى يد الحاكم الفرد . والاحتكارية تمثل التطبيق العملى للفردية على مستوى اتخاذ القرار والسلوك . بينما تعد الميكيافيلية والشكلية أدوات تنفيذ ضرورية لتحقيق ديكتاتورية الحكم ، وتسلط الحاكم واستحواذه على كافة السلطات ، بهدف البقاء فى الحكم ، بأى ثمن ومهما كان الثمن .

ولكى يتم ذلك للحاكم الفرد ، لابد من الأخذ بالسيادية فكراً وسلوكا ، شرعةً ومنهاجاً ، للقبض على زمام الحكم ، ولتسيير وإدارة المجتمع . فلا مكان « للقانونية » بمعنى خضوع الحاكم والمحكوم فى كافة تصرفاتهما لسيادة القانون فى ظل هذا النظام الديكتاتورى . ومن ثم تعنى السيادية : سيادة رأى الحاكم سيادة عامة على أفراد المجتمع وكافة تنظيماته ، فتكون إرادة الحاكم هى القانون ، وكلمة الحاكم هى الأمر الواجب التنفيذ .

وعليه ، تُلغى عمليا إرادات أفراد المجتمع ، وتتدهور جذريا الرغبة فى المشاركة ، والقدرة عليها ، وتضعف فى النهاية حاسة الانتماء . وهنا ، ينشأ الظلم بشقيه : القهر والاستغلال ، فتُهضم الحقوق وتنعدم أساسا الحريات الفردية . ويتحول المجتمع تدريجيا من كائن إعمارى حى ، يتكوّن من أحرار مشاركين ، إلى ضيعة جرداء جدباء راكدة يملكها الحاكم ، وتتكوّن من عبيد مقهورين ، كالأموات ، إن لم يكونوا بالفعل أمواتا .

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ٢٨ صفر ١٤١١ هـ الموافق ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ م .

فمن بدهيات الفكر السياسى والدستورى المعاصر ، أن شخصية الدولة وسلطتها وذمتها المالية مستقلة أساسا عن الحاكم . ومع هذا ، نجد أن السيادية ترسخ فى الذهن وتجسد فى العمل عكس ذلك تماما . فوفقا لها ، لا يوجد تمييز يُذكر بين الدولة والحاكم . ومن ثم ، يتمتع الحاكم فى ظل السيادية بقوة فعلية أكبر بكثير من الأطر القانونية والأسيجة النظامية التى يعمل من خلالها ، وليس بالقطع فى حدودها . بل تعد هذه الأطر والأسيجة من صنع الحاكم نفسه ، يخلعها ذاتيا على نفسه تجميلا لصورة قبيحة ، واكتسابا لشرعية غير قائمة ، وتزييفا لحقائق دامغة ، وتجهيلا لواقع أليم ، وإضفاء لقانونية شكلية عن طريق التلاعب بالألفاظ والمفاهيم .

وعليه ، تفرز هذه السيادية ولاء سياسيا خاطئا ومغلوطا . فبدل أن يكون الولاء للدولة فكرا وسلوكا ، حبا وعملا ، تفانيا وإنجازا ، يصبح الولاء ، بالترهيب أساسا والترغيب أحيانا ، لشخص الحاكم رياء وتملقا ونفاقا . وينشأ عن هذا الخلط المدمر للمجتمع وقدراته ، أن أى خلاف مع الحاكم يعد خلافا مع الدولة . ويتولد عن ذلك تداعيات خطيرة تبدأ باتهام المخالفين بالمتاجرة فى آلام الجماهير ، وبالإرهاب والتطرف الفكرى والمادى ، وبإعاقة التوصل إلى تحقيق آمال الشعب وطموحاته المشروعة ، وتنتهى بالاتهام بالتخريب والعمالة ، بل والخيانة العظمى .

ويزيد من خطورة هذا الوضع ما يتمتع به الحاكم من سيطرة وتحكم ونفوذ ، عن طريق الجيش والبوليس والإعلام . كما يتطلب هذا الوضع فى الوقت ذاته أن يعمد الحاكم إلى إحكام قبضته على مقاليد الأمور . فتُشغل المناصب ذات التأثير والحساسية بأتباعه ، الذين يشكلون بمرور الوقت حاجزا بينه وبين المحكومين . كما يمثلون بمرور الوقت أيضا أداة رئيسة للفساد والإفساد ، نتيجة لاضطرار الحاكم إلى مواصلة العطاء لاستمرار الولاء ، وإلى غض الطرف عن تجاوزاتهم ، بل جرائمهم ، حفاظا على ولائهم المشترى والمزيف .

كما تستدعى السيطرة على الحكم ، واستمرار الحاكم الفرد ، إقامة أجهزة أمن وتأمين وقمع متعددة ومتزايدة ، ومتجددة ومتطورة خلال الزمن .

وظيفتها الأولى والأخيرة هي تأمين النظام ، من خلال كونها قاهرة فى العمل ، وثقيلة اليد فى الممارسة ، ومحجمة تماما لحريات وحقوق الأفراد .

وفى ظل هذه السيادية يكون أمر الحاكم بديلا عن الحوار مع المحكومين . فالأمر الصارم والنهى القاطع من قبل الحاكم يقابله سمع وطاعة مع عدم اقتناع ، ورضوخ واستسلام مع ضعف ، وشكوى وأنين مع مسكنة ، بل وتفكه وسخرية مع خوف ، من قبل المحكومين .

وتستشرى هذه الظاهرة الخبيثة ، كحالة مرضية يعانى منها الواقع السياسى فى معظم، إنْ لم يكن كل ، دول العالم الثالث. وتعد الحالة المصرية مثالاً حيا على انتشارها وتفاقمها فى واقعنا السياسى على مدى ما يقرب من أربعين عاما ، فأفسدت بذلك ليس فقط حياتنا السياسية ، بل كادت تفسد لدرجة التسمم حياة مجتمعنا كلها .

والشواهد على ذلك واضحة وفاضحة ، ابتداء من دساتير وقوانين ترسخ حكم الفرد، وتهدر حريات وحقوق أفراد المجتمع ، وأجهزة قمع عديدة ومتطورة تجسد القهر وتحمى الاستغلال ، وانتشار لأتباع النظام من المرتزقة فى المناصب ذات التأثير وما يتبع ذلك من فساد وإفساد ، ... ، وانتهاء بأوامر مباشرة من الحاكم — تقريبا فى كل شيء — بغض النظر عن دساتيره وقوانينه وأجهزته ومؤسساته ، ويعج قاموس واقعنا السياسى المتخلف بعبارات وشعارات دالة على مظاهر هذا المرض ، مثل : الزعيم الملهم ، وحماية المكاسب الثورية، وتقنين خطبة السيد الرئيس، وطبقا لتوجيهات السيد الرئيس ، .... إلخ .

وعليه ، تعد السيادية سببا رئيسا لتخلف واقعنا السياسى.وهى غريبة تماما عن النهج السياسى الإسلامى — فكرا وسلوكا . صحيح أن طاعة ولى الأمر واجبة ، ولكن فيما شرع الله ، إذ لا طاعة لمخلوق ، حاكم أو محكوم ، فى معصية الخالق . ومن ثم ، لا مخرج لنا من هذا الواقع المتخلف إلا بالإسلام ، فحقيقة : « الإسلام هو الحل » .

« الإسلام هو الحل »

(٧) الرئاسة فى الواقع السياسى(*)

من أساسيات الفكر السياسى والدستورى ، أن الوصول لمنصب رئاسة الدولة يتم ، على سبيل الحصر والتحديد ، بواحد من طرق ثلاثة هى : الوراثة ، والاختيار بالانتخاب ، والتغالب القسرى فى الحكم . فالطريقان الأول والثانى يقومان وضعيا على الشرعية السياسية والدستورية ، بينما يستند الطريق الثالث على الغلبة والقوة ، ويقوم على الاستبداد والطغيان ضد ، أو بغض النظر عن ، اعتبارات الشرعية .

وتأسيسا على مبدإ الشورى ، يعتبر الفكر السياسى الإسلامى ، بحق ، الطريقين الأول والثالث غير شرعيين ، لتعارضهما مع هذا المبدإ . ومن ثم ، الطريق الوحيد لتولى منصب رئاسة الدولة ، فى ظل نظام الخلافة واتساقاً مع مبدأ الشورى ، هو الطريق الثانى ، أى الاختيار بالانتخاب .

ووفقا للطريق الأول ، يتولى رئيس الدولة الحكم لفترة غير محددة ، ويستمد حقه فى الرئاسة من الوراثة ، على أساس أن هناك عائلة لها الحق الذاتى فى تولى أفرادها الحكم ، وتتمتع بناء على ذلك بامتيازات معينة ، هى امتيازات « التاج » . ويطلق على الشخص الذى يتقلد منصب الرئاسة على أساس وراثى : الملك أو الأمير أو السلطان أو القيصر أو الامبراطور .

أما بالنسبة للطريق الثانى ، فيتم شغل منصب الرئاسة بالاختيار من خلال الانتخاب لمدة محدودة ، ويؤسس ذلك على حق المساواة بين أفراد الشعب فى تولى الحكم ، وفقا للشروط المتفق عليها. ومن ثم ، لا يوجد شخص أو عائلة أو فئة يمكنها أن تدعى أن لها بالذات الحق فى تولى رئاسة الدولة . ويطلق على الشخص الذى يفوز بهذا الحق رئيس الجمهورية . وعلى عكس النظام الملكى ، لا يتمتع رئيس الجمهورية بامتيازات خاصة ، وإنما تحدد اختصاصاته

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ١٠ محرم ١٤١١ هـ الموافق ١ أغسطس ١٩٩٠ م .

فى صلب الدستور .

ووفقا للطريق الثالث ، يتم اغتصاب السلطة ، والاستيلاء عليها ، بالغلبة القسرية والقوة الغاشمة . فسلطان الحاكم ، ملكا كان أو رئيسا ، سلطان مطلق . لا تقيده أى قيود — دستورية أو قانونية . فهو يفعل ما يشاء ، ويتصرف كما يريد . وإرادته هى إرادة الجماعة ، بل هى القانون الفعلى . ومن ثم ، لابد أن يكون طاغيا مستبدا ، لا يبغى إلا مصلحته الذاتية ومجده الشخصى ، دون النظر إلى الصالح العام للشعب ، الذى يعامله من منطلق العلو والاستكبار والاستخفاف ، بمنطق معاملة الرعاع أو العبيد ، أو حتى القطيع .

وفى ظل هذا النظام الطاغوتى الظالم ، يعيش أفراد المجتمع ، مغيبين عن حقوقهم وقيمهم ، فى حالة خضوع قاتل واستسلام مميت لكل صنوف القهر وألوان الاستبداد وضروب الاستغلال دون أدنى تدبر أو وعى ، ودون أى اعتراض أو مناقشة . وعليه ، يتمادى الحاكم المستبد فى تكريس استبداده ، كلما وجد قبولا له من المُستبد بهم ، أو حتى سكوتهم على تصرفاته غير المشروعة وممارساته غير الآدمية . ووفقا لهذا النظام ، لا مجال بالمرة لتبادل السلطة طواعية وانتقالها بالطرق السلمية بين قوى المجتمع وأفراده .

ولعل النظام الذى يكاد يمثل تماما وبالكامل هذا النمط البغيض والمتسلط من الحكم هو « النظام الفرعونى » .

ومنذ أوائل الخمسينات وحتى الآن ، يعانى واقعنا السياسى المتخلف من السير بالنسبة لمسألة الرئاسة ، وفقا للطريق الثالث ، شأننا فى ذلك شأن معظم دول العالم الثالث . فواقعنا يفتقد بشكل حاد إلى الأصول الدستورية والقانونية الحية للتناوب الطوعى فى الحكم . فمنذ إعلان الجمهورية بديلا عن الملكية ، ما يزال التناوب الاختيارى الطوعى فى الحكم يمثل الاستثناء ، الذى لم يتحقق بعد ، بينما التغالب القسرى فى الحكم — مدى الحياة — حتى مع وجود الاستفتاء ، هو القاعدة .

فبعد قيام حركة ١٩٥٢ ، والتى تعد ، على أساس النتائج والواقع وليس وفقا للشعارات والآمال ، أقرب إلى الانقلاب العسكرى منها إلى الثورة ، كان

الوصول إلى منصب الرئاسة ، ومايزال ، عن طريق الاستيلاء الجبرى والتغالب القسرى ، بالرغم من إجراءات الترشيح والاستفتاء ، والتى اتسمت بقدر كبير من الشكلية والتزوير . فلم يتوافر أمام المجلس النيابى ، وأمام من لهم حق الاشتراك فى الاستفتاء ، حرية اختيار تُذكر للرئيس المرشح . فهو معلوم مقدما ، ومعروف سلفا ، ومحدد مسبقا ، وقادم لا محالة . ولا بديل أمام المستفتين إلا باختياره . وسواء قاموا باختياره ، أو ظلوا على رفضهم الصامت لهذه الممارسات الشكلية بالبقاء فى منازلهم ، فإنه قادم حتما ، وبنتيجة أكبر من (٩٩٪) عادة ، أو فوق (٨٠٪) تجملا .

إذن ، التغالب القسرى فى الحكم ، الذى يتصف به واقعنا السياسى ، شديد الوضوح ، والتسلط والسلبية . فالنظام القائم شبه وراثى بين فئة العسكريين ، يستمر الرئيس وفقا له مدى الحياة ، بسلطات أكبر بكثير من السلطات التقليدية لأى رئيس جمهورية . والاستثناء الوحيد لقاعدة الحكم مدى الحياة ، هو رئيس الجمهورية الأول (الرئيس نجيب) الذى أُجبر على ترك الرئاسة وحُددت إقامته إلى أن انتقل إلى رحمة الله . أما الرئيسان الثانى (الرئيس عبد الناصر) والثالث (الرئيس السادات) فتركا منصب الرئاسة عند تركهما هذه الدنيا الفانية ، عليهما رحمة الله . وهنا ، نأمل تصحيحا لوضع غير دستورى وغير إنسانى أن يصر السيد الرئيس على عدم التجديد له مرة ثالثة . ولنا فى سوار ذهب السودان عظة وعبرة .

وعليه ، يعد التغالب القسرى فى الحكم سببا رئيسا لتخلف واقعنا السياسى . والمخرج لن يكون إلا برئاسة عن طريق الاختيار بالانتخاب ، تأسيسا على مبدأ الشورى وإحياء لنظام الخلافة . فحقيقة :

« الإسلام هو الحل »

(٨) أسلوب التغيير فى الواقع السياسى(*)

بالتأكيد ، نحن شعب أصيل ، وشعب طيب . وليس بالقطع طيبا إلى درجة السذاجة أو العبط ، كما يتقول البعض علينا ، أو كما يتمنى أعداؤنا أن نكون . نحن شعب طيب . هذه حقيقة يؤكدها رد فعلنا الفورى والعفوى للأحداث ، خاصة إذا كانت فى الاتجاه الصحيح الذى يتمناه الشعب — بعد صبر حقيقى وانتظار طويل .

فنحن نفرح بصدق وتلقائية لكل حدث إيجابى فى حياتنا ، لأنه يمثل أملا فى تحقيق حقنا فى حياة أفضل ، ولأنه يجسد قدرتنا على الفعل والإنجاز ، ولأنه يعنى أن لدينا إمكانات على العطاء إلى درجة التضحية والفداء لم تختبر ولم تستغل .

ولعل انتصار أكتوبر ١٩٧٣ على أرض سيناء الحبيبة خير مثال على التضحية والفداء . ولعل إنجاز أبنائنا فى كرة القدم هذا العام (١٩٩٠) فى إيطاليا خير مثال على العطاء بالطبع ، مع الفارق الواضح في الحالتين ، والاختلاف الشديد فى المثالين . فالأول دفاع عن الحق والشرف ، عن الأرض والعرض . والثانى إثبات للقدرة على بذل الجهد فكرا وتخطيطا وتنفيذا فى مجال محدود من النشاط العام ، وهو الرياضة البدنية ، بل فى مجال محدود منها ، وهو مجال كرة القدم .

نحن إذن نفرح للتغيير فى الاتجاه الصحيح إثباتا للذات وتحقيقا للحق . ولقد فرحنا حقيقة عند سماعنا لنبإ تعيين وزير داخلية جديد . وكانت هذه الفرحة ترجع إلى حقيقة أن هذا التعيين يعد خطوة شديدة التواضع ، ولكنها بالقطع إيجابية . ولقد كتبت وقتها .. أقول : **إنه** رغم أن الشعب بكل فئاته قد فوجىء بقرار التعيين ، إلا أن الفرحة .. التى سرت فى نفوس الناس ترجع

(*) نشرت بجريدة النور تحت عنوان « وزير الداخلية والتغيير المطلوب » يوم الأربعاء ٢٠ جمادى الآخر ١٤١٠ هـ الموافق ١٧ يناير ١٩٩٠ م .

إلى التوفيق فى اتخاذ القرار ، وفى الاختيار ، وفى التوقيت .

لقد جاء هذا القرار الرسمى اعتراضا رسميا على أسلوب الإدارة والحوار والحديث والتعامل مع الناس ، من قبل بعض المسئولين ، مما يتنافى مع شرف المسئولية ، والتزام الشرعية ، وأدب التخاطب ، وعفة التحاور ، وقدسية الكلمة ، ولياقة اللفظ ، وأمانة العرض ، وحسن الخلق .

وقلت : ولكن القرار ، رغم توفيقه ، جاء ... بصورة مبهمة ومجهلة . فلقد انصب على تعيين وزير داخلية ، لكنه لم يشر بحرف عما حدث للوزير الذى أصبح « سابقا » بمقتضى هذا القرار .

وقلت : إن القرار ترك الشعب يستنتج ما حدث للوزير السابق ، وكان الأوفق ... أن تختص المادة الأولى بإقالة الوزير السابق ، وتتناول المادة الثانية تعيين الوزير الجديد ، على أن يتضمن القرار كمقدمة تفسيرية للشعب .. الأسباب التى دعت لضرورة اتخاذ هذا القرار ، وعما إذا كانت هذه الأسباب كافية لعزله فقط ، أم ترقى إلى محاكمته — محاكمة عادلة — طبقاً للقوانين « العادية » المكونة للنظام العام .

ثم قلت أخيرا .. : وبالرغم من التوفيق فى هذا القرار ، الذى طال انتظاره من قِبَل كافة فئات الشعب ، إلا أن القضية فى حقيقة الأمر ، ليست قضية تغيير أشخاص رغم ضرورة هذا التغيير ، وضرورة استمراره ليشمل عددا ليس بالقليل فى مواقع السلطة الآن . وإنما القضية بالأساس هى **قضية تغيير** جذرى شامل فى هيكل النظام وضوابطه وسلوكياته ، **إذا كنا جادين** حقا فى الاستعداد لدخول القرن الحادى والعشرين . فالقضية إذن ليست قضية أشخاص بقدر ما هى قضية نظام .

ولقد تحقق ما تنبأت به . فالرجل الجديد على المستوى الشخصى لا غبار عليه ، ولكنه فى النهاية محكوم بنظام وضوابط وسلوكيات ، بل وأشخاص ، **عليها كل الغبار . فلقد حدث فى عهده القصير أن قتل — ظلما وعدوانا وغدرا —** من شبابنا فى قرية كحك ، فى أربعة أيام ، أكثر مما قتل — ظلما وعدوانا وغدرا أيضا — **من شبابنا** فى الأربعة أعوام المظلمة المكونة لعهد الوزير السابق .

إذن ، يعد أسلوب التغيير ، بشكليته وارتجاليته واعتبارته الشخصية ، عاملا أساسيا فى ترسيخ الوضع القائم ، وتثبيت أركانه ، وإبراز سماته من تسلط وقهر واستغلال . ومن ثم ، يعد هذا الأسلوب سبباً رئيساً من أسباب تخلف الواقع السياسى الذى نعيشه .

أين هذا الأسلوب من مفهوم وممارسة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كأساس لعملية تغيير حقيقى شامل لكافة المستويات : مستوى **الفرد، ومستوى** الجماعة ، ومستوى الدولة ومستوى الأمة ، بل ومستوى العالم أجمع ، فى ظل النظام الإسلامى ؟ فالأمر بالمعروف هو الأمر بكل ما ينبغى فعله أو قوله وفقا لشرع الله . والنهى عن المنكر هو النهى عن كل ما ينبغى اجتنابه من فعل وقول طبقا لهذا الشرع . وبهذا الفهم والمفهوم تتحقق المشاركة الفاعلة من أفراد المجتمع على أساس « خلافة الشورى الإسلامية » لإعمار الأرض ، والتوصل إلى الحياة الطيبة الكريمة . حياة يسودها العدل والحرية ، والأخوة والمساواة ، والإيثار والقدوة . حياة تتسق مع كرامة الإنسان . أفبعد كل هذا ، يوجد أدنى شك فى حقيقة أن :

« الإسلام هو الحل » ؟

(٩) التعبير والتمثيل فى الواقع السياسى

لاشك أن الإنسان المصرى يستحق أن يعيش فعلا ويلمس حقا تغييرات جذرية مطلوبة ومأمولة فى حياته وحياة مجتمعه ، توصلا لحياة طيبة كريمة ، تليق به كإنسان ، وطال انتظاره لها كمواطن .

فبذلك ، وبذلك وحده ، نجنب أنفسنا مزيدا من الآلام والمعاناة ، ومزيدا من السلبية واللامبالاة ، ومزيدا من الفشل والإحباط . ولا يمكن ، فى ظل هذا الجو المشحون محليا وعالميا ، أن يكون القمع الإعلامى أو الأمنى أو حتى العسكرى ، بديلاً عن التغيير الحقيقى المنشود ، والذى يعرف كل فرد منا ــ حاكما أو محكوما ــ عناصره الأساسية فى شتى جوانب حياتنا .

ولاشك أن أولى المهام لتحقيق هذا التغيير تتمثل فى الاستمرار على الحفاظ على « حرية التعبير » وفى تعميقها ، والعمل الجاد على اتساع نطاقها ، بكفالة هذا الحق الدستورى فى كل وسائل التعبير المقروءة والمسموعة والمرئية لكل **مواطن، أياً** كان موقعه ، وبغض النظر عن انتمائه الفكرى أو الأيديولوجى أو العقدى .

فبهذا الحق ، وبه وحده ، يزداد إحساس الإنسان المصرى بالانتماء ، وتزداد رغبته وقدرته على المشاركة فى العمل الوطنى ، ويرتفع بالتالى إنجازه ومعدل أدائه إلى المستوى الممكن والمرغوب . ومن ثم يبدأ التغيير المنتظر ، ويستمر بمعدلات مؤثرة ومتزايدة نحو تحقيق الحياة المبتغاة .

ولقد انزعجت حقيقة عندما قرأت فى أهرام الثلاثاء (٣٠ / ١ / ١٩٩٠) لرئيس تحريره ما كتبه « بهدوء » عن « الإفلاس السياسى واللعب بالنار » . إذ كتب يقول إن « ... الغالبية الساحقة من الشعب المصرى ــ للأسف ــ ليست أعضاء فى الأحزاب سواء كانت معارضة أو مؤيدة »

واستطرد قائلا : « وللأسف مرة أخرى ، فإن الأحزاب كلها لا تمثل أكثر من ١٠٪ من قوى الفعاليات الاجتماعية والثقافية والعمالية والمهنية فى البلاد » . ثم قفز إلى نتيجة غريبة عجيبة مؤداها أن من حق هذه الأغلبية أن ينوب عنها أو يمثلها السيد رئيس الجمهورية . ثم انتقل أخيرا إلى رأى أغرب وأعجب بأن فرض على أى فرد فى بلدنا الطيب أن يركز جهده وفكره فقط فى « المناقشة الموضوعية للقضايا الحقيقية » أى « المشكلة الاقتصادية وقضية التنمية ولقمة العيش » .

ولقد تذكرت بمرارة حقيقية ، وأنا أقرأ هذا الكلام ، كلاما مماثلا ، كتبه فى الستينات ، « بصراحة » رئيس تحرير أسبق للجريدة نفسها . إذ كتب فى تبرير نظام الديكتاتور أو الزعيم الأوحد ما معناه أن السيد الرئيس يتعرف على آراء فئات الشعب المختلفة ، وأن هذه الآراء تتصارع ديمقراطيا فى داخل عقله ، ثم بعد ذلك يخرج أو يصدر القرار المعبر فى النهاية عن إرادة الشعب — ديمقراطيا . وكان القصد الفاضح من هذا تكريس النظام الديكتاتورى للحاكم الأوحد . ولم يكن القصد منه أبدا وجه الديمقراطية ، أو وجه الشعب ، أو وجه الله سبحانه .

ولنا أن نتساءل — بهدوء أيضا — : لماذا ركنت الغالبية الساحقة (٩٠٪) من شعبنا إلى سلبية الابتعاد عن الحياة الحزبية ؟ وهل هذا مبرر لأن ينوب شخص أيًا كان ، أو سلطة ، أيًا كانت ، عن هذه « الأغلبية الصامتة » فى كل شىء تقريبا ؟ أم الأجدى والأجدر أن نفتش عن أسباب هذه السلبية ، ودواعى هذا الصمت ، فنبحثها ، ونعالجها ؟ وبهذا ، وبهذا وحده ، يحدث التغيير المأمول .

ولقد أحسست من نبرة اقتراح الإنابة ، وآمل أن أكون مخطئا ، نوعا من الوصاية ، واتجاها نحو العودة إلى تعميق الفردية وتركيز السلطة وسيادة التسلط « باسم الشعب » مما قد يؤدى بنا ثانية ، وبعد حوالى عقدين من الزمان إلى احتكار الكلام والقرار والفعل — باسم الشعب — وحصره فى شخص أو فئة أو حزب .

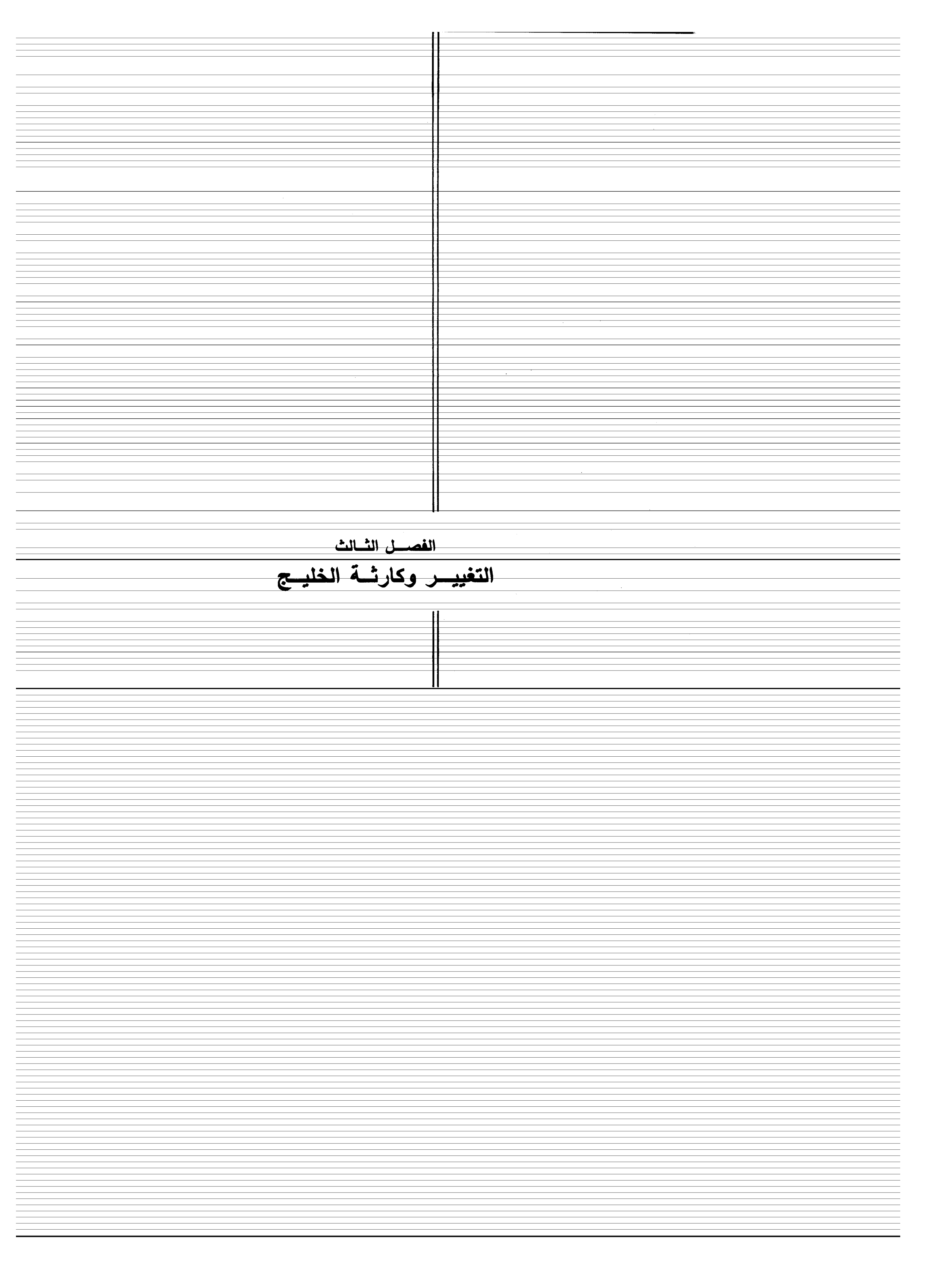
وهذا بعينه الذى قد يئد التجربة الديمقراطية الوليدة ، وينسفها من أساسها . ويعود بنا إلى غياهب الستينات بكل جمودها وقهرها . ومن ثم ، يضرب قضية التغيير المنشود فى مقتل .

كما أنه لا يجب أن يُفرض على الإنسان المصرى التفكير فى قضية أو قضايا بعينها ، ويحصر ذهنه فى نطاقها . فأيًّا كانت القضية أو القضايا ، فإن هذا يعد حجرا للفكر ، وتضييقا على الرأى ، وحبسا للكلمة .

وهناك رأى ، أعتقد أنه أقرب إلى فطرة الإنسان ، يعتبر بحق أن المدخل الحقيقى لمعالجة ، وليس فقط مناقشة ، كافة المشكلات وعلى رأسها المشكلات الاقتصادية ، هو المدخل السياسى ، أى مناقشة قضية القضايا ، وهى : الديمقراطية ، حتى نستطيع أن نصل بها فى الممارسة إلى مرحلتها الناضجة ، الأقرب إلى الشورى إسلاميا . فتصبح حقيقة واقعة تحكم حياتنا . فليس بلقمة العيش وحدها يحيا الإنسان . فباشتراك الشعب فعلا لا شعارات ، فى الحياة السياسية بخاصة ، وفى العمل العام بعامة ، يحدث التغيير الممكن والمطلوب والمأمول .

وعليه ، يظل التضييق على حرية التعبير ، وتظل الأصوات المنادية بإبعاد الشعب عن المشاركة الحقيقية ، بدعاوى الإنابة وبحجة سلبية وصمت الأغلبية ، من العوامل السلبية فى واقعنا السياسى المتخلف . بينما تؤكد الحرية الحقيقية بشتى جوانبها ، والمشاركة الفاعلة من خلال الشورى فى النظام الإسلامى حقيقة أن :

« الإسلام هو الحل »



الفصــل الثــالث

التغييــر وكارثــة الخليــج



تقديـم :

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على واحد من الأحداث الكبيرة التى تعرضت لها الأمة ، وتركت **آثارها** الهامة ــ ولازالت ــ على جوانب الواقع ككل ، لأمتنا الإسلامية عموما ، وعلى الجانب السياسى منه خصوصا . إنها كارثة الخليج وما أفرزته من أحداث ومتغيرات . لذلك كان حرصنا على مناقشتها فى ضوء منهج هذه السلسلة التى تتعرض لقضية التغيير . وقد ضمنا هذا الفصل ثمانى مقالات هى :

(١) الكارثة والواقع السياسى .
(٢) المأساة والواقع السياسى .
(٣) الموقف والواقع السياسى .
(٤) تساؤلات حزينة والواقع السياسى .
(٥) صور **مؤلمة** والواقع السياسى .
(٦) ثلاثية الكارثة : المؤامرة والاستعمال والتدمير .
(٧) حول اقتصاديات الكارثة والواقع السياسى .
(٨) المولد والكارثة والواقع السياسى .

(١) الكارثة والواقع السياسى(*)

ليس هذا خروجا على تسلسل تشخيص واقع مجتمعنا ، والذى بدأناه بتحليل الواقع السياسى . فما حدث خلال الأيام القليلة الماضية فى صميم الموضوع ، ويؤكد تماما ما توصلنا إليه من تشخيص لواقعنا السياسى ، وتحليل لأسباب تخلف هذا الواقع . ليس فقط على الصعيد المحلى ، وإنما على الأصعدة العربية والإسلامية أيضا . فما وقع من دولة عربية إسلامية ، وهى العراق — مهما كانت المبررات — لدولة عربية إسلامية ، وهى الكويت ، مهما كانت المبررات أيضا ، أمر يستحيل على الوصف ، ولا يمكن أن يصدقه عاقل ، ولا يمكن أن يقبله عقل .

فما حدث كارثة محققة ومفزعة بكل المقاييس ، للعراق أولا ، وللكويت ثانيا ، وللأمة العربية ثالثا ، وللأمة الإسلامية رابعاً ، محصلتها النهائية ، بمنطق العائد والنفقة ، المادى والمعنوى ، النفسى والإعلامى ، خسارة مؤكدة على طول الخط ، وسلبية كاملة شاملة ، لنا جميعا ، ومكسب مؤكد على طول الخط ، وإيجابية كاملة شاملة لأعدائنا من صهيونية متربصة ، وصليبية متحفزة وشيوعية منهارة متشبثة .

فما حدث .. ما كان ليحدث ، لو أن حكومات دولنا الإسلامية حكومات إسلامية حقا ، على أساس من خلافة الشورى الإسلامية ، أو على الأقل حكومات « مقيدة » و « ديمقراطية » و « قانونية » . لكن حكوماتناحكومات « مطلقة » ، « فردية » ، « استبدادية » . تجسد الديكتاتورية فى حالتها المتطرفة . إذ ، كما قلت فى مقال سابق ، وأكرر هنا ، تلغى ليس فقط حق البشر فى المشاركة فى الحياة العامة ، بل تلغى أيضا إرادته فى حياة إنسانية أصلا . فإرادة الحاكم هى القانون . وهنا تحدث الكوارث ،

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ١٧ محرم ١٤١١ هـ الموافق ٨ أغسطس ١٩٩٠ م .

وينشأ القهر والاستغلال ، ويتخلف الاقتصاد والمجتمع . وما حدث بين العراق والكويت مثال يجسد هذه النتيجة البشعة ، بل إن ردود أفعال حكومات دولنا الإسلامية تجاه هذه الكارثة خير مثال لما تعانيه دولنا وأمتنا من تخلف صارخ فى شتى نواحى حياتنا ، وبالذات حياتنا العامة ، وعلى وجه الخصوص حياتنا السياسية .

فلو أن هناك تمثيلا حقيقيا للشعب فى دولنا ، ما كان يمكن أن يحدث ما حدث . فمن خلال ممثلى الشعب ومؤسساته تدرس الأمور ، وتتخذ القرارات ، بصورة عادلة وحضارية ، تحفظ لكل ذى حق حقه ، وتحافظ فى النهاية على المصالح العليا للدولة ، وعلى أمن وأمان وكرامة مواطنيها .

وبالرغم من غياب معظم الحقائق الأساسية الخاصة بالنزاع العراقى الكويتى ، لو ترك حاكم كل دولة من الدولتين — حقيقة لا زيفا ، ومضمونا لا شكلا — لممثلى شعبه دراسة أوجه النزاع ، والعمل على إيجاد مخرج كريم من مأزق الخلاف ، وفقا للإسلام وتعاليمه العادلة ، أو حتى الأعراف الدولية السارية الآن فى معظم الخلافات بين الدول ، ما كان يحدث .. كل ما حدث . ولغياب التمثيل الحقيقى لشعوبنا فى دولنا ، كانت الفردية فى اتخاذ القرار واضحة ، بدءا من فشل مفاوضات جدة ، وانتهاء بكارثة غزو الكويت ، مرورا بمواقف الدول العربية الإسلامية قبيل وبعد الكارثة .

ولقد استخدم الجميع السلاح التقليدى الذى أصبحنا نُعرف به ، وهو سلاح البيانات والشجب ، بديلا عن سلاح الفعل والحسم . ولقد تصورت أن اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية ، والذى تصادف انعقاده أثناء كارثة الغزو ، سوف يتخذ موقفا حازما وحاسما بديلا عن السلاح التقليدى ، ولكنه كالعادة ، ركن إلى سلاح البيانات .

وفى تصورى ، وفورا لأن الوقت ليس فى صالحنا كأمة إسلامية ، أن نعلن بكل حزم وحسم :

(١) رفضنا لأى تدخل أجنبى .
(٢) الانسحاب الفورى غير المشروط للقوات العراقية من الكويت .

(٣) تشكيل محكمة عدل عربية إسلامية لبحث أوجه النزاع بين الدولتين ، على أن تكون أحكامها نهائية .

(٤) فى حالة إصرار العراق على استمرار ،واتها فى احتلال أرض الكويت ، تعلن وتنفذ الدول العربية الإسلامية خيارا عسكريا محددا لإجبار العراق على الانسحاب .. فهذا أكرم للعراق وللأمة الإسلامية من أن يأتى الإجبار من أعدائنا .. وبالتحديد من الولايات المتحدة الأمريكية .

ولو استمع حكامنا .. لنداء الإسلام .. وطبقوه فكرا وسلوكا .. لا يمكن أن يحدث .. ما حدث ، فحقيقة ، وليس شعارات :

« الإسلام هو الحل »

(٢) المأساة والواقع السياسى[*]

استمرارا لتأكيد عدم الخروج على تسلسل تشخيص واقعنا المتخلف ، والذى بدأناه ، ومازلنا بتحليل الواقع السياسى ، واتساقا مع حقيقة أن ما يحدث بنا وبغيرنا لأمتنا فى هذه الأيام يعد جزءا عمليا من التشخيص ، ذلك أن ما يحدث يؤكد مدى تخلف واقعنا السياسى ، الذى يرجع بدوره إلى تحكم ديكتاتوريات مطلقة فى شعوبنا ، بعيدة تماما عن حقائق العصر ومتغيراته ، وبعيدة تماما عن قواعده ومحدداته ، وبعيدة تماما عن آلياته ومحركاته ، وبعيدة تماما عن دوافعه وثوابته ومستجداته ، وقبل كل هذا ، بل وبسببه ، بعيدة تماما عن شرع الله .. فكرا وسلوكا .

فالكارثة وقعت ، والمصيبة حلت ، وإنا لله وإنا إليه راجعون ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . فأمام الافتقار إلى آلية إلزام قوية رادعة لمعالجة « الحالة الكويتية » ظهر العجز العربى واضحا ومخزيا ، جاهلا بحقائق العصر ، ودروس التاريخ ، وعبر التجارب ، ونواميس الحياة ، ومبادىء الإسلام .

وتتمثل قمة المأساة التى ألمت بنا ، والتى مازالت فصولها الحزينة تجرى بسرعة مذهلة أمام عيوننا المقهورة المكسورة ، فى حقيقة أن الكارثة « العراقية ــ الكويتية » قد خرجت فعلا من النطاق « العربى » الإقليمى إلى المجال « الأمريكى » الصهيونى العالمى .

فبدلا من المظلة العربية الإسلامية كخيار وحيد مأمون للحفاظ على الأمن العربى الإسلامى ، كشرط أساسى للبقاء والتقدم ، استدعينا المظلة الأمريكية كخيار مفروض يهدد الأمن العربى الإسلامى فى مقتل، وتحكمه أهداف أصحابه ومصالح منفذيه ، وينذر بالتدمير والفناء لجزء هام من وجودنا العربى الإسلامى ، ليبقى الجزء الآخر تابعا وعاجزا ، مقهورا ومستنزفا ومستغلا .

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ٢٣ محرم ١٤١١ هـ الموافق ١٥ أغسطس ١٩٩٠ م .

وهنا نصل إلى قمة المأساة ، ويسدل الستار على عمل درامى حزين ، تقول خاتمته بكل الأسى أنه « كان هنا أمة عربية إسلامية » انهزمت أخيرا على أيدى الصليبيين الجدد ، مصاصى الدماء باسم الأعراف والمواثيق الدولية ، مصاصى البترول باسم الحقوق المشروعة والمصالح الحيوية. تم ذلك ، بتخطيط وتنفيذ مع العدو الإسرائيلى والصهيونية العالمية ، وبمساعدة مباشرة من بعض أنظمتنا العربية الإسلامية .

وإن القلب ليجزع ، والنفس لتهلع ، والعين لتدمع ، وإنا بحق لمحزونون على ضياع الفرصة الوحيدة والأخيرة ، والمتمثلة فى مؤتمر القمة الطارىء بالقاهرة . الذى كان كل مسلم يدعو الله مبتهلا متضرعا أن تجتمع كل كلمة الأمة ، فتقدم القمة مخرجا حقيقيا مشرفا من هذا المأزق الحضارى ، والكارثة المأساوية . وكان المخرج الفطرى والعملى هو المخرج الإسلامى ، الذى يتسق تماما مع شرف وكرامة الأمة العربية الإسلامية ، وينبثق مباشرة من شرع الله عز وجل ، وبنص كتابه الكريم ، إذ يقول سبحانه وتعالى :

﴿ **وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ○ إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون** ﴾ (الحجرات ٩ ، ١٠) .

إذن ، كان المخرج الوحيد والكريم أن يظل الخلاف محصورا داخل الأسرة العربية الإسلامية . فيبدأ بمحاولة الصلح ، ثم الإجبار العسكرى ، ثم الصلح فى النهاية بين الطرفين بالعدل والقسطاس .

ولكن ، جاء قرار القمة رغم إيجابياته ، ناقصا مبتورا ، متناقضا مع الآمال المعتبرة والحقوق المشروعة لأمتنا فى معالجة قضاياها وحل خلافاتها بنفسها ، وفى داخلها .

فلقد أكد القرار على حقوق الكويت ، وهذا صحيح تماما ، ولكنه أهمل تماما ما قد يكون للعراق من حقوق خاصة بالحدود أو البترول أو التعويضات . فنحن نرفض الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة . فما بالنا إذا كان هذا الغير

دولة شقيقة . كما نرفض فى الوقت ذاته أن تهضم حقوق الغير ، إذا كانت مشروعة . فما بالنا إذا كان هذا الغير دولة شقيقة .

والذى نرفضه تماما الإغفال الواضح ، والصمت المطبق الذى اتسم به القرار بالنسبة لاستدعاء قوات أجنبية إلى الخليج ، وفى الوقت ذاته إرسال قوات عربية إلى المنطقة نفسها . وهنا ، يقع التناقض وتتجسد المأساة .

فإذا وقعت الواقعة ، وكل الاحتمالات الإقليمية والتقديرات الدولية والاستعدادات العسكرية تؤكد قرب وقوعها ، هل ستحارب القوات العربية الإسلامية جنبا إلى جنب مع القوات الأجنبية الصليبية ـــ التى جاءت دفاعا عن مصالحها هى وليس صالحنا نحن ـــ ضد قوات عربية إسلامية أخرى ؟ .

سؤال جوهرى ، كان يتعين على قادة الأمة أن يفكروا فيه بشىء من الروية والاهتمام ، وأن يتدبروا تداعياته الخطيرة ليس على حاضر ومستقبل هذه المنطقة فحسب ، بل على الأمة الإسلامية بأسرها .

ولقد طرحت فى مقالى السابق ـــ قُبَيْل مؤتمر القمة ـــ مشروعاً للخروج من هذه الكارثة يؤكد رفضنا لأى تدخل أجنبى ، ويقوم على إعادة الحقوق لأصحابها من خلال محكمة عدل وخيار عسكرى عربى إسلامى فى حالة رفض الانسحاب . وشددت على أن الإجبار العربى الإسلامى أكرم وأشرف من الإجبار الأمريكى المصلحى ـــ الصليبى الصهيونى ـــ العدائى للأمة جمعاء .

وأسأل الآن : هل هناك وقت .. لتحرك سريع حقا يقوم به بعض القادة العرب بين بغداد والرياض لعرض مشروع أساسه :

١ ـــ الانسحاب غير المشروط المتزامن للعراق من الكويت ، وللقوات الأجنبية من مياه وأرض الخليج .

٢ ـــ تشكيل محكمة عدل عربية إسلامية للحكم النهائى الملزم فى النزاع العراق الكويتى .

٣ ـــ تشكيل قوة سلام قوية رادعة من الدول العربية الإسلامية لحراسة وضمان الحدود المتفق عليها بين العراق والكويت ، وبين الكويت والسعودية .

هل هناك وقت لهذا المشروع ؟ آمل من الله تعالى أن يكون فى الوقت بقية لهذه المحاولة الأخيرة .

وبدون ذلك ، كحد أدنى مطلوب وبسرعة فائقة وبإحساس حقيقى بالمخاطر المحدقة بأمتنا ، سوف يحدث الزلزال ، وتقع الواقعة ، وتحل المآسى المفجعة فى النهاية بالأمة . وساعتها لن ينفع الندم ، ووقتها لن يجدى العتاب أو حتى عقاب النفس ، فلنحفظ لهذه الأمة خيريتها وكرامتها ، ولنحفظ لها ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، بأن نستمع لصوت العقل ، ونداء الواجب ، ودعوة الحق ، وتعاليم الإسلام . فدائما أبدا ، سيظل :

« الإسلام هو الحل »

(٣) الموقف والواقع السياسى(*)

مازلنا وسنظل إلى ما شاء الله ، نقف أمام الكارثة المأساوية التى تحدث لنا الآن ، وتحل بدولنا وأمتنا هذه الأيام ، بأيدينا أساسا كأدوات وبأيدى غيرنا ابتداء وانتهاء كمخططين . نعم ، مازلنا نقف **مشدودين** ، مفزوعين ، مغيبين كالسكارى وما نحن بسكارى ، من هول الكارثة الحالقة ، أو قل إن شئت الفضيحة المفجعة ، نعيش مرارة فصولها ، ونحاول تفهم مغزى دروسها ، ونتجرع فى النهاية سموم آثارها ، **كمثال صارخ** لتشخيص واقعنا ، والذى بدأناه ، ومازلنا ، بتحليل واقعنا السياسى المتخلف .

وحتى لا ننسى أساسيات تحليل واقعنا السياسى فى خضم الأحداث المفزعة التى تحاصرنا ، وأمام سخونة الموقف الحزين الراهن المحيط بنا ، أود التشديد ، تكرارا ، على حقيقة أن ما يحدث لنا يعد نتيجة طبيعية ومنطقية لقهر واستبداد واستغلال تتسم به حياتنا العامة ، وتعانى مه بشكل متزايد شعوبنا ، وتتميز به على عكس رياح التغيير العالمية أنظمتنا .

فلولا ذلك ، ما وقعت هذه الكارثة ، وما كان يمكن أن يحدث لنا مثل ما يحدث الآن . إذ لا يتصور عقلا وعملا أن تفرز نظم حكم فردية ، مطلقة ، استبدادية ، إلا مثل هذه الكوارث البشعة والفضائح المخزية . بل إن هذه النظم الديكتاتورية هى التى توفر الظروف ، وتهيىء الملابسات ، وتعد الميدان ، وتقدم المبررات على قيام مثل هذه الكوارث ، وحدوث مثل هذه الفضائح ، **ليستفيد أعداؤنا دائما أبدا ، ونخسر نحن كشعوب على الدوام .**

وحتى لا ننسى المكونات الرئيسة للفضيحة التى ألمت بنا ، دعنا نذكر أنفسنا بها ، ونؤكد ، تكرارا ، موقفنا الواضح والمحدد منها . فى يوم أسود حزين ، غزت القوات العراقية ، واحتلت دولة الكويت ، وغيرت بالقوة

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء غرة صفر ١٤١١ هـ الموافق ٢٢ أغسطس ١٩٩٠ م .

المسلحة نظامها وحكومتها الشرعية ، ثم أخيرا ضمتها فى وحدة اندماجية ، من طرف واحد قهرا وقسرا إلى الدولة الأم : العراق . ومن ثم تلاشت دولة ذات سيادة من الوجود فى نظر الحكم العراق . ولكنها مازالت قائمة بشكلها الدستورى ، ونظامها ، وحكومتها فى نظر بقية دول العالم ، والمنظمات الدولية . وكان من نتائج هذا الاجتياح أن وصلت القوات العراقية إلى الحدود « الكويتية السعودية » . وهنا ، طلبت المملكة العربية السعودية المساعدة العسكرية من الدول الشقيقة والصديقة ، لحماية حدودها ، وثروتها البترولية ، بل وكيانها . فجاءت القوات الأمريكية والأوروبية .

وانعقد مؤتمر القمة العربى الطارىء ، وطالب بالانسحاب غير المشروط ، وأقر إرسال قوات عربية إلى السعودية ، وأرسلت فعلا قوات عربية من مصر والمغرب ، كما وعدت سوريا بإرسال قوات ، وهناك قوات فى سبيلها إلى الإرسال ، بناء على طلب السعودية ، من باكستان وبنجلاديش وماليزيا . وأخيرا ، قدم النظام العراقى عدة مبادرات ، بعد فرض العقوبات الاقتصادية من المجتمع الدولى وبعد الحصار الأمريكى شبه الكامل .

وكانت أولى هذه المبادرات ، تلك التى طالبت بانسحاب العدو الصهيونى من الأراضى العربية المحتلة (غزة ، والضفة ، والجولان) وانسحاب سوريا من لبنان ، مقابل التفكير فى الحالة الكويتية . وآخرها ، مبادرة الصلح مع إيران بالتسليم لها بكل ما كانت تطلبه تقريبا خلال مفاوضات السلام ، التى أعقبت توقف القتال بين الدولتين الإسلاميتين .

وموقفنا من الكارثة التى نعيشها الآن شديد الوضوح ، وشديد التحديد ، فلقد رفضنا وبقوة الغزو . وطالبنا وبحزم الانسحاب . وأكدنا وبحسم على المظلة العربية الإسلامية بالنسبة لكل الخيارات . وقدمنا وبوضوح الإطار الإسلامى للمعالجة . وعرضنا وبتحديد مشروع الخروج من هذا المأزق .

نعم ، رفضنا الغزو وطالبنا بالانسحاب ورفضنا التدخل الأجنبى وأكدنا على الخيارالإسلامى كمخرج . وقلنا تفصيلا لنبدأ بمحاولة الصلح بين

الطرفين . ﴿ **وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما** » . ثم نأخذ بالخيار العسكرى ، من قبلنا نحن وليس من قبل غيرنا ، فى حالة البغى ، الذى حدث فعلا . ثم نقوم بالصلح بينهما فى النهاية عند الفىء ﴿ **فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين** ﴾ .

وقدمنا على أساس هذا الهدى القرآنى مشروعا محددا ، مؤكدين على أنه طالما لم تحدث المواجهة ، فهناك فى الوقت بقية ، ولو برهة ، تستأهل بذل كل الجهود حتى لا يحدث الانفجار ، وتقع الواقعة ، وحتى نجنب أمتنا الأخطار الحقيقية المحدقة بها ، خاصة من أعدائها المتربصين . ويقوم المشروع ، تكرارا وتأكيدا ، على ثلاثة أسس :

١ ـــ الانسحاب غير المشروط والمتزامن للعراق من الكويت وللقوات الأجنبية من مياه وأرض الخليج .

٢ ـــ تشكيل محكمة عدل عربية إسلامية للحكم النهائى الملزم فى النزاع العراقى الكويتى .

٣ ـــ تشكيل قوة سلام رادعة من الدول العربية والإسلامية لحراسة الحدود ، ولضمان الانسحاب وتنفيذ الأحكام .

وأكدنا أنه بدون هذا المشروع كحد أدنى سوف تقع الواقعة . وتمنينا أن يستمع الجميع لصوت العقل ونداء الحق ، وتعاليم الإسلام ، حتى نحفظ لأمتنا ماضيها وحاضرها ومستقبلها . أفبعد هذا ، يكون هناك شك فى حقيقة أن :

« الإسلام هو الحل » ؟

(٤) تساؤلات حزينة والواقع السياسى(*)

مازلنا ، وسنظل لفترة ليست بالقصيرة ، نعيش جو الكارثة المأساوية المروعة ، التى ألمت بنا بغفلتنا كمستهلكى أحداث وبإرادة غيرنا كمخططين . وتتمثل المصيبة المفزعة ، التى تتوالى فصولها الآثمة فى حقنا وحق أجيالنا القادمة ، فى غزو النظام العراقى للكويت ، وفى التدخل الأجنبى الكثيف والسافر ، كنتيجة لهذا الغزو .

وهنا ، تثور تساؤلات حزينة ، وتتزاحم علامات استفهام حائرة فى عقل الإنسان العربى المسلم حول هذه الأحداث المؤسفة ، بل والمهينة . لعل أهمها ما يلى :

● حدثت « فجأة » وبسرعة مذهلة عماية الغزو والاحتلال والضم ، ضد كل ما هو إسلامى ومشروع وإنسانى . فهل هذه الكارثة فعلا وُلدت فجأة عام ١٩٩٠ ، أم أنها بدأت عملا عام ١٩٤٨ ، وتم التخطيط لها عام ١٩٥٢ ، ونضج الإعداد لتنفيذها بعد إعلان حرب البترول عام ١٩٧٣ ، ووضعت فعلا موضع التنفيذ عندما أعلن النظام العراقى أنه سيحرق « نصف الكيان الصهيونى » إذا تعرض للعدوان ؟ أو بمعنى آخر ، هل المسألة مطالبة غاشمة ساخنة غير مشروعة بحقوق محل خلاف واختلاف ، أم أن هناك مؤامرة على تدمير هذه الأمة ؟ .

● يعد البترول شريان الحياة الرئيسى للاقتصاد الأمريكى والغربى . فهل جاءت القوات الأمريكية والغربية دفاعا عن الشرعية ، وحمايةً للقانون الدولى ، أو حتى حمايةً لبعض دول المنطقة ، أم جاءت فقط لحماية مصالحها الحيوية فى منطقة البترول ؟ أو بمعنى آخر ، هل جاءت هذه القوات كرد فعل إنسانى للدفاع عن الشرعية والقانون ، أم لانتهاز فرصة « ذهبية » لمزيد من

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ٨ صفر ١٤١١ هـ الموافق ٢٩ أغسطس ١٩٩٠ م .

الاستغلال ؟ .

● بعد أن سكت مؤتمر القمة العربى الطارىء تماما عن القوات الأجنبية ، ووافق بأغلبية ضئيلة على إرسال قوات عربية إلى المنطقة . فهل يمكن أن يستمر الكلام عن التعاون أو التضامن أو الوحدة العربية أم يجب أن نبحث عن أسباب العجزالعربى فى اتخاذ القرار المناسب والملزم بصفة عامة ، وأسباب العجز العسكرى أمام دولة من دولنا بصفة خاصة ؟ أو بمعنى آخر ، هل يمكن القول بأن القوات العربية مجتمعة لا يمكن أن تقف أمام القوات العراقية ، ومن ثم لا يوجد حل عربى خالص للكارثة ؟ وإذا كان هذا صحيحا ، رغم شكى فى ذلك ، فلماذا ، إذن ، الإنفاق العسكرى الضخم والمتزايد ؟ .

● إذا كانت العراق هى القوة العسكرية ذات الفعالية فى المنطقة ، فلماذا يصر النظام العراقى ، والدول العربية الأخرى ، على تدمير « كامل » لهذه القوة على أيدى أصدقائنا « الأعداء » ؟ أو بمعنى آخر ، ألا تستحق هذه القوة أن نحافظ عليها ، بل وننميها ، شريطة الالتزام باحترام وصيانة الشرعية ، لمجابهة طال انتظارها مع أعداء هذه الأمة ، بدل أن تستخدم فى مجابهة عربية / عربية ، أو فى مجابهة أبشع : عربية / عربية وأجنبية ، ناهيك عن بشاعة استخدامها فى غزو واحتلال وضم دولة عربية شقيقة ؟ .

● بعد أن حلت بنا الكارثة من غزو عراق للكويت ، وتدخل أجنبى كثيف ، هل يتصور أن هذا التدخل سوف يكون بلا تكلفة اقتصادية وسياسية ؟ أو بمعنى آخر ، هل المنطقة سوف تعود إلى ما كانت عليه قبل كارثة الغزو ، سواء حدثت المواجهة أم لم تحدث ، أم أن المنطقة سوف تتغير تغيرا جذريا فى الاقتصاد ، وفى السياسة ، وفى السيادة ، فتعود قسرا إلى منطق وتطبيق اتفاقية « سايكس / بيكو » جديدة ؟ .

● بعد الغزو العراقى للكويت ، أصبحت القضية الفلسطينية بصفة عامة ، والانتفاضة بصفة خاصة ، فى طى النسيان ، على الأقل فى نظر العالم المتحيز ، وفى ظل آلة الإعلام الغربى المسيّرة . فهل الطريق إلى القدس يمر بالكويت ، أم أن المرور بالكويت هو فى واقع الأمر ، ومهما كانت المبررات ،

انتصار كامل للعدو الصهيونى دون أن يكلف نفسه مالاً أو دما ، وذلك تدمير عجيب غريب للنفس وللإمكانية ؟ أو بمعنى آخر ، هل استفادت العراق ، والثورة الفلسطينية ، والأمة العربية الإسلامية من هذه الكارثة ، أم أن المستفيد الوحيد هو العدو الصهيونى والقوى المعروفة التى تؤيده ؟ .

● بسبب سرعة الأحداث ، والطبيعة الفردية الديكتاتورية المستبدة لأنظمتنا العربية ، اتخذت ومازالت تتخذ ، خلال هذه الكارثة ، أخطر القرارات ، فى غياب مشاركة شعبية حقيقية . فهل برقيات التأييد ، والمسيرات الشعبية الرسمية المفروضة ، والطبل الإعلامى الأجوف ، البعيد عن التحليلات العقلانية للأحداث ، تعد مشاركة حقيقية ؟ أو بمعنى آخر ، أليس قرار الحرب أو السلام من الأمور الخطيرة التى تتطلب مشاركة إيجابية من أفراد المجتمع من خلال مؤسسات مشروعة وشرعية ؟ .

● والآن ، هل هناك مخرج حقيقى غير الرجوع لصوت الإسلام ، صوت الحق والعقل والعدل ، بالانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت ، وبالتالى انسحاب القوات الأجنبية من مياه وأرض الخليج ، فننقذ بذلك كويتنا وعراقنا ، ومنطقتنا ، وحاضر ومستقبل أمتنا ، من دمار مادى ومعنوى رهيب ومحقق ؟ .

● وبعد : هل يمكن أن يحدث ما يحدث الآن ، لو أن هناك تمسكا بشرع الله ، وإقبالا صادقا على ذكره ؟ أو بمعنى آخر ، هل يمكن أن تقع هذه الأحداث المأساوية ، لو أن أنظمتنا تسير وفقا لخلافة الشورى الإسلامية ؟ وهل مازال هناك شك فى حقيقة أن

« الإسلام هو الحل » ؟

(٥) صور مؤلمة والواقع السياسي(*)

انطوت الكارثة المأساوية التى نعيشها الآن على أرضنا ، أرض الخليج ، على صور مؤلمة حزينة ، تجسد تماما حجم الكارثة ، وأبعاد المأساة ، والآثار المدمرة لواقعنا الحاضر ، والمحددة — بالقطع سلبا — لطبيعة وخريطة المنطقة ، بل دور الأمة العربية الإسلامية بأسرها ، فى المستقبل .

ولقد تشكلت هذه الصور ، وصاحبت الكارثة ، منذ بدايتها بالاجتياح العراقى لدولة الكويت ، وضمها فى وحدة اندماجية قسرية ، ثم التدخل الأجنبى — الأمريكى الأوروبى بالأساس — فى المنطقة . وحدثت محاولات من تجمعات عربية وإسلامية ، ومنظمات دولية وإقليمية وقطرية لإيجاد مخرج من هذه الكارثة ، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه فى الأول من أغسطس الحالى ، حتى لا تتفاقم الكارثة ، وتصل إلى ذروتها بمواجهة ، يتوقعها الكثيرون ، ويتمناها البعض ، وبالذات أعداء أمتنا العربية الإسلامية .

وبالرغم من استمرار الجهود الباحثة عن مخرج سلمى كريم — لكافة الأطراف — تفاديا لآثار شديدة التدمير على كافة الأطراف أيضا ، ومهددة تهديدا مباشرا ومؤثرا لمكان ودور وإمكانات الأمة فى حاضر العالم ، وفى مستقبله ، خاصة ونحن على أبواب قرن جديد ، مازالت الكارثة قائمة بين أيدينا ، أو جاثمة فوق صدورنا . وتتوالى صورها الحزينة المؤلمة أمام أعيننا . ولعل أهم هذه الصور ما يلى :

● فى صباح يوم الخميس ، الثانى من أغسطس ، استيقظ الكويتيون على أصوات المدافع وانفجارات القنابل ، ليجدوا أن دولتهم الآمنة المستقرة ، قد تم اجتياحها ، واحتلالها ، من قبل قوات عربية شقيقة ، وهى القوات العراقية . فياهول الصدمة ، وفداحة المصيبة ، وعمق الفاجعة . لقد تحول الكويتيون فى

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ١٥ صفر ١٤١١ هـ الموافق ٥ سبتمبر ١٩٩٠ م .

ساعات قلائل ، داخل الكويت من رعايا آمنين مطمئنين إلى أسرى حرب ، وخارج الكويت من سائحين يقضون إجازاتهم إلى لاجئين بعد اغتصاب الوطن .

● نتيجة لهذا الاجتياح ، ولغياب موقف عربى إسلامى حازم وحاسم ورادع ، لمعالجته ، جاءت القوات الأجنبية ، بادعاء الحفاظ على القانون الدولى والشرعية الدولية ، وبدعوى حماية الدول الخليجية من العدوان العراقى . ونحن جميعا نعلم أنها جاءت للحفاظ على مصالحها الحيوية فى المنطقة ، ولضمان تدفق مصدر الطاقة الأساسى ، وهو البترول ، فى شرايين اقتصادياتها ، بأسعار زهيدة .

هنا ، تكالب الجميع ــ شرقا وغربا ــ بزعامة القطب الواحد « الأمريكى » ــ على الاشتراك ، ولو رمزيا ، فى هذا التدخل الأجنبى الكثيف والسافر فى المنطقة ، والذى طال انتظاره طويلا من قبلهم . فلم يقتصر التدخل على الحشد الهائل ــ كما وكيفا ــ للقوة العسكرية الأمريكية ، بل تعداه إلى اندفاع الدول الكبرى الأخرى على الاشتراك ، وتجاوزه إلى بقية دول العالم ، وبالذات الغربية ، التى تقوم بدور عسكرى محدود ، أو دور تمويلى مساند للقوى الأساسية .

ومن هذه الدول : السويد وسويسرا ، واليونان وأسبانيا، واستراليا وبلجيكا . بل ، تعمل ألمانيا الغربية على تغيير دستورها ليسمح لحكومتها بإرسال قوات للاشتراك فى هذه الغنيمة . وأكثر من ذلك ، تحاول اليابان أن تطور مساهمتها من اشتراك مالى بحت إلى اشتراك مالى وعسكرى ، بضغط ــ كالعادة ــ من القطب الأمريكى .

فالكل يبحث عن دور وتفتش كل دولة عن إمكانية للمساعدة فى المواجهة المحتملة ، حتى يكون لها مكان على مائدة اقتسام المصالح وتقسيم المنطقة ، أو على الأقل يكون لها دور فى وضع القواعد الصارمة والإجراءات الرادعة الكفيلة بضبط حركة الحياة فى هذه المنطقة ، بما يتسق كلية وتماما مع المصلحة الأمريكية والأوروبية. فأين التضامن العربى ؟ وأين الدفاع العربى

المشترك ؟ وأين المؤسسات الإقليمية العربية ، وما أكثرها على الورق ، وفى صورة مبان ومكاتب فخمة ؟ .

وصدقت يا رسول الله ، صلى الله عليك وسلم ، إذ تقول : « يُوشك الأمم أن تداعى عليكم من كل أفق ، كما تداعى الأكلة إلى قصعتها . قيل يا رسول الله ، فمن قلة يومئذ ؟ قال : لا ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل . يجعل الوهن فى قلوبكم وينزع الرعب من قلوب عدوكم لحبكم فى الدنيا وكراهيتكم الموت » (رواه أحمد وأبو داود — صحيح الجامع الصغير) .

● نتيجة لهذه الكارثة ، بأبعادها المختلفة ، حدثت عودة جماعية للعاملين فى الكويت والعراق من كافة الجنسيات . وبالذات العاملين المصريين . ولقد تعرض العاملون المصريون ، ليس فقط لفقدان مدخراتهم ، وضياع نتيجة كدهم وعرقهم ، وترك وسائل معيشتهم وأثاث مساكنهم خلفهم ، وإنما تعرضوا لأقسى وأبشع من هذا بكثير ، ابتداء من الضرب والتعذيب والإهانة ، وانتهاء بالاغتصاب والقتل . ولقد كتبت أيام هزيمة الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ أقول : لن أنسى ، ولن ينسى أى مصرى ، غرفة الغاز باتساع الصحراء ، والتى استشهد فيها الجندى المصرى عطشا ، بعد أن منع العدو الصهيونى الصليب الأحمر الدولى من التدخل . وآمل أن يساعدنا الله . لا ننسى غرفة الغاز الجديدة ، التى أقيمت لأبنائنا فى منطقة الحدود بين العراق والأردن — الرويشد — ، والتى دفعت أعداءنا ، المتدخلين أصلا إلى التدخل لاعتبارات إنسانية ، فى صور أغذية ومياه ووسائل نقل مختلفة ! .

● إذا ما وقعت المواجهة ، لا قدر الله وهناك احتمالات كبيرة لوقوعها ، بل هناك تصعيد غير مدروس ، أو مدروس — لا أدرى ! — لإشعالها ، فسوف يحارب الأخ أخاه . بل ، سوف يحارب الجندى المصرى فى قواتنا بالسعودية ، الجندى المصرى — الذى أجبر على الانضمام للقوات الشعبية العراقية ! . أكثر من ذلك ، وأبشع سوف يقاتل الجندى العربى المسلم — مصريا كان أم سوريا أم مغربيا ، جنبا إلى جنب مع الجندى الأمريكى ، الذى هو فى الأغلب الأعم.. يهودى، إن لم يكن يحمل جنسية مزدوجة أمريكية

وإسرائيلية ، الجندى العراق العربى المسلم . لا أعتقد أن هناك كارثة أفظع من هذه الكارثة . فى وقت ، توارت فيه قضيتنا الأم وهى القضية الفلسطينية عن الأنظار ، أو الاهتمام ! .

● صور كثيرة .. كثيرة .. تنطوى عليها الكارثة التى نعيشها ، بعضها يرتبط بموقف أنظمتنا المتضارب ، وبعضها يرتبط بموقف إعلامنا الرسمى وبعضها يرتبط بأحوال اقتصادياتنا الآن وبعد المواجهة بصفة عامة ، وبأحوال عملاتنا وأسعارها بصفة خاصة ، ولكنها جميعا تدور وتتمركز فى حقيقة أننا كأفراد وشعوب وأنظمة بعدنا فعلا عن شرع الله ، فكانت النتيجة العادلة هى الضنك الشديد الذى نعيشه ، ويطبق على عقولنا وصدورنا ، حتى لا نكاد من شدته أن نتنفس .

● أفبعد هذه الصور الحزينة والمؤلمة ، وبعد هذا الضياع ، يظل هناك من يشكك فى مخرجنا الوحيد من خلال حقيقة أزلية ، وهى أن

« الإسلام هو الحل »

(٦) ثلاثية الكارثة : المؤامرة و « الاستعمال » والتدمير(*)

ابتداء ، أود التشديد على بعض الحقائق المرتبطة بالكارثة ، وموقفى المبدئى منها ، فنحن نعيش كارثة الخليج ، وسنظل نعيش كوارث مماثلة ، طالما ظلت أنظمتنا فردية طاغوتية ، وديكتاتورية متسلطة . ونحن ، كشعوب ، نرفض الاجتياح والضم العراقى للكويت . ويتعين علينا جميعا أن نعمل على انسحاب العراق من الكويت بكل الوسائل ، بأيدينا وليس بأيدى غيرنا ، أو أعدائنا ، بما فى ذلك وسيلة القوة العسكرية .

ونحن نرفض بالدرجة نفسها التدخل الأجنبى الكثيف فى مياه وأرض الخليج . ويتعين علينا جميعا أن نعمل على خروجه بكل الوسائل ، وعلى رأسها أن يعود النظام العراقى إسلاميا إلى رشده ، فيسحب قواته من الكويت ومن ثم يحرم القوات الأجنبية من سبب أو ذريعة وجودها فى منطقتنا ، مما قد يضطرها إلى الرحيل .

أما الخلافات العراقية الكويتية ، فتحل ، نهائيا وإلزاميا ، بالعدل والقسطاس ، فى إطار الإسلام ، وداخل الأسرة العربية . وفى النهاية ، رفاهية الكويت وقوة العراق عناصر تضاف إلى قوة الأمة ، يتعين أن نعمل جميعا على المحافظة عليها من تدمير عميق وشامل من عدو يتربص بنا كل الدوائر ، ويتحين لإبادتنا كل الفرص ، ونحن غافلون ، متخلفون ، ومختلفون .

وبعد ، فإننى لا أميل إلى التحليل « التآمرى » للأحداث . ولكننى فى الوقت عينه لا أقبل التغاضى عن معلومات وبيانات ، بل حقائق ، تشير بكل قوة ووضوح إلى تخطيط استراتيجى مسبق لما نعيشه من أحداث ، وإلى تخطيط تكتيكى مستمر لتداعيات هذه الأحداث . فمنذ عدة سنوات ، ونتيجة لرفض المملكة العربية السعودية لوجود قاعدة عسكرية أمريكية فى الظهران ،

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية يوم الأربعاء ٦ ربيع الأول ١٤١١ هـ الموافق ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ م .

وسيناريوهات التواجد والتدخل ، بل الاحتلال ، للمنطقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة ، والغرب بعامة ، حفاظاً على تدفق النفط فى شريان الحياة الصناعية بسعر زهيد ، مستمرة بلا توقف .

فإقناع الكويت ، ومدها بتكنولوجيا متقدمة للتنقيب و « الشفط » فى منطقة « الرميلة » الحدودية ، بعدم احترام حصص الإنتاج حفاظا على سعر مناسب للنفط ، جزء من هذا التخطيط . ونقل هذه المعلومات ، وتضخيمها ، إلى النظام العراقى جزء آخر من هذا المخطط . بل إن « التوصية » المقدمة للجانب الكويتى بالتشدد إلى حد الرفض فى المفاوضات التى سبقت الكارثة ، وآخرها دورة جدة ، جزء ثالث من هذا التدبير . والإنكار الفورى الساذج من الجهات الأمريكية المسئولة ، وبالذات أجهزة الرصد شديدة الكفاءة ، بأنها لم تعلم بالاجتياح العراقى ، وفوجئت به ، رغم مساعدتها ــ وهذا طيب ــ للسلطة الكويتية الشرعية على الخروج من الكويت قبيل وصول قوات الاجتياح ، جزء رابع من هذا التخطيط .

كما أن الاستجابة الفورية لطلب قوات صديقة ، من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب . وقدومها ، كشرطى دولى معين ذاتيا ، بشكل شديد السرعة والكثافة ، وبإعداد شديد الدقة والتنظيم ، وبشرعية دولية ، خلافاً لأحداث بنما وجرينادا ، على مستوى منظة الأمم المتحدة ــ قرارات مجلس الأمن « الإجماعية » ــ ، وعلى مستوى الدول ــ بالضغط عليها للاشتراك العسكرى والمالى ، ولو رمزيا ، ــ جزء خامس من هذا المخطط .

ثم جاءت قمة اليوم الواحد بهلسنكى لتضمن عدم حدوث مفاجآت عند التنفيذ من الجانب السوفيتى ، مقابل وعد بالمساعدة فى الإصلاحات الجذرية لاقتصاده .

واكتملت أجزاء المخطط ، وتحددت بوضوح خيوط المؤامرة ، عندما أعلن وزير الدفاع الأمريكى أن قواته جاءت إلى المنطقة لتبقى . وبالرغم من تصريح الرئيس الأمريكى بأن قواته لن تبقى بعد انتهاء مهمتها فى الخليج ، فإن وزير خارجيته قد كشف بتصمم عن النوايا الأمريكية ، عندما قال فى مؤتمره

الصحفى بالقاهرة : إن القوات الأمريكية موجودة فعلا فى المنطقة منذ عام ١٩٤٧ .

ومن الحقائق التى تولدت عن هذه الكارثة ، وكنتيجة منطقية لهذه المؤامرة ، أن المنطقة لن تعود إلى ما كانت عليه قبل الثانى من أغسطس ١٩٩٠ . فلابد من حدوث تغييرات حقيقية فى المفاهيم والعلاقات والمؤسسات وأشكال التعاون والتصورات الخاصة بالمستقبل فى مجالات : السياسة والاقتصاد والأمن ، بالنسبة للمنطقة وللأمة جمعاء ، فى عالم يقوم أساسا على المصلحة ، ويتجه بقوة ودراسة إلى الكيانات الكبيرة ، إعدادا واستعدادا لدخول قرن جديد . فهل نحن جادون ومستعدون لإجراء هذه التغييرات ؟ إذا لم نفعل ، أخشى ما أخشاه أن تُفرض علينا من غيرنا فرضا ــ استكمالا للخط التآمرى تجاهنا . وهنا لن تكون التغييرات لصالحنا ، وإنما بالقطع لصالح من فرضها علينا .

ويلوح فى الأفق الآن ، وبالذات على لسان وزير الخارجية الأمريكية ، ما يتمم المؤامرة ، ويكمل المأساة متمثلا فى الترتيب لنظام أمن إقليمى « أمريكى » جديد ، من بعض دول المنطقة ، باشتراك وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بعد الانتهاء من أزمة الخليج . وهذا الانتهاء ، وفقا للمؤامرة ، يقصد به فى لغة الدبلوماسية الأمريكية ، تصفية « القوة » العراقية ، بجانب عودة السيادة الشرعية للكويت .

وهنا ، نؤكد أولا بأننا بكل قوة مع عودة السيادة والشرعية للكويت . ولكننا بكل قوة أيضا ضد تصفية القوة العراقية . وإذا كان لابد من منع أسلحة الدمار الكيماوية والنووية ، فلتمنع من « كافة » دول المنطقة ، وعلى رأسها الكيان الصهيونى .

ونؤكد ، ثانيا ، بأننا أمام تشكيل حلف أمريكى جديد : حلف « الخليج » ، للدفاع عن المصالح الأمريكية والغربية ، أساسا بأموالنا ورجالنا ، ضد مصالحنا الحيوية . وهذا يذكرنا ، بكل الأسى ، بحلف « بغداد » السابق . فهل نتنبه ، لنعى ونتدبر ؟ .

أخيرا ، نحن لا نشكك فى وطنية أى قيادة من قيادات دولنا العربية الإسلامية . لا نشك ، للحظة ، فى أنها جميعا تعمل مخلصة ليل نهار فى صالح شعوبها وأمتها . ولا نتصور أن يكون أى من هذه القيادات « عميلا » لأعدائنا ، ويعمل بالتالى عن قصد ضد مصالحنا . ولكن شواهد الموقف المأساوى الذى نعيشه تشير إلى أن بعض قيادات أمتنا قد « استعمل » لصالح غيرنا ، بل لصالح عدونا ، وضد مصالحنا — حاضرا ومستقبلا :

فتحجر هذا البعض ، وتمسكه بمواقف « متطرفة » غير مدروسة ، وغير عقلانية ، بل غير إسلامية ، سوف يقودنا — لا قدر الله — إلى تدمير شامل ، وتهلكة محققة ، ولن يستفيد من ذلك إلا أعداؤنا ، المتكالبون الآن على قصعتنا . فهل يمكن أن ترجع هذه القيادات ، وعلى رأسها النظام العراقى ، إلى رشدها ، قبل فوات الأوان ، وحتى نتفرغ لإحداث التغييرات الضرورية والمطلوبة على أساس من الحرية والعدل والتكامل والتنمية ؟ .

وهل نعى حقيقة أن

« الإسلام هو الحل » ؟!

(٧) حول اقتصاديات الكارثة والواقع السياسى(*)

بدأت الكارثة التى نعيشها الآن من منطلق اقتصادى ، وتستمر تداعياتها وتفاقماتها المأساوية ، ساعة بعد ساعة ، أمام أعيننا الحزينة ، على أساس اقتصادى ، دوليا وعربيا وخليجيا ومحليا .

فباسم الحق التاريخى وعدالة توزيع الثروة ، بدأ اجتياح الكويت ، ثم ضمها إلى العراق فى وحدة اندماجية قسرية ، ثم إزالتها تماما من على خريطة دول العالم ذات السيادة ، من وجهة نظر النظام العراقى ، بتحويلها إلى مجرد محافظة تحمل الرقم (١٩) ، واسم (كاظمة) .

وجاءت القوات الأجنبية — الأمريكية والأوروبية — باسم الحفاظ على الشرعية والقانون الدولى ، بآلة حرب كثيفة وكاملة ، شديدة التطور وشديدة القوة التدميرية ، لتحتل مياه وأرض الخليج . بل ، أصدرت دول العالم ، ممثلة فى منظمة الأمم المتحدة ، ومن خلال مجلس أمنها ، بإجماع غير مسبوق، خمس قرارات ، حفاظا على المبادىء ، وتمسكا بالشرعية ، وطلبا لإعادة الأوضاع كما كانت قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠ م .

الكل ، إذن ، يتكلم عن المبادىء ، والكل يعنى المصالح . الكل يتباكى على الشرعية والقانون ، والكل يقصد تماما « الاقتصاد » . فما هى الحقيقة ؟! .

من نواميس الحياة البشرية ، أن الاقتصاد يمثل العصب الرئيسى لهذه الحياة . ولذلك ، جاء المشروع الإسلامى مخصصا نصف الشريعة الغراء « للمعاملات » ، وجعل « العبادات » تدعيما لها ، وإعدادا وتجهيزا للفرد لكى يؤديها فى حدود الاستطاعة على أكمل وجه ممكن . وقام النظام الإسلامى على

(*) نشرت بجريدة الأخبار يوم الأربعاء ٢٢ صفر ١٤١١ هـ الموافق ١٢ سبتمبر ١٩٩٠ ، وجانب منها نشر بجريدة النور يوم الأربعاء الموافق ١٣ ربيع الأول ١٤١١ هـ الموافق ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ تحت عنوان « البعد الاقتصادى الدولى للكارثة والواقع السياسى » .

تحقيق غاية عبادة الخالق تبارك وتعالى ، والتى تعد عملية إعمار الأرض جزءا أصيلا منها ، تحقيقا لحياة طيبة كريمة للإنسان . ومن هنا ، كان العمل فى الإعمار عبادة لله سبحانه — بالإنسان ومن أجل الإنسان .

إذن ، الاقتصاد عصب الحياة . ولعل أحد أهم الموارد الاقتصادية هو « الطاقة » . ويتمثل أهم مصدر للطاقة على الإطلاق فى عصرنا الحديث ، فى النفط . ومنطقة الخليج تستحوذ على أكثر من (٦٠٪) من الاحتياطيات المؤكدة من هذا المصدر فى العالم . والحروب التى خضناها ضد العدو الصهيونى (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣) ، كانت ترتبط مباشرة ، أو بشكل غير مباشر ، بهذه الثروة البترولية . كما أن حرب الخليج بين العراق وإيران ، والاجتياح العراقى للكويت ، والتدخل الأجنبى الكثيف والسافر ، يتمركز حول هذه الثروة .

إذن ، هذه الثروة تهم العالم أجمع . ولنبدأ ببقية دول العالم ، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان وكندا واستراليا . فالهدف الأول والأخير لهذه الدول هو ضمان تدفق شريان الحياة البترولى فى جسد آلتها الصناعية بسعر زهيد ، لضمان تقدم اقتصادياتها ورفاهية إنسانها . فبعد أن كانت تحصل على البترول ، منذ اكتشافه وحتى عام ١٩٧٣ بسعر زهيد لا يذكر ، أو يكاد يكون مجانا (٢,٨ دولار للبرميل) جربت وعانت من صدمتين (١٩٧٣ ، ١٩٧٩) ، أدتا إلى ارتفاع حقيقى — وعادل — فى الأسعار ، لتتراوح بين (٤٠) و (٥٠) دولار للبرميل ، مما انعكس مباشرة على اقتصادياتها بالكساد الحاد والشامل .

ومن ثم ، فهي لا تريد أن تظل عرضة لهذه الموجات الركودية المفاجئة ، بسبب وجود « سياسة بترولية متقلبة — إنتاجا وتسعيرا — وغير مستقرة » . أو قل إن شئت ، هى تريد استمرار الاستقرار فى استغلالها لهذه الثروة لصالحها . وعليه ، كان التدخل الأجنبى فائق السرعة ، وشديد الكثافة ، وواضح الهدف ، حتى لايتعرض الاقتصاد الأمريكى والأوروبى لصدمة بترولية ثالثة ، قد تستمر لتصبح نمطا جديدا للحياة ، يتعين العيش والتعايش معه .

وببساطة شديدة ، يعنى أثر هذه الصدمة أن ارتفاع أسعار البترول يؤدى مباشرة إلى ارتفاع تكاليف إنتاج وتوزيع كافة السلع والخدمات ، مما يؤدى إلى صعوبات متزايدة فى التصريف والتسويق ، وبالتالى حدوث موجات ركودية متزايدة فى النشاط الاقتصادى ، وينعكس ذلك على أسعار الأسهم والسندات — وعملات هذه الدول — بالانخفاض ، وعلى الذهب — كمخزن للقيمة — بالارتفاع ، وعلى العاملين بانتشار البطالة فى صفوفهم ، وما يترتب على ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة ومتشابكة .

وقبل أن نترك هذا الجانب من « لعبة » النفط ، يتعين أن نسجل أن هذه الدول تأخذ النفط بالأسعار المناسبة لها — عادة — لإدارة آلتها الصناعية ، ثم تحتفظ لديها بمعظم الثمن فى بنوكها ومؤسساتها النقدية ، اسما لصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، وفعلا لتمويل استثماراتها ، وتموين صناعاتها بما تحتاج إليه من سيولة لرأس المال العامل وللتوسعات .

فإيداعات — واستثمارات — دول منطقة الخليج تقدر بنحو (٨٠٠) بليون دولار ، للكويت وحدها (٢٠٠) بليون دولار ، فى هذه الدول . بل أكثر من ذلك ، سوف تتحمل دول المنطقة « فاتورة » التدخل الأجنبى — الذى جاء أصلا للحفاظ على مصالحه — والتى تُقدر بنحو (٢٥) بليون دولار سنويا .

ويجب أن نعى الآثار الاقتصادية المباشرة لهذه الكارثة على دول منطقة الخليج حتى الآن ، فكلها آثار سلبية واضحة . إذ وفقا لتحليل المنافع / النفقات ، أو المكسب والخسارة ، فالآثار كلها خسارة كاملة لدول المنطقة فى مقابل مكاسب حقيقية لأعدائها — اقتصاديا وسياسيا — وعلى رأسهم العدو الصهيونى .

فمن ناحية ، دُمر الاقتصاد الكويتى ، وتم شل القدرة الإنتاجية للاقتصاد العراقى . ومن ناحية أخرى ، تعرضت بقية الاقتصاديات الخليجية إلى آثار تدميرية عميقة وواضحة . لعل أوضحها فقدان الثقة تماما فى مناخ الاستثمار فى المنطقة ، وهروب المستثمرين الوطنيين والأجانب منها ، وتجميد مليارات

الدولارات الممثلة فى أرصدة الكويت والعراق ـــ واستثماراتهما ـــ فى البنوك الأجنبية ـــ (نحو ٣٠٠ بليون دولار) ، وهروب جماعى للعمالة المدربة من المنطقة إلى بلادها ، وانهيار قيمة العملات الخليجية وعلى رأسها الدينار الكويتى .

والنتيجة النهائية ، توقف شبه تام لكثير من الأنشطة الاقتصادية ، وشلل تام للجهود الإنمائية ، لصالح آلة الحرب ، خاصة فى ظل حصار اقتصادى عسكرى شبه كامل على العراق والكويت من بقية دول العالم .

ولقد كان من أوائل ضحايا هذه الكارثة المؤسسات العربية الإسلامية ، والتضامن العربى الإسلامى ، والأمن العربى الإسلامى بصفة عامة ، ومؤسسات التعاون الاقتصادى العربى الإسلامى بصفة خاصة ، والقضية الفلسطينية وثورة الحجارة ـــ الانتفاضة ـــ على وجه الخصوص .

ولقد كشفت هذه الكارثة عن مدى ضعف المؤسسات الاقتصادية العربية الإسلامية ، وشكليتها وهامشيتها فى الحياة الاقتصادية للعالم العربى الإسلامى . فالتجارة البينية لدول هذا العالم لا تمثل أكثر من (٨٪) من جملة تجارة هذه الدول ، ومعظم الفوائض الدولارية مودعة ومستثمرة خارج هذا العالم ، فى الأمريكتين وأوروبا وآسيا واستراليا .

أما بالنسبة لمصر ، فخسارتها فادحة ، وخطبها جلل ، وابتلاؤها شديد . وهكذا يكون أصحاب المبادىء والمواقف ، أفرادا أو جماعات أو دولا . فلقد تحملت مصر أربعة حروب ، صابرة محتسبة ، دون أن تمن ، أو تطلب ، أو تستجدى . وبذلت الكثير من دم أبنائها وقوت عيالها ، ومازالت تبذل وتضحى . ولعل ما تعرض ، ويتعرض له أبناؤها ، مشيدى الحضارات ورسل البناء والعمران ، ليس فقط من ضياع حقوقهم ، بل أيضا ـــ وهذا هو الأبشع ـــ من ضرب وقتل واغتصاب ، هو جزء أليم من مسلسل التضحية والبذل والعطاء ، الذى مازال مستمرا ، إيمانا بالمبادىء ، وإعمالا لها فى التطبيق .

فلاشك أن الحروب المستمرة التى خاضتها مصر ، شكلت جزءا من ضائقتها المادية ، وعنصرا من مشكلتها الاقتصادية . ولاشك أيضا أن توقف عائدات العاملين بمنطقة الخليج ، وضياع أو تجميد مدخراتهم فى الكويت والعراق ـــ والتى تقدر بنحو (٢٠) بليون دولار ، والانخفاض المستمر فى عائدات السياحة وقناة السويس وخط سوميد ، وتفاقم مشكلة البطالة بسبب العودة الجماعية للعمالة المصرية ، وتوقف الاستثمارات الخليجية فى الاقتصاد المصرى ، كلها أسباب إضافية وحادة سوف تزيد من الضائقة المادية حدة ، وسوف تزيد من المشكلة الاقتصادية تفاقما .

وسوف تظهر هذه الآثار فورا وبشكل حاد فى صورة مزيد من عجز الموازنة العامة للدولة ـــ العجز الداخلى ـــ ، وفى مزيد من عجز ميزان المدفوعات ـــ العجز الخارجى . ومن ثم ، سينعكس ذلك ، بالضرورة ، فى مزيد من التضخم الركودى ، الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى فى السنوات الأخيرة ، ومن زيادة عبء المديونية الخارجية ، والتى تُقدر الآن بنحو (٦٠) بليون دولار .

هذه هى بعض الملامح العامة عن الآثار السلبية المدمرة التى وقعت فعلا بسبب الكارثة التى نعيشها . وسوف تصل الكارثة إلى مداها ، وتكتمل حلقات المأساة ، ويصبح التدمير قاسيا وكاملا وشاملا ، إذا ما وقعت ـــ لا قدر الله ـــ المواجهة .

وتشير كل التقديرات ، والمتغيرات العالمية والمحلية ، والمواقف المتعنتة ، التى يتمسك بها بعض الأطراف بثبات غريب ، وبرغبة أشد غرابة على تدمير النفس ، بل تدمير شعب ، إنْ لم يكن تدمير أمة بأكملها ، والتصرفات المشبوهة لبعض هذه الأطراف ، تشير جميعا إلى إمكانية حقيقية لوقوعها . وهنا ، سوف تكون الخسارة كاملة لنا ، والمكاسب كاملة لأعدائنا .

فهل آن الأوان أن نعود لصوت العقل ، ونداء الحق ، وتعاليم الإسلام ، ونقوم كأمة ، ولو جبرا ، بفرض انسحاب فورى غير مشروط ومتزامن للقوات العراقية من الكويت ، وللقوات الأجنبية من مياه وأرض الخليج ،

وبمعالجة خلافاتنا ، مهما كانت ، فى داخلنا ، من خلال تحكيم أو محكمة عدل عربية إسلامية ، وبوضع قوات ردع عربية إسلامية لحماية الحدود العراقية الكويتية ، والعراقية السعودية ، والسعودية الكويتية ، للحفاظ على سيادة دول المنطقة ، وعلى استقرارها ؟ .

وهل آن الأوان أن نتعاون حقيقة ، بل نتحد فعلا ، فى عصر لا يعرف ، وبصورة متزايدة ، سوى الكيانات الكبيرة ، وحدة حقيقية ، وليست مؤسسات هشة لا دور لها ؟ وهل آن الأوان أن نضع سياسة نفطية تحقق مصالحنا ، وتحافظ على ثروتنا النفطية ، بدلا من تحقيق مصالح أعدائنا ، فيزدادون ثراء ، ونزداد نحن تشرذما وتفتتا وفقرا ؟! .

آمل من الله تعالى ذلك . ولكن الله سبحانه يقول : ﴿ **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم** ﴾ . ولن يكون التغيير حقيقيا إلا وفقا لشرعه جل وعلا . فحقيقة ، المخرج الوحيد لنا من هذه الكارثة وغيرها ، يكمن فى المشروع الحضارى الإسلامى . فحقيقةً ، وليس شعارات :

« الإسلام هو الحل »

(٨) المولد والكارثة والواقع السياسى (*)

كل عام وأنتم بخير ، وأمتنا الإسلامية جمعاء بخير ، بمناسبة المولد النبوى الشريف . ولكن ، أليس من السلوكيات غير السوية ، بل المحزنة حقا ، أن تُهمش « القدوة » فتصبح « مناسبة » ، وأن تُحجم « الأسوة » فتصير ذكرى ، مجرد ذكرى ، يُحتفل بها فى يوم معين كل عام ، وأن يُختزل إسلامنا ــ الدين القيم ومنهج الحياة الكامل الشامل ــ فى كلمة طيبة تُلقى فى هذه المناسبة ، بدون أى ارتباط يُذكر بالواقع ، وأن يُختصر شرعنا الحنيف ، ويقتصر على خطبة رصينة ، تشد الانتباه وتمصمص بعدها الشفاة ، ثم نعود ــ أنظمة وقادة وشعوبا ــ طوال العام إلى حياتنا اليومية ، البعيدة إلى حد كبير عن مبادىء وسلوكيات قدوتنا ، ﷺ ، والغريبة إلى حد كبير أيضا عن روح ونص شرع الله عز وجل ؟! .

فهذا ، يقيناً ، هو السبب الحقيقى لكل مشكلاتنا . وهذا ، فى اعتقادى ، هو أس البلاء الذى نعانيه ، وأساس الكوارث التى أصابتنا ، ومصدر الحياة الضنك التى نعيشها . والمثال الحى على ذلك يتمثل فى كارثة الخليج المأساوية ، وتداعياتها المؤسفة .

فالبعد عن شرع الله أفرزها ، والبعد عن شرع الله عمقها ، وأنتج تداعياتها المؤلمة ، وعلى رأسها إصرار النظام العراق ــ المعلن ــ على الاحتلال والضم والهضم وإلغاء الهوية الكويتية ، واستمرار التدخل الأجنبى بكثافة وسفور وقوة تدمير فى المنطقة ، بشكل غير مسبوق ، وبتصميم واضح يشير إلى تخطيط للبقاء .

وبسبب هذين العاملين ، التدمير المعنوى والمادى لإمكانات وقدرات وتطلعات الأمة ، قائم على قدم وساق ، ومستمر بمعدلات متصاعدة . وسواء

(*) نشرت بجريدة النور الإسلامية ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .

تمت المواجهة ــ وندعو الله أن يجنبنا حدوثها ــ أم لم تتم ، فسوف تفرز هذه الكارثة الكثير من التغييرات فى كافة المجالات . إذ سوف تحدث تغييرات جذرية فى مجالات : السياسة ، والأمن ، والاقتصاد ، والاجتماع ، بل التاريخ والجغرافيا ، لكل دولة فى المنطقة ، وللمنطقة بأسرها ، ونسأل الله سبحانه وتعالى السلامة .

ولعل الشيء الإيجابى فى هذه الذكرى العطرة ، أن الاحتفالات بها تناولت قضايا الساعة بصورة جدية إلى حد كبير ، وبشكل موضوعى بصفة عامة ، على ضوء سيرة صاحب الذكرى ، ﷺ ، وعلى رأس هذه القضايا : قضية الخليج ، وقضية الديمقراطية .

وفى حقيقة الأمر ، هناك ثمة رباط قوى وارتباط موضوعى بين القضيتين . بمعنى أن غياب الديمقراطية الحقيقية فى مجتمعاتنا ، كبديل وضعى هزيل لخلافة الشورى الإسلامية ، كان سببا مباشرا لحدوث هذه الكارثة . فلو كان هناك حد أدنى من الديمقراطية ، ما كان يحدث ما حدث من اجتياح ، وما كان يحدث ما حدث من تداعيات وآثار مدمرة .

ومع ذلك ، بقى هذا التناول عند مستوى الكلام والخطب والبيانات والشعارات . وهذه مشكلة المشكلات فى مجتمعاتنا . نتكلم كثيرا ، ولا نفعل إلا أقل القليل ، أو لا نفعل شيئا على الإطلاق . فتتضخم المشكلات ، وتستفحل آثارها .

فنحن نرفض ونشجب الاجتياح العراقى للكويت . ونكتفى بذلك ، وكأننا عالجنا الأزمة **بأنجح الوسائل** . وتكون النتيجة أننا استعنا بغيرنا ، ولا أقول بأعدائنا ، للدفاع عنا من بعضنا ، أو قل من أنفسنا ! .

ونرفض ونشجب التدخل الأجنبى . ونكتفى بذلك ، وكأننا عالجنا وجوده ــ الصليبى ــ فى منطقتنا ، وحررنا أرضنا ، وبالذات فلسطيننا ، ومصالحنا منه تماما . وتكون النتيجة ، أمام هذا العجز العربى الواضح والمشين ، أننا **مكنّاه** من أرضنا وثرواتنا ، بل من تحديد ملامح مستقبلنا ، لخدمة مصالحه الحيوية ــ بأموالنا ! .

إذن ، الكلام لا يمكن أن يكون بديلا عن العمل ، والخطب لا يمكن أن تكون بديلا عن الفعل ، والبيانات والشعارات لا يمكن أن تكون بديلا عن الإنجاز . وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول : ﴿ **يأيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ۝ كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون** ﴾ .

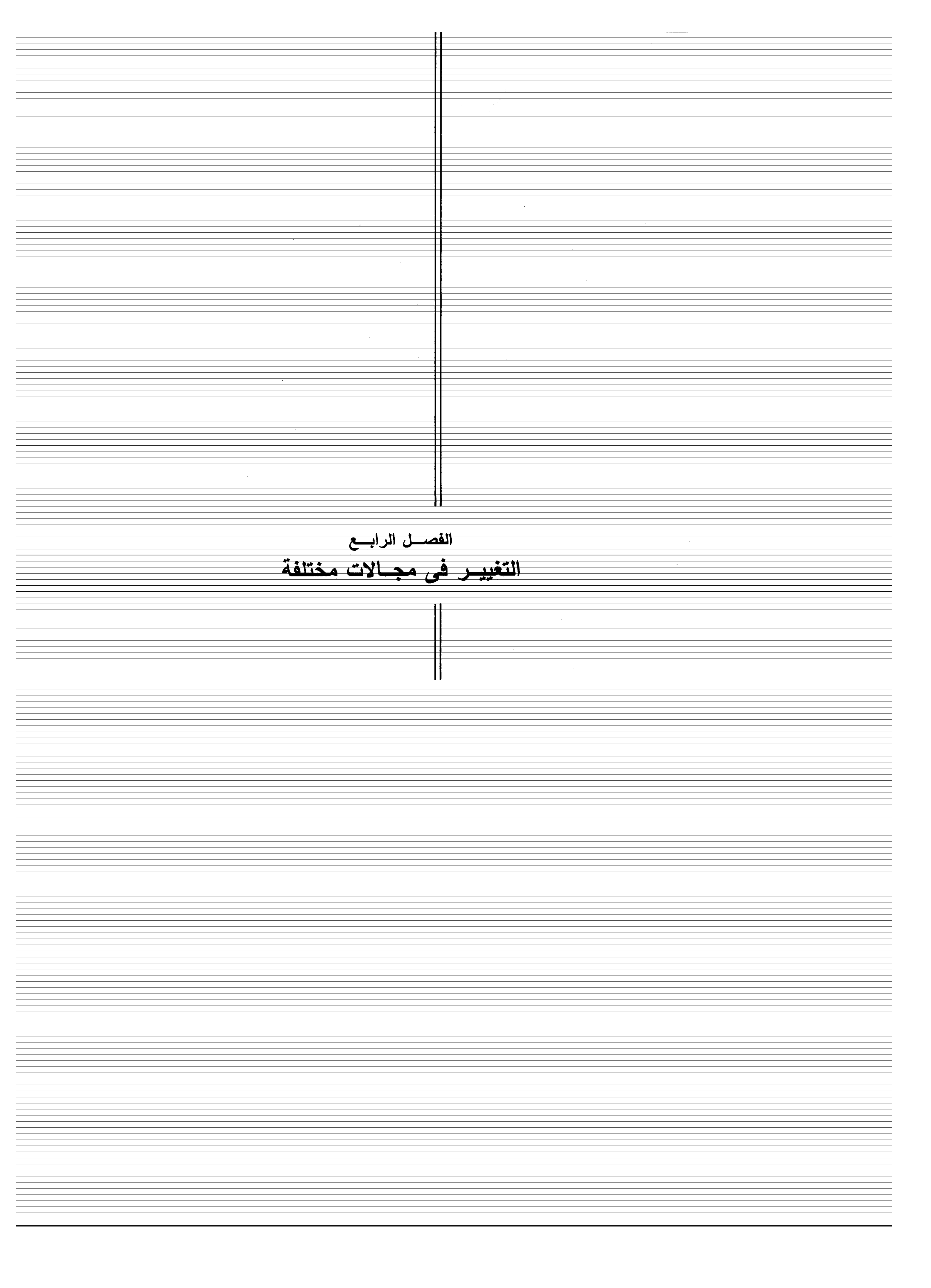
ويكمن ، إذن ، هذا العجز في حقيقة البعد عن شرع الله تعالى . فنحن ننظر إلى مشكلاتنا نظرة « مادية » تماما ، مقطوعة كلية عن هويتنا وعقيدتنا وشرعنا . وهنا تحدث الطامة ، ويتجسد العجز ، في مواقفنا ، وسلوكياتنا بصفة عامة .

فعلى أساس مادى بحت ، تصورنا — خطأ — أننا جميعا ، بميزانياتنا العسكرية المتضخمة ، لا نستطيع أن نقف أمام القوات العراقية ، فسارعنا — خطأ أيضا — باسم الضرورة بالاستعانة بالقوات الأجنبية ، لأن التقدير المادى الخاطىء لقدراتنا ، صور لنا أننا أضعف من مجابهة القوات العراقية . فكان منطقيا تماما ، والحال هكذا ، أن نستعين بغيرنا ، أى بالقوات الأجنبية . لكن الوضع يختلف تماما ، إذا ما كانت نظرتنا موصولة بهويتنا ، منبثقة من عقيدتنا ، مستندة إلى كتاب الله وسنة رسوله . إذ كان يمكن يقينا وتماما أن نقف — ماديا وبسهولة — أمام القوات العراقية ، ونعيد الحق إلى أصحابه ، مصداقا لقوله سبحانه : ﴿ **فقاتلوا التى تبغى ...** ﴾ ، ونحن مطمئنون بأن الله ينصر من ينصره ، وبأنه جل وعلا يدافع عن الذين آمنوا ، ولأنه سبحانه يقول ، وقوله الحق : ﴿ **وكان حقا علينا نصر المؤمنين** ﴾ ، و ﴿ **إن ينصركم الله فلا غالب لكم** ﴾ .

ولكننا أمة وقر « الوهن » في قلوب قادتها وكثير من أبنائها ، لحبهم الدنيا وكراهيتهم للموت ، فأصبحوا غثاء كغثاء السيل ، تتداعى على قصعتهم الأمم من كل صوب وحدب . صدقت يا سيدى يا رسول الله. ولنا أن نتساءل: متى ننفض غبار الوهن عنا ، ونقيم إسلامنا فينا ، لنحق الحق ونبطل الباطل ، ولو كره المنافقون والمشركون والكافرون ؟ .

الإجابة الشافية نستمدها من قول صاحب هذه الذكرى العطرة :
« تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا ، كتاب الله وسنتى » .
صدقت يا سيدى يا رسول الله . نعم فلا مخرج لنا من هذه الضلالة التى نعيشها إلا بالعودة إلى شرع الله . فحقيقة :

« الإسلام هو الحل »



الفصــل الرابــع

التغييــر فى مجــالات مختلفة



تقديــم :

يتضمن هذا الفصل ست مقالات تعبر عن كيفية التغيير فى مجالات متنوعة كأمثلة تتعلق فى الغالب بالجانب الاقتصادى من تلك المجالات . وقد صدرت هذه المقالات فى توقيتات مختلفة ، لم ترتبط بالتسلسل إلى حد ما ، إلا أنها تدور فى إطار فكرة هذه السلسلة عموما ، وتصب فى أهدافها . وهذه المقالات تحمل العناوين التالية :

(١) **الأزمة الاقتصادية المصرية** : التشخيص والعلاج .

(٢) **نحو روشتة مصرية للخروج من الأزمة الاقتصادية .**

(٣) **ظاهرة شركات توظيف الأموال والأمراض الاقتصادية الثلاثة .**

(٤) **رأينا فى بيان دار الإفتاء .**

(٥) **حول الفوائد المصرفية** : من الأغلبية الصامتة إلى جمهور الاقتصاديين.

(٦) **اغتيال مرشح** : قصة حادثتين .

(١) « الأزمة الاقتصادية المصرية :
التشخيص والعلاج »(*)

لاشك أن كل فرد منا يحس تماما بعبء الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى نعيشها فى مصر . ولاشك ، أيضا ، أن كل فرد يود ، طبيعيا وبصدق ، أن نخرج ، كمجتمع ، من إسار هذه الأزمة ، تحقيقا لحياة أفضل ، ومجتمع أفضل ، ومستقبل أفضل . ومساهمة منى فى مناقشة هذه الأزمة ، سوف أحاول فى السطور القادمة أن أعرض تصورى لها ولكيفية الخروج منها .

فنحن جميعا نتفق على أن الأزمة تتمثل فى ضعف الإنتاج ، وأن الخروج منها لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق زيادة الإنتاج . وعليه ، تنحصر المعالجة ، عمليا ، فى كيفية إحداث هذه « الزيادة » .

وبعيدا عن التعقيدات الفنية ، وتشديدا على الجانب العملى ، سوف أبدأ تصورى بتشخيص للأزمة ، ثم أتبعه بمقترح لمعالجتها .

تشخيص الأزمة :

تتمثل أزمتنا الاقتصادية فى حالة من « الركود التضخمى » الحاد ، أى انكماش فى النشاط الاقتصادى مع ارتفاع مفرط فى الأسعار . وترجع هذه الحالة إلى المشكلات التى تعانى منها القطاعات الاقتصادية المختلفة، فى ظل استهلاك — عام وخاص — متصاعد ، ومديونية خارجية متفاقمة ، وسياسات اقتصادية واستثمارية مترددة ومضطربة . وعليه ، تمثل هذه العوامل العناصر الأساسية للأزمة الاقتصادية المصرية ، والتى يمكن أن نرد جذورها إلى خمسة اختلالات هيكلية ، يعانى منها اقتصادنا ، وهى :

١ — الاختلال بين إنتاجنا واستهلاكنا من السلع الأساسية ، وعلى رأسها

(*) نشرت بجريدة النور يوم الأربعاء ١٢ شوال ١٤٠٩ هـ الموافق ١٧ مايو ١٩٨٩ م .

القمح . **هذا، فى** ظل بطالة واضحة للموارد الاقتصادية ، (وبالذات ، أرض قابلة للزراعة **بملايين الأفدنة** ، وأيدى عاملة عاطلة بالملايين) . وتُسد هذه **الفجوة المتزايدة — باستمرار — عن** طريق الاقتراض من الخارج .

٢ — الاختلال بين احتياجاتنا الاستثمارية وقدرتنا على التمويل الذاتى لهذه **الاستثمارات ، سواء للإحلال والتجديد** (ومعظمها كذلك) ، أو للإضافة **الصافية لقدرتنا الإنتاجية . وتُسد** هذه الفجوة المتزايدة — باستمرار — من خلال **الاقتراض الخارجى** .

٣ — الاختلال بين النفقات والإيرادات العامة . فنفقاتنا العامة ، خاصة على **الدفاع والأمن والتمثيل الخارجى** ، أكبر بكثير من إيرادتنا العامة . وتُسد هذه **الفجوة المتزايدة** — باستمرار — تضخميا عن طريق طبع النقود والاقتراض المصرفى .

٤ — الاختلال بين صادراتنا ووارداتنا . فقيمة صادراتنا لا تصل الآن إلى ثلث قيمة وارداتنا . بل إن خدمة مديونيتنا الخارجية تصل الآن إلى ما يقرب من ضعف صادراتنا . وتُسد هذه الفجوة المتزايدة — باستمرار — عن طريق الاقتراض الخارجى .

٥ — الاختلال بين الأسعار والأجور . وهذا الاختلال يعد أساسا محصلة الاختلالات السابقة . فالأسعار تشتعل ارتفاعا ، بينما لا تتحرك الأجور إلا تحركا سلحفائيا . وعليه ، تكون النتيجة انخفاضا واضحا ومستمرا فى الدخل الحقيقى للفرد ، أى مقدار ما يشتريه دخله النقدى من سلع وخدمات .

واستنادا على ما سبق ، تتلخص « الأزمة الاقتصادية المصرية » فى عجز القطاعات السلعية والخدمية — حتى الآن — عن القدرة على توفير السلع والخدمات « الأجرية » بكم وكيف مناسبين ، والتى تحتاج إليها أعداد متزايدة من السكان ، بجانب زيادة مستمرة للاستهلاك بشقيه العام والخاص ، مما أدى ، فى النهاية ، إلى حدوث اختلال متزايد فى التوازن الداخلى والخارجى : الأول ، فى صورة عجز متزايد فى الموازنة العامة وزيادة مستمرة فى المديونية الداخلية للجهاز المصرفى . والثانى يتمثل فى صورة عجز متزايد فى ميزان المدفوعات

وزيادة مستمرة فى المديونية الخارجية لبقية دول العالم . ويعكس هذا الوضع المتأزم آثاره السلبية على المستوى العام للأسعار ، فيأخذ فى الارتفاع المستمر ، وعلى قيمة الجنيه المصرى فى مقابلة العملات الأجنبية ، وعلى رأسها الدولار ، فتأخذ فى الانخفاض المستمر .

وإذا استمر هذا الوضع الخطير — بعنصريه الداخلى والخارجى — دون معالجة جادة وشاملة ، سوف يهدد ، بالتأكيد ، جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالفشل . ومن ثم ، يحرم الإنسان المصرى من حقه المشروع فى تحقيق أمل رفع مستوى معيشته — بشكل محسوس وملموس — فى المستقبل .

معالجة الأزمة :

يكمن ، فى تصورى ، المخرج من الأزمة الاقتصادية فى معالجة جادة للاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى . فبالرغم من أن الصورة التى تظهر بها الأزمة الاقتصادية المصرية تبدو — من العرض السابق — خطيرة وقاتمة ، فإنه يتعين التشديد على حقيقة أنها ليست غير قابلة للمعالجة . بل يتوافر ، فى الواقع ، أمام الاقتصاد المصرى إمكانات حقيقية للخروج من هذه الأزمة إلى آفاق إنمائية شاسعة فى المستقبل . ولعل أهم هذه الإمكانات الإنسان المصرى نفسه ، فهو قادر ، بعون الله تعالى ، إذا ما أتيحت له البيئة المناسبة ، على التصدى والتحدى والإبداع والابتكار ، فى أشد الظروف — الفنية — صعوبة .

وعليه ، ترتكز المعالجة المقترحة لاختلالات الاقتصاد المصرى على العناصر الآتية :

١ — زيادة إنتاج السلع الأساسية ، على المستويين الرأسى والأفقى ، وبالذات باستخدام الموارد العاطلة فى الزراعة ، والطاقات العاطلة فى الصناعة ، وبرفع جاد وملموس فى الإنتاجية بزيادة عمليات الإحلال والتجديد ، وتصحيح الهياكل التمويلية ، وبزيادة كفاءة التعليم والتدريب والتأهيل ، وبإدارة رشيدة ، وتكنولوجيا مناسبة .

٢ ــ تمويل استثماراتنا ذاتيا بقدر الإمكان ، وفقا لنظام أولويات واضح ومحدد ، وعن طريق حشد مقصود للموارد المالية الوطنية ، وهى ليست بالقليلة ــ كما اتضح من ظاهرة شركات توظيف الأموال ــ ، وعن طريق تشجيع ما أودع منها فى الخارج على العودة . ولن ننجح فى ذلك إلا بتوفير مناخ استثمارى صحى وحقيقى .

٣ ــ ترشيد جاد ومقصود للنفقات العامة ، خاصة فى مجالات الدفاع والأمن والتمثيل الخارجي بما لا يضر بدفاعاتنا وأمننا وسمعتنا الخارجية ، مع إجراء تعديل جذرى فى نظامنا الضريبى ــ حتى يدفع القادر ما عليه من التزامات تجاه مجتمعه دون تهرب أو مغالطة أو تهريب . وهنا ، يطرح النظام الإسلامى نفسه ــ من زكاة « وتوظيف » كنظام عملى فاعل ، وكبديل عن النظام القائم .

٤ ــ تشجيع الصادرات ، وفقاً لاستراتيجية إنتاجية وتصديرية تأخذ فى الاعتبار النفقات والمزايا النسبية ، ومقومات التصنيع المحلية ، وهياكل واحتياجات الأسواق الخارجية . وترشيد للواردات بما يحمى الصناعات الوطنية ، ويلبى مستلزماتها الإنتاجية . ولنجرب أن نعيش فى حدود إمكانياتنا ، ونستورد وفقا لنظام أولويات يعطى التنمية الوزن النسبى الأكبر بدلا من الاستهلاك .

٥ ــ تحديد واضح لمجالات عمل القطاعات المؤسسية (العام والخاص والمشترك والتعاونى) ، بما يضمن ــ على أساس من التكامل والتعاون ــ أكفأ استخدام ممكن للموارد .

٦ ــ الحد من الاقتراض من الخارج ، مع ترشيد استخدام القروض وفقا لضوابط واضحة ، مع العمل على وقف الاقتراض نهائيا فى فترة مستقبلة ، وإيجاد بدائل ــ عند الحاجة ــ كالاستثمار المباشر أو المشاركة ، والعمل على تصفية المديونية القائمة جزئيا بجدولة السداد ، وجزئيا « بالرسملة » فى مشروعات غير استراتيجية ، وجزئيا بالإسقاط إن أمكن .

٧ ـ دعم التعاون الاقتصادى ، كبعد ضرورى للخروج من أزمتنا الاقتصادية ، بين دول مجلس التعاون العربى ، ودول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ودول الجامعة العربية ، والدول الإسلامية ككل ، وفقاً لاستراتيجية للتكامل الاقتصادى على أساس عدد من المداخل منها : المشروعات المشتركة ، والسوق المشتركة ، وتنسيق الخطط الإنمائية .

٨ ـ ربط الأجور بالإنتاجية ، مع تحريك مدروس للأجور ـ يضمن حداً لائقاً من مستوى المعيشة ـ عند تحرك مدروس ومنضبط للأسعار ، يعكس التطور الفعلى لهيكل نفقات السلع والخدمات المتداولة ، فى ظل سياسات اقتصادية ومالية ونقدية وتجارية واضحة ومحددة .

٩ ـ محاربة جادة وشاملة ومدروسة لكل مظاهر الفساد والإفساد ، مع خوض جاد وشامل ومدروس لحرب المخدرات ، والتى تستهدف تدمير قلب مجتمعنا ، وهم الشباب .

١٠ ـ التمسك ، بكل ما نستطيع ، وعلى كافة المستويات ، وفى كافة القضايا ـ كبيرها وصغيرها ، عامها وخاصها ـ ، بالشرعية والقانون ، والعمل على ترسيخ قيمنا ـ على مستوى الفرد والمجتمع ـ ، والتى رفعت العمل ـ أى الإنتاج ـ إلى مرتبة الجهاد ، وجعلته جزءاً أصيلا من عبادة الخالق تبارك وتعالى .

ولن يتحقق هذا البرنامج ، ولن يتجسد على أرض الواقع ، إلا بالإنسان المصرى ، وباقتناعه وإحساسه الحقيقيين بالمشاركة فى مناقشة وصياغة وتنفيذ وتقويم القرارات المرتبطة بهذا البرنامج .

ولكى يتم ذلك، لابد من أن يتوافر للإنسان المصرى شرطان :

الأول : أن يتمتع بقدر مناسب من الحرية . وهنا ، يتعين أن نتمسك بالديمقراطية ، وبمزيد من الديمقراطية الحقيقية ، بعيدا عن الشعارات .

والشرط الثانى : أن يحس الإنسان فعلا لا قولا بأنه غير مستغل . فبدون الحرية والعدالة ، لن ننجز شيئا يستحق الذكر فى معركتنا لتحقيق حياة أفضل ،

مهما كثرت الموارد المادية ، وتنوعت مكوناتها ومصادرها .

وهنا ، يقدم المشروع الإسلامى إطارا جادا وعمليا لتحقيق هذه المعالجة ، من خلال نظام اقتصادى توجهه الأصيل هو إعمار الأرض ، أى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية جادة وشاملة ومستمرة ، على أساس إقامة مجتمع « منتجين متقين » . هذا النظام الذى يقوم على توفير — حقيقى — لركيزتىّ الحرية والعدالة للإنسان ، يجسد عمليا على أرض الواقع كيفية الخروج من الأزمة الاقتصادية : يحض على تنمية الإنتاج ، وفق نظام أولويات واضح ، وصيغ استثمار حقيقى محددة ؛ وباعتماد عملى على الذات — إنتاجا وتمويلا — ؛ وبترشيد منضبط للإنفاق الاستهلاكى ؛ وباعتماد على نظام المشاركة فى الربح والخسارة بديلا عن الاقتراض بفائدة ربوية ؛ وبتحديد واضح لمجالات القطاعات المؤسسية ؛ وبربط عادل بين الأجور والإنتاجية ؛ وبمحاربة حقيقية لكل مظاهر الفساد والإفساد فى النشاط الاقتصادى ؛ وبتأكيد على اعتبارات التكافل والأخوة والقدوة . ولا أبالغ إذا أكدت أن المشروع الإسلامى هو الإطار الأمثل لخروجنا من أزمتنا الاقتصادية إلى آفاق التنمية ورحاب التقدم .

وفى النهاية ، هذه إجماليات تحتاج إلى تفصيل وتفصيل . ولكنها تمثل خطوطا رئيسية ، تشكل فى مجموعها « روشتة » عمل . وبدون هذه الروشتة كإطار يحكم حركة حياتنا ، لن نستطيع ، فى تصورى ، أن نتخلص من الروشتات الخارجية . وسنظل نعانى من التبعية والاستغلال ، وسنظل نعانى من وحدة أزمتنا الاقتصادية ، بل الحضارية . وفى المقابل ، إذا ما أخذنا هذه المعالجة مأخذ الجد ، ولا أعتقد أن أمامنا خيار غير ذلك ، خاصة بتوجهها الإسلامى ، سوف لا نخرج من أزمتنا فحسب ، بل سوف نحقق ، بعون الله وتوفيقه ، مستوى معيشة أفضل للإنسان المصرى فى الحاضر ، قبل المستقبل .

وعليه ، واستنادا إلى أساسيات ، وحقائق المشروع الإسلامى ، لسنا فى حاجة إلى تأكيد حقيقة :

« الإسلام هو الحل »

(٢) « نحو روشتة مصرية للخروج من الأزمة الاقتصادية »(*)

نحن جميعا نتفق على أن الأزمة تتمثل فى ضعف الإنتاج ، وأن الخروج منها لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق زيادة الإنتاج . وعليه ، تنحصر المعالجة ، عمليا ، فى كيفية إحداث هذه « الزيادة » .

وبصفة عامة ، يمكن القول إن مشكلة « ضعف » الإنتاج ترجع إلى أن اقتصادنا يعانى من حالة من « الركود التضخمى » الحاد ، أى انكماش واضح فى النشاط الاقتصادى مع ارتفاع مفرط فى الأسعار . وترجع هذه الحالة ، بدورها ، إلى المشكلات الهيكلية التى تتعرض لها القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فى ظل استهلاك — عام وخاص — متصاعد ، ومديونية خارجية متفاقمة ، وسياسات اقتصادية واستثمارية مترددة ومضطربة .

ويمكن أن نرد جذور هذه المشكلات إلى عدد من الاختلالات الهيكلية ، لعل من أهمها: الاختلال بين استهلاكنا وإنتاجنا من السلع الأساسية ، وعلى رأسها القمح ، والاختلال بين احتياجاتنا الاستثمارية وقدرتنا على التمويل الذاتى لهذه الاستثمارات ، والاختلال بين النفقات العامة — خاصة الدفاع والأمن والتمثيل الخارجى — والإيرادات العامة ، والاختلال بين وارداتنا وصادراتنا ، والاختلال بين الأسعار والأجور . وهذا الاختلال الأخير يعد أساسا محصلة الاختلالات السابقة . ومن ثم ، تشتعل الأسعار ارتفاعا ، بينما لا تتحرك الأجور إلا تحركا سلحفائيا . وعليه ، تكون النتيجة انخفاضا واضحا ومستمرا فى الدخل الحقيقى للفرد ، أى مقدار ما يشتريه دخله النقدى من سلع وخدمات .

(*) نشرت بجريدة الوفد ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

واستنادا على ما سبق ، تتلخص « الأزمة الاقتصادية » فى عجز القطاعات السلعية والخدمية — حتى الآن — عن توفير سلع وخدمات ، بكم وكيف مناسبين لاحتياجات الأعداد المتزايدة من السكان ، بجانب زيادة مستمرة فى الاستهلاك ، بشقيه العام والخاص . مما أدى ، فى النهاية ، إلى حدوث اختلال متزايد فى التوازن الداخلى والخارجى : الأول : فى صورة عجز متزايد فى الموازنة العامة وزيادة مستمرة في المديونية الداخلية للجهاز المصرفي . والثانى : يتمثل فى صورة عجز متزايد فى ميزان المدفوعات وزيادة مستمرة فى المديونية الخارجية لبقية دول العالم . ويعكس هذا الوضع المتأزم آثاره السلبية علي المستوى العام للأسعار ، فيأخذ فى الارتفاع المستمر ، وعلى قيمة الجنيه المصرى فى مقابلة العملات الأجنبية — وعلى رأسها الدولار — فتأخذ فى الانخفاض المستمر .

وإذا استمر هذا الوضع الخطير — بعنصريه الداخلى والخارجى — دون معالجة جادة وشاملة ، سوف يهدد ، بالتأكيد ، جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالفشل . ومن ثم ، يحرم الإنسان المصرى من حقه المشروع فى تحقيق مستوى معيشة أفضل .

وبالرغم من خطورة الأزمة ، فإنه يتعين التشديد على حقيقة أنها ليست غير قابلة للمعالجة . بل يتوافر ، فى الواقع ، أمام الاقتصاد المصرى إمكانات حقيقية للخروج منها إلى آفاق إنمائية شاسعة فى المستقبل . ولعل أهم هذه الإمكانات الإنسان المصرى نفسه . فهو القادر ، بعون الله تعالى ، إذا ما أتيحت له البيئة المناسبة ، على التصدى والتحدى والإبداع والابتكار ، فى أشد الظروف — الفنية — صعوبة .

وعليه ، ترتكز ، فى تصورى ، المعالجة المقترحة لاختلالات الاقتصاد المصرى على المحاور التالية :

١ — زيادة إنتاج السلع الأساسية على المستويين الرأسى والأفقى ، باستخدام الموارد العاطلة فى الزراعة ، والطاقات غير المستغلة فى الصناعة ، وبرفع جاد وملموس — بالوسائل المعروفة — فى الإنتاجية .

٢ — تمويل استثماراتنا ذاتيا بقدر الإمكان ، وفقا لنظام أولويات واضح ومحدد ، وعن طريق حشد مقصود للموارد المالية الوطنية ، وهى ليست بالقليلة ، كما اتضح من ظاهرة شركات توظيف الأموال .

٣ — ترشيد « حقيقى » للنفقات العامة ، خاصة فى مجالات الدفاع والأمن والتمثيل الخارجى بما لا يضر بدفاعاتنا وأمننا وسمعتنا الخارجية ، مع إجراء تعديل جذرى فى نظامنا الضريبى . وهنا ، يطرح النظام المالى الإسلامى نفسه كنظام عملى فاعل — حتى يدفع القادر ما عليه من التزامات تجاه مجتمعه دون تهرب أو تهريب .

٤ — تنمية الصادرات وفقا لاستراتيجية إنتاجية وتصديرية تأخذ فى الاعتبار مقومات الإنتاج المحلى ، وهياكل واحتياجات الأسواق الخارجية ، مع ترشيد الواردات بما يحمى الصناعات الوطنية ويلبى مستلزماتها الإنتاجية . ولنجرب أن نعيش فى حدود إمكانياتنا اختيارا ، قبل أو بدلا من أن نُجبر على ذلك .

٥ — تحديد واضح لمجالات عمل القطاعات المؤسسية (العام والخاص والمشترك والتعاونى) بما يضمن أكفأ استخدام ممكن للموارد ، على أساس من التكامل والتعاون الذرائعى ، وبعيدا عن إيديولوجيات « الخصخصة » و « العمعمة » .

٦ — ترشيد استخدام القروض الخارجية وفقا لضوابط واضحة ، مع العمل على وقفها نهائيا فى فترة مستقبلة ، وإيجاد بدائل — عند الحاجة — كالاستثمار المباشر والمشاركة ، والعمل على تصفية المديونية القائمة جزئيا بجدولة السداد ، وجزئيا « بالرسملة » فى مشروعات غير استراتيجية ، وجزئيا بالإسقاط إن أمكن .

٧ — ربط الأجور بالإنتاجية ، مع تحريك مدروس للأجور ، يضمن حدا لائقا من مستوى المعيشة ، عند التحرك المدروس والمنضبط للأسعار ، والذى يعكس التطور الفعلى لهيكل نفقات إنتاج السلع والخدمات المتداولة ، فى ظل سياسات اقتصادية ومالية ونقدية وتجارية واضحة

ومحددة .

٨ ــ دعم التعاون الاقتصادى ، بتنظيماته ومؤسساته المختلفة ، بين الدول العربية والإفريقية والإسلامية ، وفقا لاستراتيجيـة للتكامـل الاقتصادى ، على أساس عدد من المداخل منها : المشروعات المشتركة ، والسوق المشتركة ، وتنسيق الخطط الإنمائية .

٩ ــ محاربة جادة وشاملة ومدروسة لكل مظاهر الفساد والإفساد ، ومحاربة جادة وشاملة ومدروسة لوباء المخدرات ، الذى يستهدف تدمير قلب مجتمعنا ، وهم الشباب .

١٠ ــ التمسك بكل ما نستطيع ، وعلى كافة المستويات ، بالشرعية والقانون ، والتأكيد فى وسائل إعلامنا المختلفة على ترسيخ قيمنا ، التى رفعت العمل ــ أى الإنتاج ــ إلى مرتبة الجهاد ، بل العبادة للخالق تبارك وتعالى .

وأخيرا ، لكى تتحقق هذه المعالجة المقترحة على أرض الواقع ، لابد من اقتناع الإنسان المصرى بجدواها ، ولابد من إحساسه الحقيقى بالمشاركة فى صنع القرارات المرتبطة بها . ولكى يتم ذلك ، لابد من أن يتوافر للإنسان المصرى شرطان : الأول : أن يتمتع بقدر مناسب من الحرية . وهنا يتعين أن نتمسك بالديمقراطية ، ونعمقها بعيدا عن الشعارات . والشرط الثانى : أن يحس الإنسان ــ فعلا لا قولا ــ بأنه غير مستغل ، فبدون الحرية والعدالة ، لن ننجز شيئا يستحق الذكر فى معركتنا لتحقيق حياة أفضل ، مهما كثرت الموارد المادية ، وتنوعت مكوناتها ومصادرها .

وهنا ، يقدم المشروع الإسلامى كل متطلبات المعالجة الجادة والفاعلة لهذه الأزمة ، لأنه يقوم بالإنسان وللإنسان ، فى ظل إطار عقيدى واضح ينبثق من جوهر الغاية من وجود الإنسان على ظهر الأرض ، وهو عبادة الخالق تبارك وتعالى بالمعنى الواسع ، والذى يشمل بالأساس إعمار الأرض ، إعمارا شاملا ومستمرا ، لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة عليها ، والفوز بالجنة فى الحياة الآخرة . ومن ثم ، يقدم هذا المشروع الشرطين الأساسيين لتنفيذ هذه المعالجة من قبل الإنسان ، وهما حرية حقيقية للفرد ، وعدالة واضحة فى توزيع ثمار الجهد الإنمائى . كما يقدم معالجات محددة ، وفقا لضوابط عملية ، لكل عناصر الأزمة الاقتصادية من : ضعف الإنتاج ، وإفراط فى الاستهلاك ، وتضخم سرطانى فى القطاع العام ، وانخفاض فى الإنتاجية ، وتدهور واضح فى خدمات الصحة والتعليم والإعلام والإسكان ، واستشراء لمظاهر الفساد والإفساد على كافة المستويات ، واستفحال المديونية الخارجية ، وتفاقم التبعية ، واشتعال الأسعار ، والانخفاض الحاد والمستمر فى قيمة العملة الوطنية ، والانخفاض الحاد المستمر فى مستوى معيشة الإنسان ، إلى آخر هذه العناصر المتعددة والمترابطة ، والتى تشكل فى مجموعها أزمة الاقتصاد المصرى .

ومن ثم ، ليس مقولة الإسلام هو الحل ، شعارا يطرح وإنما برنامج محدد قابل للتطبيق ، لإخراج الإنسان من ضيق ومأزق الأنظمة الوضعية إلى رحاب وسماحة الإسلام والحياة الطيبة المحققة فى ظله .

فالمشروع الإسلامى يقدم إطارا جادا وعمليا لتحقيق هذه المعالجة ، من خلال نظام اقتصادى توجهه الأصيل هو إعمار الأرض ، أى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية جادة وشاملة ومستمرة ، على أساس إقامة مجتمع « منتجين متقين » . هذا النظام الذى يقوم على توفير — حقيقى — لركيزتى الحرية والعدالة للإنسان ، يجسد على أرض الواقع كيفية الخروج من الأزمة الاقتصادية : يحض على تنمية الإنتاج ، وفق نظام أولويات واضح ، وصيغ استثمار حقيقى محددة ، وباعتماد عملى على الذات — إنتاجا وتمويلا — ، وبترشيد منضبط للإنفاق الاستهلاكى ، وباعتماد على نظام المشاركة فى الربح والخسارة بديلا عن الاقتراض بفائدة ربوية ، وبتحديد واضح لمجالات القطاعات المؤسسية ، وبربط

عادل بين الأجور والأسعار والإنتاجية ، وبمحاربة حقيقية لكل مظاهر الفساد والإفساد فى النشاط الاقتصادى ، وبتأكيد على اعتبارات التكافل والأخوة والقدوة . ولا أبالغ إذا أكدت أن المشروع الإسلامى هو الإطار الأمثل لخروجنا من أزمتنا الاقتصادية إلى آفاق التنمية ورحاب التقدم .

وفى النهاية ، هذه إجماليات تحتاج إلى تفصيل وتفصيل ، ولكنها تمثل خطوطا رئيسية ، أو رءوس أقلام ، تشكل فى مجموعها « روشتة » عمل . وبدون هذه الروشتة ، كإطار يحكم حركة حياتنا ، لن نستطيع ، فى تصورى ، أن نتخلص من الروشتات الخارجية ، وسنظل نعانى من التبعية والاستغلال ، وسنظل نعانى من حدة أزمتنا الاقتصادية ، بل والحضارية .

وعليه ، لسنا فى حاجة إلى التشديد على حقيقة أن إسلامنا يقدم المخرج الوحيد من أزمتنا الحضارية ، وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية. . ومن ثم ، نؤكد ، على حقيقة ناصعة الوضوح وهى :

« الإسلام هو الحل »

(٣) ظاهرة شركات توظيف الأموال
والأمراض الاقتصادية الثلاثة(*)

تقـــديم :

أود — ابتداء — أن أؤكد جو « الكارثة » الذى يعيشه مجتمعنا — فى مصر — بسبب ما حدث لشركات توظيف الأموال ، وما حدث من بعض هذه الشركات .

وفى هذا الجو ، يكثر الانفعال ويشتد أواره . والانفعال لا يقدم تحليلا للمشكلة ، ناهيك عن معالجة جادة لها . وبالقطع ، لا يخدم أحدا ، بل يضر ضررا بالغا بكل شىء : الوطن والمواطن ، الاقتصادى والمجتمع ، الوسائل والأهداف ، خاصة فى مجال المال — الذى يقوم وينمو ، أساسا : على « الثقة » . لذلك ، لابد من محاولة ضبط النفس ، على الأقل بالنسبة لبعضنا ، خاصة من يعمل فى الحقل الأكاديمى ، حتى نستطيع أن نقدم ، بشىء من الهدوء والموضوعية ، محاولة معقولة لدراسة هذه الظاهرة ، توصلا إلى بعض النتائج المفيدة .

وفى حدود هذا الإطار ، سوف يكون إسهامى فى تحليل الظاهرة ، خاصة بعد أن أدى الكثير ، ممن سبقنى فى التعرض لهذه الظاهرة ، نصيبه ونصيبى « المبرر » من الانفعال . وعليه ، يتحدد إسهامى فى أربع نقاط رئيسية ، هى : بعض الملاحظات حول الظاهرة ، بعض التعريفات لمصطلحات ارتبطت بها ، محاولة وضع « سيناريو » مقترح للتحليل ، ثم أخيرا بعض النتائج الأولية .

بعض الملاحظات :

بالنسبة للملاحظات ، وباختصار « تلكسىٍّ » سريع ، أقول ، مشددا : دعنا نتفق أنه لا يوجد لدينا — حتى الآن — « معلومة صحيحة » ، بمعنى

(*) نشرت بمجلة العربى الكويتية العدد ٣٦٥ ، شعبان ١٤٠٩ هـ الموافق أبريل ١٩٨٩ م .

بيانات مؤكدة ، حول هذه الشركات . وبالتالى ، لا يمكن ، علميا ، أن نصل إلى نتائج نهائية أو أحكام قاطعة حولها، خاصة بعد قرار «حظر النشر الرسمى» المفروض ، وفى ظل هذا الجو المعبأ بالشائعات . ومن ثم ، فأى محاولة لتشخيص الظاهرة وتحليلها ومعالجتها ستظل على مستوى الانطباعات المحسوبة أو التقدير التخمينى والنتائج الأولية .

إننا وفقا للمنهج العلمى ، لا يجب أن « نعمم » من مفردة واحدة ، أو عدد قليل من المفردات ، على مفردات الظاهرة ككل . فما سمعناه ، ورأيناه ، وقرأناه ، خلال هذه الفترة المشحونة بالانفعالات والشائعات ، تعميمات عن حالة بعينها ، مما يضر ولا ينفع ، ويصيب الصالح والجاد من هذه الحالات ، إن وجد ، قبل الطالح والمنحرف ، إن وجد أيضا . وبالتأكيد ، يصيب فى مقتل مناخ الاستثمار ، و « الثقة » فى التعامل الاقتصادى .

إننا لا يجب أن نخلط الأوراق فى هذه المسألة ، وبالذات يجب ، وبدون حساسية — عند البعض — ، أن نفرق بين الإسلام العظيم ، وبين ما « قد » يرتكبه بعض المسلمين من أخطاء أو انحرافات . وهنا ، أود أن أؤكد أن موقف الحركة الإسلامية من هذه الظاهرة كان ومايزال واضحا وقاطعا ومستقيما . فالشركات التى تجمع أموال صغار المدخرين المسلمين وغير المسلمين — وهذا تأكيد على وحدة وطنية حقيقية لا تتوافر ، فى اعتقادنا ، إلا فى ظل نظام إسلامى — وتوظفها فى مشروعات اقتصادية لصالح أفراد المجتمع ، وفقا للأولويات الإنمائية المعتمدة من قبل المجتمع ، ووفقا للقوانين السارية ، وفى حدود الضوابط الشرعية ، فإننا نؤيدها ونباركها وندعو إلى تشجيعها . أما الشركات التى تجمع هذه الأموال لتتاجر بها فى العملات الأجنبية أو تضارب — أى تقامر — فى المعادن النفيسة أو فى الأوراق المالية فى السوق الدولى ؛ أو حتى توظفها فى الداخل فى مشروعات ذات أولويات إنمائية منخفضة ؛ أو تتاجر — بصورة احتكارية — فى سلع أساسية أو ضرورية ، فنحن أول من يرفض سلوكها ، ويدعو إلى محاسبتها ، وتصحيح مسارها وترشيدها ، إن أمكن ، حفاظا على أموال المودعين ، وعلى مصالح الاقتصاد والمجتمع ، فى الحاضر والمستقبل .

بعض التعريفات :

بعد هذه الملاحظات الضرورية ، نتناول، بشيء من الاختصار والتبسيط ، بعض التعريفات ، والتي تنبثق من تأكيد « حقيقة » أن الإسلام ، كدين ونظام حياة « كامل » ، قدم « اقتصادا إسلاميا » على مستوى التنظير ، و « نظاما اقتصاديا إسلاميا » شاملا ومفصلا على مستوى التطبيق ، و « منهجا إسلاميا فى التنمية الاقتصادية » ، على مستوى حركة الحياة لتحقيق « الإعمار » الجاد والمستمر للأرض .

فمن منطلق استخلاف الله ، سبحانه وتعالى ، للإنسان فى الأرض جاء الإسلام ، بكل قواعده العامة وتفصيلاته الفرعية ، ليحض على تثمير المال وتنميته ، وفقا لصيغ الاستثمار الإسلامى ، والتى تقوم على الاشتراك الفعلى للمال فى النشاط الاقتصادى ، وتحمله « كامل » المخاطرة ، كأصل من أصول الاقتصادى الإسلامى . ولضمان تحقيق هذا « الإعمار » المنشود ، جاء الإسلام فى الوقت نفسه ليحارب الاستغلال والمستغلين ، وكل صور أكل أموال الناس بالباطل ، كركن من أركان نظامه الاقتصادى .

ومن هنا ، كان التحريم الكامل والقاطع ، بنص الكتاب والسنة لكبيرة « الربا » . والربا ، لغةً ، هو الزيادة ؛ واصطلاحا : هو الزيادة بغير عوض — أى « استغلال » . ولقد أجمع جمهور « الفقهاء » ، قدامى ومحدثين ، على تحريم الربا الجاهلى أو القرآنى أو الجلىّ أو ربا الدين أو القرض ، وهو : الزيادة مقابل الأجَل .

كما أجمع جمهور « الفقهاء » المحدثين على اعتبار « الفوائد المصرفية » المدينة — أى التى يدفعها المصرف التقليدى لعملائه المودعين ، والدائنة — أى التى يتقاضاها هذا المصرف من عملائه المستخدمين لموارده المالية ، سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية ، من هذا الربا المحرم . ويرجع ذلك إلى حقيقة أن علاقة المصرف بعملائه فى الحالتين ، أى فى جانبى الموارد والاستخدامات ، يحكمها عقد « القرض » ، حيث يكون المقترض « ضامنا » لأصل القرض ، وملتزما بدفع فائدة ثابتة ومحددة مسبقا للمقرض . والإسلام

لا يعرف قرضا سوى القرض « الحسن » . ولا يحل ، بالتالى ، للمقرض أى عائد ، على أساس المبدإ الإسلامى القائل : « الخراج بالضمان » . أى العائد لا يحل إلا نتيجة تحمل كامل المخاطرة . فالمال ، فى الإسلام لا يلد ، فى حد ذاته ، مالا . ومن ثم ، لا ينمو المال ، أى لا يكون غانماً إلا إذا كان غارما ، بالاشتراك فعلاً فى النشاط الاقتصادى على أساس المشاركة فى الربح والخسارة .

وهذا ينقلنا إلى صيغ الاستثمار الإسلامى « الحقيقى » ، وليس « المالى » ، فى صورة عقود المشاركات القائمة على المخاطرة مشاركة فى الربح والخسارة ، ومنها عقد المضاربة الشرعى ، والذى يختلف جذرياً عن المضاربة الوضعية (المقامرة) والقائمة على توقعات أسعار السلع والأصول المالية . بينما عقد « المضاربة » الشرعى يمثل علاقة مشاركة بين طرفين : رب المال بالمال ، والمضارب أو العامل فى المال بالعمل . وشرط صحة هذا العقد أن يتفق الطرفان مسبقا على توزيع « نسبى » لما قد يتحقق من أرباح بينهما . أما إذا وقعت خسارة ، فيتحملها بالكامل رب المال . وهذا هو شق المخاطرة الذى يحلل لرب المال نصيبه فى الربح عندما يتحقق . ويكفى المضارب أنه خسر جهده . وهذا هو شق المخاطرة الذى يبرر للمضارب حقه فى الربح عند التحقيق .

ويعد عقد المضاربة ، وصيغ الاستثمار الإسلامى الأخرى من مشاركات ومرابحات ومتاجرات ، ... إلخ ، الصيغ الاستثمارية التى كانت تحكم نشاط « بعض » شركات توظيف الأموال ، أو هكذا قال المسئولون عن هذه الشركات ، أو أشارت إلى ذلك الوثائق الصادرة عنهم ، أو الإعلانات المنفذة لحسابهم وعن نشاطهم .

وفى نهاية نقطة التعريفات ، أود أن أشدد على حقيقة أن « الثقة » هى الأساس فى مجال المال ، وأن الفن المصرفى الحديث يقوم على احتفاظ « المصرف » ـــ التجاري ـــ بجزء ضئيل « نسبيا » من إجمالى ودائع عملائه فى صورة سائلة ، لكى يستطيع أن يقابل اعتبار الثقة بالاستجابة لطلبات العملاء بالدفع نقدا . وفى الحال ، على أساس أن هذه الطلبات ، من خلال الخبرة ـــ أو القانون ـــ فى حدود هذا الجزء السائل ، وأن تيّارات السحب

يقابلها عادة تيارات إبداع جديدة . ولا شك أن هذه التحديدات التعريفية سوف تساعدنا على تفهم أدق وتشخيص أعمق لظاهرة شركات توظيف الأموال ، مما يساعدنا ، بالتالى ، على اقتراح بعض الإجراءات العملية لمعالجة بعض آثارها السلبية .

السيناريو المقترح للتحليل :

بالنسبة لهذه النقطة ، هناك سيناريو يقول : إن شركات توظيف الأموال نبتت فى تربة تجارة العملة ، ثم نمت كجزء من الصحوة الإسلامية ، ودعمت بدورها التيار الإسلامى ، ممثلة الجناح المادى له ، ثم ضُربت من الحكومة أساسا لهذا السبب . وهذا السيناريو على شاكلته ، مرفوض ، جملة وتفصيلا ، ولا يستحق التعليق .

وفى ظل غياب كثير من البيانات الأساسية ، وفى ضوء ملاحظاتنا السابقة ، واستنادا إلى التعريفات السالفة ، نريد أن نقدم تشخيصا للظاهرة ، نرى أنه أقرب سيناريو لحقيقتها من حيث النشأة والنمو والانهيار .

ففى أواخر النصف الأول من السبعينات ، تعرض الاقتصادى المصرى لحالة من « الثراء النقدى » غير المسبوق ، بفعل أربعة عوامل ذات طبيعة « مؤقتة » ، وهى : عائدات العاملين بالخارج ، وعائدات البترول ، وعائدات قناة السويس ، ودخل السياحة . ولم تستطع عملية الادخار والاستثمار « التقليدية » أن تجتذبها ، وتحولها إلى مستلزمات إنمائية ، تزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد المصرى . ومن ثم ، تحول هذا الغنى النقدى إلى طفرة فى الاستهلاك ، وبالذات الشراء ، مما أدى إلى ارتداد أو انتكاس هيكلى فى الاقتصادى لصالح قطاعات الخدمات ، وعلى حساب القطاعات السلعية . وهذا هو ما نطلق عليه مصطلح « المرض الهولندى » ، نسبة إلى التجربة الهولندية ، والتى رُصد فيها هذا المرض الاقتصادى لأول مرة .

وفى هذا الجو ، نشأت شركات توظيف الأموال لكى تستقطب جزءا من هذه الأموال الباحثة عن النماء السريع والأمان النسبى والخدمة الجيدة ، بعيدا عن الجمود النسبى للأوعية التقليدية ، وبالذات الرسمية — أى المملوكة

للدولة . ولقد ساعد فى بناء الثقة فى هذه الشركات من قبل عملائها المتزايدين أن بعضها بدأ فعلا بتجارة العملة ، وأن الشركات ، فى معظمها ، كانت « تفى بما تعد » — فى مجال الودائع ، بل وفى مجال الخدمات « الشخصية » للمودعين .

وانتشرت هذه الشركات ، ونمت نموا سريعا غير مسبوق فى سوق النقد والمال ، بفعل عدة عوامل ، لعل من أهمها : العائد « المرتفع » ، وانتظام ودورية العائد ، وحرية السحب والإيداع عند الطلب ، وجعل نظام المشاركة فى الربح والخسارة بديلا عن سعر الفائدة « الربوى » ، ونظام « الاستيراد بدون تحويل عملة » ، وضريبة « التركات » التى تجعل الحكومة وريثا غير شرعى يستحوذ على حوالى ثلثى إجمالى التركة ، وحملة دعاية وإعلان وإعلام واسعة ومنتظمة ، وسلبية الحكومة في بعض الأحيان ، بل ومباركتها فى كثير من الأحيان الأخرى . فهذه الشركات نشأت تحت سمع وأمام بصر « عدد » من الحكومات ، ومارست نشاطها ، ونمت ، بمعاونة بعض الشخصيات والأجهزة الحكومية ، ووفقا لصيغ « شركات » ، ومجالات نشاط يجيزها القانون .

وبعد هذه النشأة « القوية » ، وفى ظل الصمت الحكومى المطبق ، ولا نقول المغرِّض ، تعرضت هذه الشركات ، وهى بصدد تنفيذ طموحاتها — مع عجز إدارى وتنظيمى واضح ومتزايد — لما أسميه بحالة « المرض المصرى » ، والذى نشترك فى معاناته كمرض اقتصادى واجتماعى مع معظم الدول المتخلفة . ويمتد هذا المرض ليشمل عددا من السلبيات : ابتداءً من سلبيات البيروقراطية ومعوقات الاستثمار ، ومرورا بالذمم الخربة والنفوس المريضة والشخصيات الضعيفة ، وانتهاء بالعمولات والرشاوى والاختلاسات والسرقات . فكان الانحراف ، أو مزيدا من انحراف ، بعض هذه الشركات — داخليا وخارجيا .

وتمثل الانحراف الداخلى فى شراء الذمم لشراء غير شرعى لمختلف الخدمات ؛ وفى توظيف بعض رجال الدولة الحاليين والسابقين وبالتالى تسخير

بعض أجهزة الدولة لمثل هذه الخدمات ، وإضافة وهمية تزيد من الثقة فى هذه الشركات ؛ وفى « احتكار » لبعض السلع الأساسية الاستهلاكية والإنتاجية ، ومن ثم ، تحكم فى السعر واستغلال منظم لظروف السوق ؛ وأخيراً ، فى توظيف الأموال فى مشروعات ثانوية ذات أولويات إنمائية شديدة الانخفاض . وتمثل الانحراف الخارجى فى تهريب مئات — إن لم يكن آلاف — الملايين من العملات الصعبة ، التى يعد اقتصادنا فى أمس الحاجة إليها ، للمضاربة فى العملات والمعادن النفيسة والأوراق المالية ، بل ولإنشاء بعض المشروعات وشراء بعض العقارات ، أو حتى لمجرد إيداعها فى الخارج .

وأخيرا ، تنبهت الحكومة — لحقوقها المشروعة ، ولا نقول المسلوبة — وبدأت تعلن قرابة العامين ، وبصورة منتظمة تكاد تكون يومية ، بأنها سوف تصدر قانونا ينظم نشاط هذه الشركات ، ويضمن حقوق المودعين ويحافظ عليها . وفى النهاية ، وبسرية غريبة وفجائية أغرب — يبدو للتخلص من الضغوط المتزايدة لمنع الصدور — صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، والذى صاحب الإعداد له ، وولادته « الفجائية » وحتى صدور لائحته التنفيذية ، حملة شاملة شرسة — على عكس حملة الدعاية للشركات — من أجهزة الإعلام ، خاصة المقروءة ، لنسف كل شيء يرتبط بهذه الشركات ، لهدمها جميعا على رءوس أصحابها وعلى رءوس المودعين، بل وعلى المجتمع بأسره. ومن ثم، حدث الانهيار الكامل ، ووصلنا ، كنتيجة طبيعية ، إلى حالة الكارثة .

ووصلنا ، بالتالى ، إلى حالة « المرض الباكستانى » ، والذى نقد ـ به العمل المحموم ، من كل جانب ، على « تصفية » هذه الظاهرة تصفية « نهائية » . ففى التجربة الباكستانية ، قامت هذه الظاهرة فى أوائل السبعينات ، استمرت نحو سبعة عشر شهرا . ولم تستطع السلطات الباكستانية أن تتعامل معها ، وأصدرت قانونا صريحا مباشرا بتصفيتها نهائيا . وهذه النتيجة هى ، فى اعتقادنا ، ونأمل أن نكون مخطئين ، النتيجة النهائية للحملة الإعلامية المنظمة التى صاحبت صدور قانون « تلقى الأموال لاستثمارها » — لاحظ الاسم — ولائحته التنفيذية ؛ والنتيجة النهائية التى تتفق مع نص وروح القانون

نفسه ، سواءً بالنسبة للشركات التى سوف « توفق » أوضاعها ، أو التى اختارت « التصفية » .

فعندما نشأت هذه الشركات ، كان يمكن للسلطات الاقتصادية أن تطبق عليها قانون النقد والائتمان ، وتخضعها لرقابة وإشراف وترشيد البنك المركزى ، ولكنها لم تفعل . وبعد أن انتشرت ، ونمت ، وتعملقت ، كانت الحكومة تردد على مدى عامين أنها سوف تصدر قانونا لتنظيمها ، كأنها دعوة مقصودة صريحة ، خاصة بعد تغير توجه الإعلام ونبرة المسئولين لمن قيل إنه انحرف أن يزداد انحرافا ، ولمن قيل إنه بدأ فى تهريب الأموال أن يكمل مهمته .

أخيرا ، صدر القانون فجأة ودون إعطاء الفرصة لمناقشته من كافة الأطراف ، جاء لينهى عمليا « خاصية » تلقى الأموال ، ويحجم ، بل يكبل نشاط الشركات ، خاصة الجاد منها ، إن وجد . ومن ثم ، حوَّل الشركات التى سوف توفق ، ولا أقول تلفق ، أوضاعها إلى شركات مُخسَّرة ؛ والتى سوف تختار التصفية إلى شركات خاسرة . وفى النهاية ، تكون النتيجة تصفية الظاهرة بالكامل ــ بطريق غير مباشر ، إن لم يكن ملتويا ، كعادتنا فى معالجة أمورنا ، وليس ، كما فعلت الباكستان ، بصراحة ووضوح .

وفى التحليل الأخير ، أود أن أؤكد أن المسئولية تمتد لتشمل كافة الأطراف المرتبطة بهذه الظاهرة ، خاصة أجهزة الإعلام التى ساعدت على الإسراع بالانهيار الكامل . فلو تعرض أحد « البنوك » العشرة الكبار فى العالم ، لجزء يسير من هذه الحملة الضارية لاضطر إلى إعلان إفلاسه . وفى الواقع ، هذه الشركات كانت تقوم على صيغة « بنك وشركة استثمار » أو بنك « استثمار وأعمال » من نوع جديد ــ يقوم أساساً على تكوين موارده من الودائع الجارية وقصيرة الأجل . ومن ثم ، كان على الحكومات المتعاقبة منذ منتصف السبعينات وحتى الآن أن تتعامل مع هذه الظاهرة على هذا الأساس ، وتنظمها وتراقبها ، وترشدها وفقاً لهذا المفهوم « الجديد » فى شئون النقد والمال . وعلى ذلك ، فمسئولية السلطات الحكومية تمتد لتشمل كل هذه الحكومات .

والآن لنا أن نتساءل : ما المخرج ؟ .

بعض النتائج الأولية :

باختصار شديد ، وبعد حدوث الكارثة ، يتعين أن نعمل جميعا على تحجيم آثارها السلبية ، والتخفيف بقدر الإمكان من المعاناة الحقيقية التى سببتها للكثيرين ، وتقليص الخسائر — المباشرة وغير المباشرة — الناجمة عنها على الأفراد والاقتصاد والمجتمع إلى أقل حد ممكن . ويتم ذلك بعد تنفيذ بعض من الإجراءات المحددة ، لعل منها ، فى تصورنا ، ما يلى :

● الإسراع بعمليات تقويم المراكز المالية للشركات ، وعمليات التوفيق والتصفية حتى يطمئن أصحاب الودائع على حقوقهم أو بعض حقوقهم ، وأن يُعطى لأصحاب الودائع ، خاصةَ صغارهم ، أولويات أولى عند التصفية وإجراء قسمة الغرماء .

● الضرب بيد من حديد ، وبكل حزم وحسم ، على من تربح بغير حق من أى من هذه الشركات ، وبالذات من أُدرج أسماؤهم فيما يسمى بكشوف « البركة » . ولنعلنها حملةً شاملة مدروسة وواعية على الفساد والإفساد فى كل الوحدات الإنتاجية — عامة ومشتركة وخاصة ، بل وفى كل الأجهزة المنظمة لحياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمحلية .

● إعادة النظر فى قانون تلقى الأموال والعمل على تعديله بما يتفق وتشجيع الوحدات الجادة من هذه الظاهرة — إن وجدت — على أساس أنها ، فى واقع الأمر ، بنك « استثمار وأعمال » من نوع جديد ، يعتمد أساساً على موارد قصيرة الأجل ، ويتعامل وفقا لنظام المشاركة فى الربح والخسارة . ومن ثم ، يسن لهذه الوحدات — وكذلك المصارف الإسلامية — قانون خاص ، يتفق وطبيعتها على أنها مؤسسات نقدية لا تتعامل فى الديون أو القروض أو الائتمان ، وتخضع لإشراف ورقابة البنك المركزى كوحدات مصرفية ذات طبيعة خاصة .

● وأخيرا ، إجراء طويل الأجل ، يتمثل فى تكوين مجموعة ، أو مجموعات عمل من كافة الأطراف ذات العلاقة ، ومن المهتمين بالظاهرة ، لإعداد دراسة تفصيلية متأنية عن هذه الظاهرة من حيث ظروف النشأة

وعوامل التطور وأسباب الانهيار ، ومن حيث الدروس المستفادة ، ووسائل العلاج لسلبيات التجربة ، وإمكانات الخروج من المأزق الحالى ، لإعادة الثقة فى مناخ الاستثمار ، ولإعادة الثقة فى الأوعية الادخارية والاستثمارية المتاحة والمستحدثة ، ولإعادة الثقة فى الاقتصاد المصرى ، فى النهاية .

ويبقى أن أؤكد ، أن علاج أزمتنا جميعا بصفة عامة ، وأزمتنا الاقتصادية والاستثمارية على وجه الخصوص لن يتم بدرجة كفاءة مأمولة إلا من خلال النظام الاقتصادى الإسلامى . فحقيقة ، وليس شعارات :

« الإسلام هو الحل »

(٤) « رأينا فى بيان دار الإفتاء »(*)

لقد جاء البيان الذى كان متوقعاً ، كما توقعه الجميع بعد إرهاصات منظمة بتوقع صدوره ، جاء يؤيد بعض البدهيات الإسلامية . وهذا هو الجانب الإيجابى فيه ، مثل : التعامل وفقاً لشرع الله على أساس نظام المشاركة فى الربح والخسارة ، ومثل تأكيد صيغة البنوك الإسلامية كبديل شرعى للبنوك الربوية ، ومثل شهادة الاستثمار المقترحة ذات العائد المتغير وفقا لنظام المشاركة فى الربح والخسارة على أساس عقد المضاربة الشرعي .

ولكن البيان جاء ، نصا وروحا ، ليصطدم مع أساسيات مفهوم الربا المحرم ، ومع صيغ الاستثمار الإسلامى ، والعمل المصرفى الإسلامى ، وعلى وجه التحديد جانب الصواب ما جاء فى البيان فيما يلى :

١ — تحليل شهادات الاستثمار ، خاصة الشهادتان قيمة (أ ، ب) ، ذلك لأن هاتين الشهادتين ، تقوم على أساس نظام المداينة الربوية . ومن ثم فعائد كل منهما يدخل تحت باب الربا المحرم . كما أن الشهادة (جـ) تعد محل شك فى هذا الاتجاه .

٢ — إن القول بأن البنوك المتخصصة (زارعية كانت أو صناعية أو عقارية أو اجتماعية) يماثل عملها عمل البنوك الإسلامية ، قول غير صحيح تماما .

فالبنوك المتخصصة تعمل فى الوساطة المالية بين المقرضين (من المودعين) والمقترضين من مستخدمي أموالهم (منتجين — مستثمرين — تجار) .

وعلى ذلك ، فالذى يحكم علاقة هذه البنوك بالمتعاملين معها فى

(*) نشرت بجريدة النور يوم الأربعاء ٢٧ صفر ١٤١٠ هـ الموافق ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ م .

جانب الموارد (المودعين) وفى جانب الاستخدامات (مستخدمى الأموال) هو عقد القرض الربوى ، أى وفقا لنظام المداينة الربوية .

٣ ـــ القول بأن العلاقة بين الفرد والمؤسسات المالية ، أو الفرد والدولة ليست علاقة استغلال ، ومن ثم تبيح التعامل وفقا لعقد القرض بفائدة ، أمر لم يقل به أحد ، سواء بالنسبة لمسألة الاستغلال أو بالنسبة للعائد الثابت على المال المضمون .

٤ ـــ إن الربا المحرم ، والمعلوم من الدين بالضرورة ، على عكس ما أراد البيان أن يوحى به ، محدد ومعروف بنص الكتاب والسنة . فالخالق تبارك وتعالى يقول : ﴿ ... **فلكم رءوس أموالكم...** ﴾ أى أن الربا المحرم الذى أعلنه الخالق ورسوله حربا على مقترفه هو ربا الدين أى الزيادة مقابل الأجل سواء كانت مشروطة ابتداءً، أو محددة عند الاستحقاق للتأجيل فى السداد.

وعلى ذلك ، نأمل أن تراجع دار الإفتاء موقفها بصفة عامة ، وما جاء فى هذا البيان المتعجل على وجه الخصوص . كما نأمل أن تؤكد ما جاء فى البيان من إيجابيات ، خاصة صيغ الاستثمار الإسلامى والتعامل الإسلامى والمؤسسات النقدية الإسلامية أى البنوك الإسلامية .

كما نأمل أن تدعو دار الإفتاء البنوك التقليدية إلى التحول إلى صيغة العمل المصرف الإسلامى . كما نأمل أخيرا ، ألا يكون هناك صور من شهادات الاستثمار سوى الصورة التى اقترحها البيان ، وهى صورة الشهادة ذات العائد المتغير وفقا لعقد المضاربة الشرعى .

وبهذا تقوم دار الإفتاء بواجبها ، من حض على التمسك بشرع الله حتى نصلح ديننا ودنيانا وآخرتنا .

وعليه ، سوف تذهب هباء كل الدعاوى البعيدة عن شرع الخالق تبارك وتعالى ، وتبقى ، حقيقة : أن

« الإسلام هو الحل »

(٥) حول الفوائد المصرفية :
من الأغلبية الصامتة إلى جمهور الاقتصاديين(*)

قرأت ، باهتمام كبير واستمتاع أكبر ، ما كتبه الأستاذ الدكتور / سعيد النجار حول : « سعر الفائدة المصرفى .. والأغلبية الصامتة » ، فى مقالين علميين بأهرام الثلاثاء والخميس (١٢ ، ١٤ / ٩ / ١٩٨٩ م) . ولقد كنت دائماً أسعد بتطابق وجهات النظر ــ على أساس علمي ــ فى كثير من المسائل الاقتصادية بين الدكتور / سعيد وبيني . وكنت أود ــ كالعادة ــ أن تكون مساحة الاتفاق فى هذا الموضوع تسمح لى بأن أكتفى بالاستمتاع بقراءة ما كتبه من علم وخبرة . ولكن ، رغم اتساع هذه المساحة فيما يتصل بمبادىء وبديهيات الاقتصاد من ناحية ، وفيما يتعلق بهموم الاقتصاد المصرى وضرورة تنميته عن طريق تشجيع الادخار والاستثمار من ناحية أخرى ، وفيما يرتبط ببعض صيغ الاستثمار الإسلامى ومسلمات الاقتصاد الإسلامى من ناحية ثالثة ؛ أجد نفسى ، ولأول مرة ، بشكل واضح وقاطع ، على خلاف جذرى مع جوهر ما جاء فى مقالَيّ الدكتور / سعيد .

ولتأكدى مسبقاً من علمية الحوار . وموضوعية المجادلة ، حول القضية المطروحة ، ولثقتى سلفاً من رباط الأخوة ، والاحترام المتبادل ، فإن هذا الخلاف ــ رغم أنه ليس خلافاً فى الرأى فقط ، وإنما خلاف أساسي حول ثابت من ثوابت الإسلام وركيزة من ركائز الاقتصاد الإسلامى ــ لن يُفسد ، بمشيئة الله ، للود الذى بيننا قضية .

وقبل أن أقدم مساهمتى المتواضعة ، والتى ستكون شديدة الاقتضاب ، على أمل أن تسمح لى الأهرام بعدد من المقالات فى المستقبل القريب حول عدد

(*) نشرت بجريدة الأهرام الاقتصادى يوم الاثنين ١٠ ربيع أول ١٤١٠ هـ الموافق ٩ أكتوبر ١٩٨٩ م .

من رءوس الأقلام التى سوف أشير إليها ، خاصة ما يرتبط بالاقتصاد الإسلامى ، أود أن أسجل كلمة قصيرة عن العنوان .

كان عنوان مقالىّ الدكتور / سعيد هو : « سعر الفائدة المصرفى .. والأغلبية الصامتة » ، مع اختلاف فى المقال الثانى ، بنسبة الصفة إلى الفائدة . ويقصد الدكتور / سعيد بالأغلبية الصامتة — نصاً — « .. قطاعات كبيرة من المجتمع تتوقف معيشتها على الحصول على دخل ثابت ومضمون لا يتغير من عام إلى آخر بتغير الأربحية ولا يتلاشى بفشل المشروع » . وهم ، فى نظره ، « .. أكثر من ثمانين فى المائة من المدخرين » ، (المقال الثانى) . كما أشار فى متن مقاليه إلى أن ماذكره بخصوص مبادىء وبديهيات الاقتصاد ، ودور سعر الفائدة فى الادخار والاستثمار .. هو رأى « جمهور الاقتصاديين » — رغم خلافهم واختلافهم الشديدين ، كما سأشير فيما بعد ، حول العوامل المحددة لسعر الفائدة ، وحول جدوى هذه الأداة ، ومدى فعاليتها ، خاصة فى الدول النامية . وأنا أتفق — إلى حد ما — معه فى النقطة الثانية ، وأختلف — إلى حد كبير — معه فى الأولى .

فأما اتفاقى ، فيتأسس — واقعياً — على أن جمهور الاقتصاديين تربى فى حضن المدارس الوضعية الحديثة — خاصة الغربية — فى الاقتصاد ، وترعرع على أدبياتها ، وشب على سلوكياتها فى أرض الواقع . وكنت — أنا — منهم . ومن ثم ، فلا توجد مشكلة فى اتفاقهم — إن وجد أصلًا . كما لا يعد هذا الاتفاق — وهذا هو المهم — حجة تُحسب ضد ثوابت الإسلام ، بل هى بالقطع ضد هذا الجمهور من الاقتصاديين . فالإسلام لا يُعرف بالرجال ، وإنما يُعرف الرجال بالإسلام .

ولا يمكن أن يكون الاقتصاد الوضعى حاكماً لثوابت الشريعة فى الاقتصاد ، ولكن ، على العكس من ذلك ، يجب أن تكون الحاكمية — فى الاقتصاد وفى غيره — لشريعة الله .

ولا يعنى ذلك الانغلاق على أنفسنا ، بعيداً عن التراث الإنسانى الذى أسهمنا اسهامات أصيلة فى إثرائه وتطوره . بل ، العكس — يقيناً — هو

الصحيح . فالإسلام ، والاقتصاد الإسلامى كجزء منه ، يتعامل مع التراث الإنسانى بفكر مفتوح تماماً . فلسنا فى حاجة إلى « أسلمة » الكثير من المبادىء والسلوكيات التى قد ينهل منها الاقتصاد الإسلامى ، على أساس أن « الأصل فى الأشياء الإباحة » ؛ وأن « الحكمة ضالة المؤمن » ، طالما لا تصطدم بنص إسلامى صريح ، أو موقف إسلامى مستقر ، أى طالما لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً ؛ وأن هذه بضاعتنا رُدت إلينا » .

وعليه ، فالإسلام يحث المجتمع المسلم على الأخذ بالأسباب فى حدود الاستطاعة . وهذا يعنى الأخذ بأحدث ما ابتكره العقل البشرى : من تنظيمات وطرائق فنية ، وأساليب ووسائل تكنولوجية ، وصيغ وإجراءات إدارية ومؤسسية ، بما يتفق مع طبيعة وخصائص الإمكانات الإنتاجية للمجتمع ، وبما يكفل التعامل « المناسب » والكفء والفاعل مع « الأشياء » . بهدف إعمار الأرض ، وتقدم المجتمع .

أما اختلافى ، فيقوم على حقيقة أن « الأغلبية الصامتة » ليست هى ما قصدها الدكتور / سعيد ، وإنما هى ــ فى قصدى ــ الأغلبية التى استقر فى يقينها ثوابت الإسلام ، وَتَفَهَّمَ عقلُها متغيراته ، وثَبَتَ فى وجدانها حُرْمة الربا ، ووقر فى قلبها حُرْمَة الفوائد المصرفية . ولكنها فى العمل حائرة ــ من حاجة أو ضرورة أو شهوة ــ ومتخبطة ــ من تغييب مقصود وتغريب مخطط وإعلام مشوه ــ بين فتاوى المفتين وفتاوى قلوبها . وهى أشد حيرة وتخبطاً الآن بالنسبة للخلاف الأخير الدائر بين مشيخة الأزهر الشريف ، ودار الإفتاء المصرية ، ولجنة الشئون الدينية بمجلس الشعب ، حول موضوع محسوم أصلاً من فقهائنا القدامى ، ومقطوع به فعلاً من فقهائنا المحدثين بفتاوى متواترة من علماء أجلاَّء ــ فرادى وجماعات ــ على مدى ما يقرب من ثمانين عاماً . ولقد بلغت هذه الفتاوى أكثر من ثلاثين فتوى ، ابتداء بفتوى فضيلة الشيخ بكرى الصدفى ــ مفتى الديار المصرية (١٣٢٥ هـ ، ١٩٠٧ م) ، وانتهاء بفتوى مجمع الفقه الإسلامى برابطة العالم الإسلامى (١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٥ م) .

فعن هذه الأغلبية الصامتة أكتب ، وعن آمالها وآلامها تدور مساهمتى . تلك الأغلبية التى قامت — أساساً بسبب تحرجها من التعامل مع المؤسسات النقدية القائمة ، ولأسباب أخرى معروفة ، ترتبط بالثقة والخدمة الجيدة والعائد الدورى المرتفع وضريبة التركات (الملغاة) وحملات الإعلان والدعاية والإعلام ،.. إلخ — بصناعة ظاهرة شركات توظيف الأموال ، بجانب العديد من الأنشطة الاستثمارية الأخرى . ولقد أدت هذه الأغلبية ، من خلال دعمها المادى المستمر ، إلى « عملقة » هذه الشركات فى سنوات قليلة تعد على أصابع اليد الواحدة . ثم أخيراً تحولت هذه الظاهرة — بالحق أو بالباطل ، لأن أحداً لا يستطيع أن يجزم برأى ، بسبب عدم وجود « معلومة صحيحة » يُعتمد عليها حتى الآن لدى أى جهاز رسمى أو غير رسمى حول حقيقة حجمها وتفاصيله المختلفة — إلى كارثة ، أضرت أساساً بالمودعين ، ولوثت لفترة ليست بالقصيرة مناخ الاستثمار كله فى مصر . وتلك قضية أخرى ، تحتاج إلى دراسة متأنية وشاملة ومستقلة .

وعليه ، كان عنوان مساهمتى : حول الفوائد المصرفية — من الأغلبية الصامتة إلى جمهور الاقتصاديين . فأغلبيتى الصامتة ليست بالقطع أغلبية الدكتور / سعيد ، وإن كان « جمهور الاقتصاديين » — إلى حد ما — هو نفسه ما قصده .

ودون تضحية بجوهر الموضوع الذى طرحه الدكتور / سعيد ، ودون إخلال بتفصيلات عرضه وجمال تركيبه ودقة تنظيره وخطورة تحذيراته ، تمثل وتركز التحليل الذى قدمه فى محاولة إثبات أن « سعر الفائدة » هو « السعر الاستراتيجى » فى النظام الاقتصادى المعاصر . فهو « الجهاز العصبى » للنظام المصرفى ، وهو « الركيزة الأساسية » لإدارة النظام النقدى ، وهو العامل « المؤثر » فى المدخرات ، وهو « الفرازة » التى تضمن انتقاء أكفأ المشروعات ، وهو الذى سيخلصنا من مزيد من المديونية الخارجية وبالتالى من التبعية ، وهو -أخيراً — الذى سيضمن أكفأ استخدام للموارد عن طريق أمثل توزيع لها ، وبالتالى تتحقق « عمارة الأرض » وتتم مقومات « القوة

الاقتصادية » . وبهذا التحديد والحسم ، تعد هذه الأداة قَدَراً محتوماً ، وقضاء غير قابل للرد ، كتبه « جمهور الاقتصاديين » على النظام الاقتصادى المعاصر .

وإذا ما حاول أى نظام قائم ، وبالذات النظام المصرى ، الفكاك منه ، فسيقع — لا محالة — ظلم فادح على « دائن » القرض الحسن بسبب انخفاض قيمة النقود ، وسينهار النظام المصرفى ، ويشل النظام النقدى وتتوقف إدارته الرشيدة ، وتتلاشى المدخرات فى اكتناز « تحت البلاطة » و « تسرب إلى الخارج » مما يعرض الاقتصاد المتمرد على هذا القَدَر إلى الاضطرار إلى مزيد من « المديونية الخارجية » لتمويل العملية الاستثمارية — على أساس سعر الفائدة . فلا مخرج منه إلا إليه . كما أن هذه المحاولة ، الفاشلة حتماً ، ستؤدى إلى « هدر اقتصادى » ، لأن « إلغاء الفائدة يعنى أن رأس المال ... يصبح فى حكم المال المباح كالهواء » ، ويعنى فوضى فى اختيار المشروعات ، حيث « لا تتجه القروض بالضرورة إلى أعلى المشروعات إنتاجية وإنما أعلاها صوتاً أو أكثرها نفوذاً » . وفى النهاية ، سوف تعم « الفوضى الاقتصادية » ، وتهدد عملية « التنمية الاقتصادية وإعمار الأرض والقوة الاقتصادية » ، ويزداد الفقر كفراً ، وتتعمق « التبعية » . وفى ختام عرضه ، يحذرنا الدكتور / سعيد — بالنص — « ... إذا سرنا فى طريق إلغاء الفائدة ، فإننى أخشى أن تكون هذه هى نهاية الاقتصاد المصرى . وهذه نتيجة يعلم الله أننى لا أقولها فى خفة أو عجلة ، ولكنها مسألة واضحة أمامى وضوح الشمس . وقد أعذر من انذر » .

وحتى تكتمل صورة التحليل محل العرض ، وقبل أن أبدأ فى سرد مساهمتى ، أود من باب التوكيد ، وليس من باب الإطناب والتكرار ، أن أسجل حقيقة أن الدكتور / سعيد بدأ مساهمته بتأكيد أن « جمهور الاقتصاديين » يرى « .. أن سعر الفائدة يؤدى وظيفة حيوية فى النظام الاقتصادى المعاصر ، وأن إلغاءها بدعوى أنها تندرج تحت الربا المحرم يعود بأوخم العواقب وأفدح الأضرار على الأمة الإسلامية » . ثم شددَّ على أن هذا الجمهور يعتقد أن « الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المعاصر تختلف

كل الاختلاف عن ظروف الماضى » . وأخيراً قطع بأن « المجتمع الإسلامى الأول لم يكن يعرف شيئاً اسمه » : « النظام النقدى » ، أو « النظام المصرفى » ، أو « البنك المركزى » ، أو « التراكم الرأسمالى » ، أى عملية الادخار والاستثمار . ثم ، انتهى ، كما بدأ ، مؤكداً أن « هذه الأشياء » ، اللصيقة بالنظام الاقتصادى المعاصر والحيوية لسيره ، مرهون وجودها بوجود « سعر الفائدة » ، وأن غياب هذا السعر معناه الدمار والفناء .

وأخيراً ، رفض الدكتور / سعيد الربح كبديل لسعر الفائدة ، فأكد « أن هناك من يقول إن الربح يقوم مقام الفائدة ويؤدى نفس الوظائف التى تؤديها . ويشير أصحاب هذا الرأى إلى ما يعتبر فى نظرهم النظام الاقتصادى الإسلامى ، الذى يعتمد على معاملات بريئة من الربا المحرم مثل المشاركة أو المرابحة والمضاربة » . وقبل أن يتبين أن هذه « المقابلة » تنطوى على مشكلة تعريف ، خاصة بالربح فى المفهومين الإسلامى والوضعى ، اعتبر « أن هذا كلام لا يحتمل التمحيص من الناحية الاقتصادية » ، وراح يدلل ، باستخدام « أوليات علم الاقتصاد » وتعريفاته لعوائد عناصر الإنتاج ، أن هذا الكلام يعنى أن يصبح عنصر رأس المال بلا تكلفة . « وهذا يؤدى إلى انهيار الركن الأساسى لفكرة التوزيع الأمثل للموارد » . هذا ، وإن كان الدكتور / سعيد قد عاد ، وهو بصدد تحديد أغلبيته الصامتة وحَصْرِها فى الباحثين عن « دخل ثابت مضمون » لأموالهم ، وترك مساحة محدودة للاستثمار الإسلامى فى خريطة الأدوات الاستثمارية ، التى يستحوذ وفقاً لها سعر الفائدة الثابت على نصيب الأسد من الأموال القابلة للاستثمار . فبعد أن عدَّد أنواع الأدوات الاستثمارية وفقاً للآجال الزمنية على أساس سعر الفائدة الثابت ، قال : « وهناك إلى جانب ذلك أدوات المضاربة والمرابحة التى لا تحمل دخلاً ثابتاً ، ولكنه دخل متغير بحسب نجاح المشروعات الاستثمارية أو فشلها » . وبالرغم من هذا الإقرار ، ولا أقول الازدواجية أو حتى التناقض ، يظل — عند الدكتور / سعيد — سعر الفائدة الثابت : أساس الاستخدام الاكفأ للموارد ، ومحرك النشاط الاقتصادى ، وقوة دفع عجلة التنمية ، ومن ثم ، عصب النظام الاقتصادى المعاصر .

وبعيداً ، بقدر الإمكان الإنسانى ، عن التعقيدات النظرية ، والعموميات الغامضة ، والتسطيحات غير المفيدة ، والمجادلة من أجل المجادلة ؛ واقتراباً من « واقع » الأشياء ، و « هموم » الناس ، و « تطبيقية » المفاهيم ، و « عملية » الأدوات ، و « ذرائعية » النظم ، أحاول — بعون الله وتوفيقه — ، أن أوجز مساهمتى فى النقاط الرئيسية التالية :

١ — لا جدال فى أن حاضر أى نظام اقتصادى يختلف عن ماضيه ، ولا جدال أيضاً فى أن « المجتمع الإسلامى الأول » لم يكن يعرف شيئاً اسمه « النظم النقدية والمصرفية » وإطاراتها التنظيمية ، بمصطلحات وتعريفات اليوم . ولكن ، من المسلم به ، فى الوقت ذاته ، أن النظام الإسلامى ، كأى نظام ، له ثوابته التى تعد بمثابة الأصول والجذور ، وله متغيراته التى تمثل التفصيلات التى تتشكل وتتغير بفعل ظروف الزمان والمكان ، وتدور مع المصلحة « المعتبرة شرعاً » وجوداً وعدماً . ومن المسلم به أيضاً أن « النقود والبنوك » من المتغيرات — فى أى نظام — ، وتطورها التاريخى الكبير عبر الزمن والمكان خير شاهد على ذلك .

فمثلاً ، « البنك المركزى » لم تعرفه البشرية وفى صورته الأولية ، إلا فى نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادى . وهو « بنك ريكس » السويدى . ومع ذلك ، يعتبر « بنك انجلترا » بنك الإصدار الأول ، الذى تولى « وظائف » البنك المركزى ، ويرجع إليه الفضل فى عملية تطوير وتحديث أساسيات « الفن المصرفى المركزى » . ولقد أنشىء هذا البنك فى نهاية القرن السابع عشر ، ولكن لم تكتمل — كما هو معروف — وظائفه وأدواته فى التحكم فى الائتمان ، إلا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وبالتأكيد ، يختلف « البنك المركزى » ، من حيث نطاق مسئولياته ، وعدد وفعالية أدواته ، ومن حيث خصائصه التنظيمية ، وعلاقته بالسلطات العامة من تجربة لأخرى ، ومن فترة لأخرى — بالنسبة لكل تجربة ، وذلك بسبب اختلاف النظم النقدية والمصرفية والاقتصادية السائدة .

ومن ثم ، لا نستطيع أن نحرِّم على النظام الإسلامى الأخذ بمستحدثات

العصر تبعاً لمستجداته ، بدعوى — وهذا ، للحق ، لم يقله الدكتور / سعيد — **أن المجتمع الإسلامى الأول لم يكن يعرف هذه النظم والمؤسسات . فهى — كما أشرنا — من المتغيرات** . ولا يمكن ، بداهة ، « محاكاة » الأسلاف **حرفياً فى تفصيلات مواقفهم السلوكية** ، لاستحالة ذلك أصلاً وعملاً . كما لا **نستطيع ، بالقوة نفسها ، أن نضع** شرطاً مسبقاً كثمن ، أو مبرر ، للأخذ **بهذه المستحدثات ، مؤداه أن نتخلى** عن ثابت من ثوابت النظام بدعوى أن **هذه النظم والمؤسسات المستحدثة لا** يمكن أن تعمل بكفاءة ، أو حتى أصلاً ، **إلا من خلال أداة « سعر الفائدة »** — وهذا ما أظن أن الدكتور / سعيد قد قاله بوضوح .

وعليه ، بعبارة أكثر تحديداً ، لا أعتقد أن المدخل لهذه القضية هو : أن على المجتمع الإسلامى المعاصر ، الذى لم يعرف أسلافه هذه المستحدثات ، وهو مضطر لها لكى يلحق بروح وركب العصر ، أن يأخذها « كحزمة واحدة » بكل ما فيها ، حتى ولو كان فى ذلك إسقاط واضح لثوابته . وإنما أزعم أن المدخل المنطقى والعادل — فى نظرى — يتمثل فى التساؤل أولاً عن ضرورة وفعالية « سعر الفائدة » فى الأنظمة الاقتصادية المعاصرة ، ومنها النامية ؛ وثانياً عن إمكانية أخذ النظام الإسلامى بهذه المستحدثات دون حاجة إلى « سعر الفائدة » . وهذا ، ما سأحاول تناوله ، فيما يلى من نقاط .

٢ — ليس هذا مكاناً مناسباً لسرد « ما هو معروف »، وممتع ذهنياً ، من خلافات جذرية واختلافات عميقة بين « جمهور الاقتصاديين » حول : تعريف ، وتحديد ، ونظريات « سعر الفائدة » ، ناهيك عن دورها وآثارها فى النشاط الاقتصادى . ولا يجوز أن نقول ، كما قال بعضهم ، بعدم وجود هذا « الفيل الأبيض » إلا فى مخيلة الحالمين ؛ أو نؤكد ، كما فعل البعض الآخر ، بعدم وجود الفائدة كعنصر تكلفة فى « الاقتصاد المسير » . ثم نمنطق ، دون تبرير ، بالقول بأنها بمثابة قطة سوداء فى حجرة حالكة الظلام ، أعيت الباحثين عنها بلا جدوى ، لأنها ببساطة غير موجودة أصلاً فى هذه الحجرة .

كما لا يجوز أيضاً أن نقول ، كما قال البعض ، بأن سعر الفائدة — كثمن ،

أو « إيجار » ، للنقود ، التى لا تعد اتفاقاً عنصراً من عناصر الإنتاج ، يتحدد « إدارياً » من قبل السلطات النقدية ، إما مباشرة أو من خلال التحكم فى الكتلة النقدية — هو « أصل » الأشياء ، لدرجة اعتبار « كل» عائد من عوائد عناصر الإنتاج صورة أو أخرى من « الفائدة » ؛ أو نشدد ، كما فعل البعض الآخر ، على أن « كل » أجزاء الدخل يمكن اعتبارها « فوائد » على قيم الملكية وعلى القيمة الرأسمالية للإنسان . فهذا تعميم ، بلغة الدكتور / سعيد ، « لا يحتمل التمحيص » .

ولكننا ، أمام هذين النقيضين من العدم والوجود ، ووسط ركام أو غابة التناقضات الخاصة بدوافع وأسباب وجود « سعر الفائدة » ، نسلم بوجود هذا « السعر » على أرض الواقع « المريض » — قوياً فى الاقتصاديات الرأسمالية ، وعلى استحياء « أيديولوجى » فى الاقتصاديات الاشتراكية ، وبضعف شديد فى الاقتصاديات النامية . وكانت نتيجة هذا الوجود ، ولأسباب أخرى ، انتشار مرض « الانكماش التضخمى » فى كل هذه الاقتصاديات بدرجات مختلفة ، وبصور ظاهرة أو مستترة ، كدليل واضح لسوء تخصيص واستخدام الموارد ، وكمؤشر ، لا يُخطىء ، عن « عدم الاستقرار » النقدى والمالى والاقتصادى . مما أدى ، بصفة عامة ، بالتالى إلى حالة من الشلل المتزايد فى نشاط الوحدات الإنتاجية ، وظلم فادح بأغلبية المتعاملين ، وتهديد حقيقى لعملية التراكم الرأسمالى ، وتعويق مشاهد لحركة النمو وعملية التنمية .

وبعيداً عن مثالية « باريتو » ونموذج « المنافسة الكاملة » القائم على حالة « التيقن التام » ، يرى جمهور من الاقتصاديين أن سعر الفائدة لا يعتبر ، على المستوى العملى ، أداة فعالة لتخصيص الموارد بصفة عامة ، والأموال القابلة للإقراض لغرض الاستثمار ، على وجه الخصوص . بل العكس تماماً هو الصحيح . فلقد توصل ، مثلاً ، « كونراد » و « جونسون » ، على أساس دراسات ميدانية ، إلى حقيقة أن رأس المال — فى الاقتصاديات المعاصرة — قد أسيىء ، إلى حد خطير ، تخصيصه — أساساً بسبب سعر الفائدة — بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات . فالفائدة أداة رديئة ومضللة فى

تخصيص الموارد ، **تتحيز** بصفة رئيسة للمشروعات الكبيرة على أساس « **افتراض** » — **غير مدروس** — بجدارتها الائتمانية ، وتعزز هذه الأداة ، بالتالى ، **الاتجاهات الاحتكارية** .

فالمشروعات الكبيرة ، بحجة ملاءتها ، تحصل — فى الواقع — على قروض أكبر ، **بسعر فائدة أقل** . بينما العكس تماماً يحدث بالنسبة للمشروعات **المتوسطة والصغيرة** ، التى يمكن أن تكون ذات إنتاجية أعلى ، وكفاءة أكبر ، وملاءة **أفضل** . **فتحصل** هذه المشروعات على قروض أقل بكثير من احتياجاتها ، **وبأسعار فائدة أعلى** بكثير من طاقتها . وعلى هذا الأساس ، وبدون دراسات جادة تُذكر فى ظل نظام الفائدة الثابت والمضمون ، لا تنفذ الاستثمارات الأعلى جدوى والأكثر إدراراً للعائد (المتوقع) ، بسبب عدم القدرة على التمويل ، الذى يذهب إلى مشروعات أقل إنتاجية ، بل وأقل حاجة — نسبياً — إلى التمويل الخارجى . ولكنها ، بلغة الدكتور / سعيد ، وعلى عكس ما ذهب إليه ، « أعلاها صوتاً أو أكثرها نفوذاً » .

بل أكثر من ذلك ، أكدت بعض الاستقصاءات — التى أجراها « ميد » و « أندروز » — أن رجال الأعمال يعتقدون أن سعر الفائدة ليس عاملاً يُذكر فى تحديد مستوى الاستثمار . أى أن الطلب على الاستثمار يعد « غير مرن » بالنسبة لسعر الفائدة ، لسببين : الأول ، كون سعر الفائدة يمثل نسبة ضئيلة من نفقة إحلال الاستثمار الجديد ، خاصة فى حالة التقادم السريع ؛ و الثانى ، اعتماد كثير من المشروعات على التمويل الذاتى ، مما يجعل أثره ، كنفقة ضمنية على المال المستثمر ، محدوداً .

وبالنسبة لعرض الأموال القابلة للاستثمار — أى الادخار — يرى جمهور من الاقتصاديين المعاصرين ، مع « كينز » ، أنه « غير مرن » ، عادة ، لسعر الفائدة . وتشير الدلائل الإحصائية إلى عدم وجود ترابط إيجابى كبير بين الفائدة والادخار . ويؤكد « ساموِلسن » ذلك بقوله : إن بعض الناس يقل ادخارهم بدل أن يزيد ، حينما تزيد أسعار الفائدة ، وأن كثيراً من الناس يدخرون المبلغ نفسه تقريباً بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة وأن بعض

الناس يميلون إلى خفض استهلاكهم إذا وُعدوا بأسعار أعلى . ثم يستطرد قائلاً : « إن المبادىء الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تعطينا تنبؤاً حاسماً ؛ فكل الدلائل توحى بأن مستوى الفائدة يميل فى قرارى الاستهلاك والادخار إلى إبطال تأثير كل منهما على الآخر » .

وحتى لو افترضنا ترابطاً إيجابياً كبيراً بين الفائدة والادخار ، أى وجود تفضيل زمنى إيجابى قوى لدى جمهور المستهلكين ، كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين ، فإن إصرار « الأغلبية الصامتة » ــ عند الدكتور / سعيد ــ على الفائدة الثابتة المضمونة يُعد ، فى الاقتصاديات التى يتحدد فيها سعر الفائدة تحكمياً وعشوائياً ، وتتعرض لموجات تضخمية متصاعدة ، أمراً غير منطقى وغير مفهوم . لأن هذا يعنى ببساطة : إصرار هذه الاغلبية الغريبة على استمرار انخفاض ، إن لم يكن انهيار ، مستوى معيشتها ، نتيجة الأثر التآكلى المتزايد للتضخم على أموالها . فالسعر « الحقيقى » للفائدة (أى السعر الاسمى ناقصاً معدل التضخم) يصبح ، إن عاجلاً أو آجلاً ، سالباً ، وبمعدلات متزايدة خلال الزمن ، أى أن الأموال الحقيقية لهذه الأغلبية تتناقص باستمرار ــ من عام لآخر .

وليس الوضع أفضل حالاً إذا ما تغيرت أسعار الفائدة . إذ يقع الظلم نتيجة توزيع العائد بين المدخرين (المقرضين) والمستثمرين (المقترضين) ، والذى يتم من خلال الوساطة المالية للبنوك ، بسبب تغير أسعار الفائدة ، سواء بالارتفاع أو بالانخفاض . ومن ثم ، يؤدى ذلك ، فى النهاية ، إلى تباطؤ التكوين الرأسمالى .

ففى دراسة قام بها « ليبلنج » للتجربة الأمريكية ، وجد أن ارتفاع أسعار الفائدة كان مانعاً كبيراً من الاستثمار . ففى فترة الدراسة (١٩٧٠ ــ ١٩٧٨ م) ، بلغت مدفوعات الفوائد « ثلث » العائد الإجمالى على رأس المال ، مما أدى إلى تآكل فى « ربحية الشركات » . وترتب على ذلك هبوط نسبة رأس المال المخاطر فى التمويل الكلى (أى فى مجموع : الأسهم والقروض) ، وانخفاض التكوين الرأسمالى . وأدى هذا الانخفاض إلى دخول

الاقتصاد الأمريكى فى « دورة » نزولية ، من انخفاض فى الإنتاجية ، أدى إلى انخفاض فى القدرة على تعويض التكلفة المرتفعة لرأس المال المقترض ، مما ترتب عليه انخفاض جديد فى الربحية ، وانخفاض متزايد فى معدل التكوين الرأسمالى .

والعكس تماماً صحيح ، من حيث الأثر لأسعار الفائدة المنخفضة على عملية التكوين الرأسمالى . هنا ، يقع الظلم أساساً على المدخرين الذين يوظفون أموالهم فى الإقراض . كما تشجع هذه الأسعار على الاقتراض للاستهلاك ، وعلى تدنى نوعية الاستثمارات ، مما يعمل بالتالى على تخفيض معدلات الادخار الإجمالية ، ويؤدى فى النهاية ، كما أكد أحد تقارير « الجات » إلى سوء استخدام رأس المال ، وإلى هبوط مستمر فى معدل التكوين الرأسمالى .

وكأجراء مصحح للاختلالات الهيكلية (تضخماً أو انكماشاً) ، يتفق معظم الاقتصاديين على أن درجة فعالية سعر الفائدة « محدودة » ، خاصة فى حالة الكساد . فالسياسة النقدية والائتمانية ، باتفاق الاقتصاديين ، هى جوهر عمل البنك المركزى . وتعنى ببساطة عملية التحكم فى العرض الكلى للنقود ، أى كتلة أو كمية النقود فى المجتمع ، وذلك للتحكم فى الائتمان بما يتفق واحتياجات مستوى النشاط الاقتصادى « المرغوب فيه » . ويتم ذلك من خلال تسهيل وتشجيع الحصول على القروض ، خاصة قصيرة الأجل ، فى حالة الانكماش ، وتقييد وعدم تشجيع منح هذه القروض فى حالة التضخم ، من خلال تغيير سعر الفائدة . ويتم هذا التغيير بطريق مباشر ، أى « سعر البنك » ، وهو سعر الفائدة الذى يقرض البنك المركزى على أساسه مجتمع البنوك ، أو بطريق غير مباشر ، من خلال أدوات — كمية ونوعية ومعنوية — أخرى معروفة . و « محدودية » فعالية هذه السياسة — عملياً — فى التأثير على حجم ونوع الائتمان ، وبالتالى مستوى النشاط الاقتصادى ، ترجع ، فى حالة التضخم ، إلى أن العائد من الائتمان ، فى صورة استثمارات مربحة ، أكبر نسبياً من سعر الفائدة . ومن ثم ، يعد سعر الفائدة غير كاف ، كعنصر تكلفة ، للحد من التوسع فى الائتمان . أما فى حالة الانكماش ، فهى أكثر وضوحاً . ويرجع ذلك إلى أن كافة المتعاملين من بنوك وأفراد ومشروعات لا يتوافر لديهم

الحافز على الاقتراض ، وهو إمكانية تحقيق ربح فوق تكلفة الائتمان ، فى هذه الظروف . ومن ثم ، لا يكفى أن يقدم البنك المركزى الائتمان بشروط مشجعة ، أو حتى « مجاناً » فى حالة كساد حاد ، لكى يقبل المتعاملون على استخدامه فعلاً . وكما يقول المثل الإنجليزى : يمكن أن تحضر الحصان إلى الماء ، أو تحضر الماء إلى الحصان ، ولكن لا يمكن أن تجبره على أن يشرب .

ويختلف الوضع كثيراً ، فى الواقع ، بالنسبة للدول النامية . إذ بالرغم من وجود نظم نقدية ومصرفية فى هذه الدول ، نجد أن كثيراً من الشروط الأساسية للفعالية المحدودة ــ أصلاً ــ للسياسة النقدية والائتمانية إما غائبة تماماً ، أو متوافرة بصورة بدائية . ومن ثم ، تعد « محدودية » فعالية هذه السياسة أشد حدة ووضوحاً فى هذه الدول . فالمشكلة هنا ، باتفاق الاقتصاديين ، ليست بالقطع مشكلة نقدية ، وإنما مشكلة هيكلية . فما تحتاج إليه هذه الدول ليس زيادة فى الإنفاق النقدى لكى تخرج من ركودها المزمن ، وإنما إحداث تغيير هيكلى فى العملية الإنتاجية عن طريق التنمية . فالقضية هنا ليست قضية « طلب » بقدر ماهى أساساً مسألة « عرض » ، بمعنى العمل على رفع درجة استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة . وفى هذا الإطار ، يمكن للسياسات النقدية والمالية والتجارية الرشيدة ، كما سنشير فيما بعد ، وليس عن طريق سعر الفائدة ، أن تلعب دوراً مفيداً فى هذه العملية .

فمن حيث آثاره السلبية على عملية التكوين الرأسمالى ، وعدم فعاليته فى معالجة الاختلالات التضخمية والانكماشية ، يُعد سعر الفائدة ، فى رأى عدد ليس بالقليل من الاقتصاديين ، من أهم عوامل « عدم الاستقرار » فى الاقتصاديات المعاصرة . فلقد تساءل « فريدمان » ، فى بداية الثمانينات عن : أسباب السلوك الطائش الذى لم يسبق له مثيل للاقتصاد الأمريكى . ورد على تساؤله بقوله : « إن الإجابة التى تخطر على البال هى السلوك الطائش المساوى له فى أسعار الفائدة » . فالتقلبات فى سعر الفائدة تؤثر مباشرة فى سوق الاستثمار ، فيسوده قدر كبير من الشكوك ، مما يجعل من الصعب اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل بثقة ، أو التخطيط الجيد لمستقبل الأعمال . ويرجع

« سيمونز » السبب الأساسيّ للكساد العالمى العظيم فى الثلاثينات إلى : « تغيرات الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتمانى غير مستقر » . وأكد على اعتقاده بأن خطر الاضطراب الاقتصادى يمكن تفاديه إلى حد كبير ، إذا لم يتم اللجوء إلى الاقتراض ، ولاسيما الاقتراض قصير الأجل ، وإذا ما تمت الاستثمارات كلها فى شكل تمويل ذاتى وبالمشاركة . وحول المعنى نفسه ، شدد « مينسكى » على حقيقة أن قيام كل مشروع بالتمويل الذاتى لرأسماله العامل ، والتخطيط الرشيد لاستثمار أرباحه غير الموزعة ، يفرز نظاماً مالياً قوياً . ولكن لجوء المنتجين إلى التمويل الخارجى عن طريق الاقتراض ، يعرض النظام لعدم الاستقرار .

ولقد تجسدت هذه الحقائق فى السبعينات . فعندما ارتفعت أسعار الفائدة خلال هذه الفترة ، انخفضت نسبة الاستثمار الثابت المحلى الإجمالى من الناتج المحلى الإجمالى للدول الغربية ، كما انخفض بصفة عامة معدل النمو الدولى .

وعليه ، كان الأداء الاستثمارى الضعيف — لتآكل ربحية المشروعات بسبب ارتفاع أسعار الفائدة — هو العامل الرئيسى للنمو البطيء المشاهد خلال الفترة . وهذا، يؤكد ، فى رأى الكثير من الاقتصاديين ، أن « الربح » ، وليس « الفائدة » ، هو المحرك الأساسى لديناميكية الإنتاج والنمو فى الاقتصاديات الرأسمالية ، بل ، وفى « غيرها » من الاقتصاديات — وإن اختلفت المفاهيم والتعريفات والنظريات .

ولقد أيدت الدراسات التطبيقية هذا الرأى . إذ ثبت من هذه الدراسات وجود ارتباط إيجابى قوى بين مستوى الاستثمار ومستوى الأرباح . ويرجع ذلك إلى « الأرباح غير الموزعة » التى تتيح للمشروع تدفقاً نقدياً يساعده على التمويل الذاتى . ففى الولايات المتحدة ، خلال الفترة (١٩٧٧ — ١٩٨٠) ، ولدت الأرباح غير الموزعة ، بالإضافة إلى مخصصات استهلاكات الأصول ، فى الشركات المساهمة ، مورداً نقدياً داخلياً صافياً بلغ خمسة أمثال الأرباح الموزعة . ومن إجمالى الإنفاق الاستثمارى فى الشركات غير المالية ، فى عام ١٩٨٠ م ، والبالغ نحو (٢٩٩) بليون دولار ، كان النصيب النسبى للتمويل

الداخلى (٨٧ ٪) ، ونحو (٤ ٪) زيادة فى رأس المال . أما القروض ، فكان نصيبها الباقى ، أى (٩ ٪) فقط .

وعلى ذلك ، يمكن القول ، باطمئنان ، أن « الربح » هو القوة الأساسية الموجهة لقرارات المستثمرين ، ليس فقط كمعيار لجاذبية الاستثمار ، وإنما أيضاً لأنه مصدر تمويلى هام . ولقد أيدت نتائج دراسة قام بها « ميلر » ، على (١٢٧) مشروعاً ، هذا الرأى بشكل واضح ومباشر . إذ وجد أن (٧٧ ٪) من هذه المشروعات ، استخدمت مفهوم « معدل الربح » عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية .

وأخيراً ، يؤكد « تيرفى » أن السعر النقدى للفائدة ليس هو المتحكم فى الاقتصاد . فسعر الفائدة لا يصلح ، ولم يكن مناسباً ، لقرارات الاستثمار . وعليه ، يجب أن يحل محلة « سعر » الأصول الحقيقية الموجودة ، أو المستوى العام لأسعار الأسهم . ومن ثم ، يكون لدينا « نظرية عامة » تحتل فيها أسعار الأصول الحقيقية ، لا الأصول الورقية ، مركز الصورة أو الصدارة . إذن ، « الفرازة » الحقيقية ، إذا ما استخدمنا مصطلح الدكتور / سعيد ، هى « الربح » ، وليس « الفائدة » .

٣ ــ يعد العرض الرصين الذى قدمه الدكتور / سعيد عن عناصر الإنتاج وعوائدها بصفة عامة ، ورأس المال وسعر الفائدة على وجه الخصوص ، تحليلاً لا يختلف عليه اثنان من الاقتصاديين ، وفقاً للأدب الاقتصادى الغربى ــ رغم المقولة المشهورة بأنه ما إن وجد اثنان من الاقتصاديين إلا وكان هناك ثلاثة آراء ، على الأقل . فهذا التحليل ، كما قال بحق ، من « أوليات » النظرية الاقتصادية بعامة ، ونظرية رأس المال بخاصة .

ويعلم الدكتور / سعيد أن هذا التحليل يقوم على فرض « غير واقعى » زائد فى التبسيط ، من بين عدد من الفروض غير الواقعية الأخرى ، وهو فرض «التيقن التام»: «PERFECT FORESIGHT,(CERTAINTY)». وفى عالم غريب من اليقين ، تحدث أشياء غريبة تماماً . منها أن سعر الفائدة التوازنى يتطابق تماماً ودائما مع الإنتاجية الحدِّيَّة لرأس المال ، أو بلغة « سامولسن » و

« باتنكن » ، يتساوى سعر الفائدة مع معدل الربح ، « المتوقع تحقيقه — بالتأكيد » .

وعليه ، تأتى « منطقية » النتيجة التى توصل إليها الدكتور / سعيد ، باستحالة تصور حالة « سعر فائدة صفرى » عند التوازن فى عالم الواقع الذى يتسم بالندرة الشديدة فى رأس المال — خاصة فى مصر . لأن هذا ليس له إلا معنى واحد وهو — افتراض — أن رأس المال متوافر بلا حدود ، أى افتراض حالة «تشبع رأسمالى» CAPITAL SATURATION – «كالهواء». وحيث إنه ليس كذلك ، فلا مفر من بديل قائم ، وهو إمكانية التوازن الصفرى ، كما افترض « سامولسن » ، فى حالة ركود قاسى الشدة . وهذا هو ما عبر عنه الدكتور / سعيد بحالة الفوضى الاقتصادية فى استخدام رأس المال النادر ، « بزوال سعر الفائدة » . وهذا يؤدى لا محالة إلى الدمار والفناء .

وواضح — على الأقل عندى — أن هذا التحليل يخلط تماماً بين أمرين على طرفىْ نقيض ، وغاية فى الاختلاف والتميز ، وهما : « إلغاء سعر الفائدة » ، مع توافر بديل ، وهو « الربح » ؛ « والتوازن الصفرى لسعر الفائدة » . فهناك فرق شديد التحديد والوضوح بين الحالتين . فالاقتصاد الإسلامى ، لم يقم بإلغاء سعر الفائدة — على المستويين الفكرى والتطبيقى — ليعنى به هذا « التوازن الصفرى » ، وإلا كانت النتيجة فعلاً تبديداً واضحاً فى استخدام عنصر شديد الندرة ، وهو رأس المال . وإنما قدم « الربح » كمعيار يحكم هذا الاستخدام ، على أسس أكثر منطقية فكرياً ، وأكثر عدالة اجتماعياً ، وأكثر — وهذا هو المهم هنا — كفاءة اقتصادياً .

وإذا ما تخلصنا من — سلبيات — إسار الفكر الاقتصادى الغربى ، وأعدنا وأنعمنا النظر العلمى فى مُسَلَّماته ، سوف نكتشف فوراً أن إلغاء سعر الفائدة لا يعنى ، بتاتاً وأبداً ، أن رأس المال ليس له عائد ، ويقدم للمتعاملين بلا تكلفة . ومن ثم ، تصبح الأموال القابلة للاستثمار متاحة « مجاناً » ، فيصبح الطلب عليها « غير محدود » . وتكون النتيجة غياب « آلية » لمعادلة الطلب مع العرض ، توصلاً إلى توازن فى سوق رأس المال . ويحدث ، فى النهاية ، تبديد

رأس المال نتيجة الاستخدام غير الرشيد له ، ويعم ، بالتالى ، الخراب .

فرأس المال ــ إسلامياً أو غير إسلامى ــ بالقطع له « عائد » ، نظير اشتراكه الفعلى فى النشاط الإنتاجى . وهذا العائد ــ إسلامياً ــ ليس « فائدة محددة مسبقاً » ، وإنما « حصة » ــ نسبية شائعة ــ فى الربح ، بعد « نض » ، أى بعد تحقيق أو تسييل رأس المال ــ فعلاً أو حكماً . ولا أعتقد أن أحداً سوف يتمسك بالتقسيم الرباعى للعوائد ــ رغم وجوده ــ بحجة أنه « لا اجتهاد مع النص » فى الاقتصاد الوضعى . ولا أتصور أن أحداً سوف يصر على ظاهر « ألفاظ » العوائد المختلفة ؛ فالعبرة بمعانى الألفاظ ، لا بمبانيها ، كما يقولون . كما لا أظن أيضاً أن أحداً سوف يعترض على انسحاب صفة ومعنى « الربح » على عائد رأس المال المخاطر ، كما هو على العمل المخاطر (أى المنظم) ــ عنصر المخاطرة التقليدى . « فلا مشاحة فى الاصطلاح » ، أى التعريف . إذ إن كلاً من رأس المال والمنظم يتحمل ــ إسلامياً ــ مخاطر الاستثمار ، والربح بينهما ، بعد سلامة رأس المال ، بحسب الاتفاق ــ مع تفصيل لصيغ وأدوات الاستثمار الإسلامى ، ليس هذا مكانه .

وهذه الحصة فى الربح هى تكلفة عنصر رأس المال . ومن ثم ، يصبح « الربح » هو المعيار الذى يحكم تخصيص الموارد المالية . وهو « الآلية » التى تعادل الطلب على هذه الموارد والعرض منها . فكلما زاد « معدل الربح » المتوقع من استثمار جديد عن الربح المحقق فى النشاط الاقتصادى الذى يزمع الاستثمار فيه ، وفقاً لواقع « عدم التيقن » وعلى أساس الأولويات الإنمائية للمجتمع ، زاد عرض الأموال القابلة للاستثمار أمام المشروع المقترح ، وتم تنفيذه فعلاً . والعكس تماماً صحيح . فالربح المحقق يعد عاملاً حاسماً فى تحديد مدى نجاح المشروع الجديد فى ذات النشاط ، وفى قدرته على الحصول على المال المشارك والمخاطر . فصاحب المال ــ فطرياً ــ لا يستثمر حيث تكون الفائدة أعلى ، بل حيث يكون الربح أكبر . فالربح ، إذن ، وليس الفائدة ، هو الذى يمثل الندرة الحقيقية للمعروض من رأس المال ، ويضمن الاستخدام الكفء للموارد المالية المتاحة فى كافة الأنشطة الإنتاجية .

ولعل هذا ما يدعو — عملياً — إلى مزيد من تحرى الكفاءة فى استخدام رأس المال فى ظل النظام الإسلامى ، وذلك من خلال ضرورة بذل عناية أكبر بتقويم المشروعات ، بحيث تستبعد المشروعات ذات الجدوى المنخفضة . وليس الأمر كذلك ، فى حالة التمويل عن طريق القروض . فالمقرض لا يهمه سوى الفائدة ، ولا يسهم أصلاً فى مخاطر المشروع موضع التمويل ، بل يتحملها كلها — عملاً — المنتج المقترض (المنظم) . ومن ثم ، لا يهتم المقرض أساسا بإجراء تقويم شامل للمشروع ، على عكس ما يجب أن يفعل صاحب المال المخاطر . وعليه ، يمثل معدل الربح آلية لتخصيص الموارد أكثر فعالية وأكثر كفاءة من أداة سعر الفائدة .

ويظهر ذلك بوضوح فى ظل المؤسسات النقدية المعاصرة . فإذا ما اعتمدت البنوك معدل الربح كأساس للتمويل ، وفقاً لصيغ وأدوات الاستثمار الإسلامى العديدة والمتنوعة ، كان عليها أن تكون أكثر دقة وحذراً وموضوعية فى تقويم المشروعات . كما لا يتصور ، فى هذه الحالة ، تحيزها لصالح المشروعات الكبيرة وضد المشروعات المتوسطة والصغيرة ، كما هو الحال فى الوضع الراهن . فالمشروعات جميعاً تصبح على قدم المساواة . ولا يحكم اتخاذ قرار المشاركة إلا معدل الربح . فكلما ارتفع هذا المعدل ، كانت فرصة المشروع فى الحصول على التمويل — أو المشاركة فى التمويل — كبيرة . والعكس تماماً صحيح . وعليه ، لا يعد « معدل الربح » أكثر كفاءة فى تخصيص الموارد فقط ، بل أيضاً أكثر قدرة على الحد من الاتجاهات الاحتكارية .

وعلى أساس هذا المعيار ، يستطيع النظام الإسلامى — عملياً — تحقيق العدالة بين المدخِر (رب المال) والمستثمِر (المنظم) . إذ لا يحصل أى منهما على عائد ثابت ومضمون مسبقاً ، وإنما يشارك فى المخاطرة ، ويتحمل النتيجة — ربحاً كانت أم خسارة ، بحسب الاتفاق الذى يتحدد وفقاً لقوى سوق رأس المال . ومن ثم لا تعرف هذه العلاقة — الإنتاجية الصحية — ظلماً للمدخر ، كما هو الحال عند انخفاض الفائدة وارتفاع الربح ، أو ظلماً

للمستثمر ، عند حدوث العكس ، أى ارتفاع الفائدة وانخفاض الربح ، أو تحقق خسارة . وإنما تقوم العدالة بين الطرفين ، مما يؤثر إيجابياً على الادخار والاستثمار .

وفى ظل عدم توافر « عالم التيقن التام » ، لابد فطرياً أن يميل الإنسان إلى الادخار ، للاحتياط من ناحية ، وللعمل على رفع مستواه المعيشى فى المستقبل من ناحية أخرى . ولا يشذ المجتمع الإسلامى — على المستويين الفردى والكلى — عن هذه القاعدة ، سواء فى صورته « الأولى » ، أو فى أى صورة حالية أم مستقبلة ، وبصفة عامة ، هناك ترابط إيجابى بين الدخل والادخار . فكلما زاد الدخل ، أساساً نتيجة زيادة الأرباح ، زاد الادخار . ويزداد الميل للادخار فى ظل النظام الإسلامى بفعل « القيم » التى تدعو إلى « القوام » ، أى الاعتدال فى الإنفاق بعامة ، وبالذات الإنفاق الاستهلاكى . وتلعب « الزكاة » دوراً محورياً فى زيادة هذا الميل ، عن طريق محاولة الفرد زيادة مدخراته على الأقل بما يساوى ما عليه من زكاة ، وذلك للحفاظ على مستوى ثروته .

وبتحريم « الاكتناز » ، ومحاربته عن طريق « الزكاة » ، التى تجعل الأرصدة النقدية العاطلة تتآكل خلال الزمن ، وبتحريم « الربا » و « الغَرَرْ » ، وبالتالى منع تثمير المال وتنميته من خلال أبشع صور أكل أموال الناس بالباطل ، وبتحريم « الاحتكار » ومحاربة كافة الممارسات الخاطئة — بوسائل عملية — فى الإنتاج ، وبتأكيد قيمة « العمل المنتج » ورفعه إلى مرتبة « الجهاد » وجعله جزءاً من العبادة بالمعنى الواسع ، فَتَحَ النظام الإسلامى الباب واسعاً لاستخدام مدخرات المجتمع فى استثمارات حقيقية ومربحة ، وفقاً لنظام المشاركة فى الربح والخسارة ، بديلاً عن نظام المداينة بفائدة .

وفى ضوء الارتباط الإيجابى القوى بين معدل الربح والاستثمار ، ولأهمية الأرباح — وبالذات غير الموزعة — فى التمويل الاستثمارى ، قدم النظام الإسلامى العديد من الصيغ والأدوات الاستثمارية ، القائمة على : عقود المشاركة ، وعلى رأسها عقد الشركة — بكل أنواعها — ، وعقد المضاربة ؛

وعقود البيوع ، وعلى رأسها عقد المرابحة ــ بأنواعه ــ ، وعقد السَّلَمْ . كما أمكن ، ويمكن ، استحداث الكثير من الصيغ والأدوات الاستثمارية ، على أساس فكرة « العقود غير المسماة » ، أى التى لم يقل بها علماء السلف ، ولكنها تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية : كالتمويل التأجيرى ، والبيع التأجيرى ، والأسهم وصكوك التمويل أو الاستثمار الإسلامية ، المختلفة القيم والآجال ودرجات المخاطرة ، بما يتمشى ورغبات المتعاملين ، بما فيهم الأغلبية الصامتة عند الدكتور / سعيد .

وعلى أساس هذه الصيغ والأدوات المستحدثة نتيجة إحلال التمويل بالمشاركة محل المداينة بفائدة ، يلعب الجانب المؤسسى ــ من بنك مركزى ، وبنوك استثمار وأعمال ، وشركات استثمار وتمويل ، وشركات تكافل وتأمين إسلامى ، وحركة تعاونية ، وسوق أوراق مالية دوراً أساسياً فى توجيه عمليات الاستثمار ، بما يكفل تحقيق نمو متزايد فى معدلات التراكم الرأسمالى ، ويحقق بالتالى أولويات وأهداف المجتمع . وبالرغم من اختلاف آليات النظم النقدية والمصرفية فى الاقتصاد الإسلامى عنها فى الاقتصاديات الأخرى ، وبدون الدخول فى تفاصيل هامة ليس هذا مكانها ، سيظل البنك المركزى « عمدة » الجهاز المصرفى : كبنك لإصدار النقود ، وبنك للبنوك وممولها الأخير ، وبنك للحكومة ، وبنك التحكم فى كمية النقود .

ففى ظل النظام الإسلامى ، يستخدم البنك المركزى أدوات سياسة نقدية تتفق مع منهج التمويل بالمشاركة . ومن ثم ، يتركز عمله أساساً فى التحكم فى عرض النقود ، بما يتفق والاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادى وعملية تنميته خلال الزمن ، أى بما يحقق أقصى قدر من الخدمات التبادلية مع ثبات « نسبى » فى قيمة النقود . وهنا ، يكون من أوجب مهام البنك المركزى أن يتابع معدل التغير فى الأسعار ومعدل النمو فى الإنتاج للتأكد من وجود مبرر حقيقى ــ فى صورة زيادة فى الإنتاج ــ لإصدار نقدى جديد . أو بمعنى آخر ، يجب على البنك المركزى أن يتأكد ــ بقدر الإمكان ــ من أن أى توسع نقدى يقوم به ، لن يؤدى إلى تضخم سعرى يلغى آثاره على حجم

الأرصدة الحقيقية . وفى هذا الصدد ، وبجانب إشراف وتفتيش مصرف رشيد ، يكون للبنك المركزى ، من بين وسائل أخرى ، سلطة إصدار التوجيهات لمجتمع البنوك بشأن الأغراض التى يمنح التمويل فيها ، وسقوفه ، والأرصدة النقدية التى يتعين الاحتفاظ بها ، ونسبة ونوع الضمان الذى يجب الحصول عليه .

وفى حالة تمويل الإنفاق الحكومى ، يتعين أن يكون هذا التمويل من مصادر حقيقية. وهذا يعنى أنه لا مجال — فى ظل هذا النظام — لأسلوب تمويل الحكومة لنفقاتها بالعجز — عن طريق الإصدار النقدى أو الاقتراض من الجهاز المصرفى . وإنما تعمل الحكومة من خلال سياسة مالية رشيدة ، ومؤسسة الزكاة ، على تدعيم السياسة النقدية ، عن طريق زيادة إيراداتها من مشروعاتها — الاقتصادية ومقابل بعض خدماتها ، وبإحلال « التوظيفات » المالية الإسلامية — التى تؤخذ من فضول الأغنياء — محل الضرائب أو المكوس ، ثم أخيراً « القرض الحسن » . ومن ثم ، لا مجال إلى اللجوء إلى الاقتراض بفائدة داخلياً أو خارجياً . وإذا ما دعت الحاجة إلى التمويل الخارجى — وقد تنشأ فعلاً — فليكن ذلك على أساس منهج المشاركة ، مع الدول الإسلامية « ذات الفائض » ، أولاً ، ثم مع بقية دول العالم بعد ذلك .

وبهذه العناصر الإيجابية الأساسية من ادخار واستثمار وانفتاح على التقدم التكنولوجى « المناسب » ، وصيغ وأدوات استثمارية متنوعة ، وإطار تنظيمى ومؤسسى متكامل ، وسياسات نقدية ومالية رشيدة ، واستقرار فى المعاملات بعيداً عن التقلبات الطائشة لسعر الفائدة ، تتوافر فى ظل النظام الإسلامى الشروط الضرورية لقيام عملية تنمية شاملة ، جادة ومتجددة . ولكن هذه الشروط ، بذاتها ، ليست — وفقاً لفلسفة هذا النظام ومرتكزاته — كافية . وهذا ينقلنا — مباشرة — إلى أهم جوانب هذا النظام ، وهى الجانب القيمى .

فبعيداً عن الخرافة الشائعة القائلة بحيادية الاقتصاد الوضعى ، وعدم ارتباطه بالاعتبارات القيمية والأخلاقية ، تأكيداً لصبغتة « المادية » ، واهتمامه الأكثر « بالأشياء » ، يعلمنا التاريخ أن جميع الأنظمة التى عرفتها البشرية لابد

وأن تتأثر ، بصورة أو بأخرى ، بالقيم . ولكن « القيم » فى الاقتصاد الوضعى تعد إطاراً خارج ميكانيكية النظام . بينما فى الاقتصاد الإسلامى ، تعد « القيم » الإسلامية متغيراً داخلياً حاكماً فى آلية النظام . فهى تعتبر المحرك الأساسى لفعالياته .

فنحن ، هنا ، أمام « اقتصاد دينى » ، أو « دين اقتصادى » . وليس هذا تلاعباً بالألفاظ ، وإنما توكيد لحقيقة كوْن الاقتصاد الإسلامى جزءاً من كل ، يترابط ويتفاعل ويتكامل ، فى تناسق وتوازن ، مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام ، كدين ونظام حياة كامل — يُحكم بضوابط الإسلام ، ويُسَيَّر وفقاً لأحكامه . ومن ثم ، يستند الاقتصاد الإسلامى — فى تحليله وفى تطبيقه — على الإنسان الذى يعمل ، واقعياً ، فى إطار من القيم والأخلاق الإسلامية .

هذا الإنسان الواقعى — فى ظل هذا النظام — هو الإنسان « المحرَّر » ، حقيقة ، من القهر والاستغلال ، أى من الظلم بشتى صوره — المعنوية والمادية . فهو الإنسان المحترَم لذاتيته ، والمكرَّم لآدميته ، الذى ينعم فعلاً وعملاً « بالحرية و العدل » . وبدون تحقيق هذين المطلبين ، بسبب البعد عن شرع الله ، لن يتحقق المشروع الإسلامى الإنسانى — الممكن — فى إعمار الأرض . ولن يتمكن الإنسان من القيام بتبعة تنفيذ هذا المشروع . ومن ثم ، يظل التخلف قائماً ، وتظل المعيشة الضنك جاثمة على عقول وحقول البشر . وبلغة الدكتور / سعيد ، وليسمح لى باستخدامها ، « هذه نتيجة يعلم الله أننى لا أقولها فى خفة أو عجلة ، ولكنها مسألة واضحة أمامى وضوح الشمس » .

إذن ، لا مخرج للدول الإسلامية المعاصرة ، ومنها مصر ، فى مجابهة هذا التحدى الاقتصادى والحضارى ، إلا من خلال تطبيق كامل وشامل للخيار الإسلامى ، الذى لم أتناوله هنا إلا من خلال إشارات عابرة وكلمات مقتضبة . وبهذا المخرج — خروجاً من مستنقع التجريب والتغريب ولا أقول التغييب — تتحقق غاية النظام فى عبادة الخالق تبارك وتعالى ، بالمعنى الواسع الذى يشمل إعمار الأرض إعماراً حقيقياً مستمراً ، إنارة للعقول وزراعة

للحقول . ومن ثم ، يتم تحقيق « تمام الكفاية » ، أى الحياة الطيبة الكريمة ، لكل فرد يعيش فى ظل هذا النظام . وبهذا التحقيق يتم حفظ مقاصد الشريعة الغراء — حفظاً ديناميكياً تنموياً ، متمثلاً فى حفظ : الدين ، والنفس ، والعقل ، والمال ، والنسل .

ولقد تركزت مساهمتى المتواضعة حول مس خفيف وسريع لجانب من جوانب المقصد الرابع ، وهو : المال . هذا الجانب هو آلية الربح فى استخدام الأموال .

٤ — وإنى ، فى نهاية مساهمتى — التى لم أتعرض فيها ، عن قصد ، لحكم الفوائد المصرفية شرعاً ، لأن هذا الحكم قد أشبع حسماً وقطعاً ، بعد أن قتل بحثاً ، من قِبَل فقهائنا القدامى ، وفقهائنا المحدثين ، وفقهائنا المعاصرين ، فرادى وجماعات ، كما أشرت فى صدر هذه المساهمة — أشعر ، مع أخى الدكتور / يوسف القرضاوى ، بكثير من الأسى والأسف ، على انشغالنا بأمور يفترض أننا تجاوزناها ، وكأننا فرغنا تماماً من معالجة مشكلاتنا الحقيقية والحادة بأفضل ما تكون المعالجة ، فرحنا نفتش فى دفاترنا القديمة — كما يقولون — لنخرج منها مشكلة تمت معالجتها — بصرامة وانضباط شرعيين — ، لنعالجها من جديد ، قتلاً للوقت ، أم قتلاً للنفس ، لا أدرى ؟

ويزداد غمى ، ويشتد حزنى عند ما أتذكر ، وأذكر نفسى ، بخير الكلام .. كلام الله ، وأقول — فى نفسى — ، وبلغة الدكتور / سعيد ، وليسمح لى باستخدامها للمرة الأخيرة ، أنه « ينبغى علينا نحن المسلمين أن نتذكر دائماً قوله تعالى » :

﴿ يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ۝ فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون ﴾ (سورة البقرة الآيتان : ٢٧٨ ، ٢٧٩) .

وقوله جل وعلا :

﴿ فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ۝ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً ﴾ (سورة طه الآيتان : ١٢٣ ، ١٢٤) .

وقوله سبحانه :

﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون ﴾

(سورة الأعراف الآية : ٩٦) .

وقوله عز من قائل :

﴿ وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فَتَفَرَّقَ بكم عن سبيله ﴾ (سورة الأنعام : ١٥٣) .

(صدق الله العظيم) ولا حول ولا قوة إلا به سبحانه وتعالــى .

وعليه لسنا فى حاجة إلى التأكيد على حقيقة ناصعة الوضوح وهى أن إسلامنا العظيم يقدم المخرج الوحيد من أزمتنا الحضارية ، وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية .

فحقيقة وليس شعارات :

« الإسلام هو الحل »

(٦) اغتيال مرشح : قصة حادثتين(*)

بمناسبة « موسم » الانتخابات ، التى أراد النظام ، عن قصد وإصرار ، أن يستمر فى عملية تزويرها ، وأن يؤكد شكليتها ، ويجردها من أى مضمون حقيقى ، ومن ثم ، يتم تزييف إرادة شعب بأسره ، أكتب هذه الخاطرة الأليمة .

وبداية ، أود تقديم الاعتذار للقارىء العزيز مسبقا لأن موضوع هذه الخاطرة يتسم بالشخصية ، ولكن عذرى فى ذلك أن القصد منها أولا وأخيرا هو تقديم نموذج واقعى لما تتصف به حياتنا السياسية بعامة ، وعملية الانتخاب بخاصة ، ولتوكيد حقيقة أنه بدون تغيير جذرى لهذا الواقع الردىء والمشين من خلال شورى حقيقية فى اتخاذ القرار ، ومشاركة جادة فى العمل العام ، سنظل — مهما أوتينا من موارد وإمكانات — نعيش فى مستنقع التخلف ، ونعانى من المعيشة الضنك ، التى تجدب الحقول ، وتشتت العقول ، وتشل فى النهاية حركة الحياة .

وإنى أزعم أن لدى معلومات أصلية وأصيلة حول هذا الجانب الهام من حياتنا المعاصرة ، والذى انعكس بخصائصه السلبية ، وآثاره المدمرة ، على كافة جوانب حياتنا الأخرى ، ونتج ما نعيشه من عجز شبه تام فى شتى المجالات ، يكاد يصل بنا إلى توقف حقيقى لآليات حركة حياتنا ، إن لم يكن يدفعها عكسيا لكى تعمل للخلف ، فتفرز مزيدا من التخلف ، ومزيدا من الضنك ، ومزيدا من التبعية .

فإنى بجانب معاصرتى ومعايشتى لانتخابات التسعتين (٩٩) ، والثلاث (٩٩,٩٠) ، بل الأربع (٩٩,٩٩) تسعات ، عشت انتخابات المائة فى المائة (١٠٠ ٪) بالنسبة لمجلسى الشعب والشورى ، فى عامىّ ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ .

(*) نشرت بجريدة الشعب ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

ففى انتخابات مجلس الشعب (١٩٨٧) ، والتى وقعت قصة الحادثتين حلالها ، كان صاحبنا مرشحا على قائمة التحالف فى الدائرة الثانية / محافظة المنوفية . وكانت نتيجة قريته ، التى تضم عددا كبيرا من أهله وأقاربه ومحبيه مائة فى المائة (١٠٠٪) لقائمة الحزب الوطنى « الديمقراطى » ! أى أن أهله وأقاربه ومحبيه ، بما فيهم « هو » ، صوتوا لصالح الحزب الوطنى ! وهذا يعنى أن صاحبنا صوت ضد نفسه ! .

وفى انتخابات مجلس الشورى (١٩٨٩) ، كان صاحبنا مرشحا عن التحالف فى الدائرة السادسة بالقاهرة (الزيتون ، حدائق القبة ، الزاويا الحمراء ، والشرابية) ، ورغم أن الانتخابات من حيث الشكل كانت أكثر تحضرا من انتخابات مجلس الشعب ، بالنسبة لصاحبنا ، كانت النتيجة على مستوى الجمهورية مائة فى المائة (١٠٠٪) لصالح الحزب « الوطنى » « الديمقراطي » ! ، ولم يفلت من عملية التزوير دائرة واحدة ! .

وكان هذا حقا ، وفى الحالتين ، ليس فقط اغتيالا لحق مرشح وإرادة ناخب ، بل اغتيال تام وشنيع لحق وإرادة شعب بأسره .. حق شعب فى أن يمارس حياته السياسية ، وإرادة شعب فى أن يعبر عن رأيه ، ومن ثم يشارك حقيقة وفطريا فى العمل العام ! .

ولم تتم هذه الجريمة فى حق الشعب ، مع توفير حد أدنى لاحترام كرامة الإنسان ، وللحفاظ على إنسانيته ، بل حدث العكس تماما ! ففى انتخابات مجلس الشعب ، استخدمت فى دائرة صاحبنا أحط الوسائل وأقذرها فى ترغيب وتغييب وترهيب الناخبين ، أو قل من لهم حق الانتخاب ، لمنعهم من ممارسة حقهم ، والعمل على عدم وصولهم إلى لجان الاقتراع ، ومنعهم عنوة من الوصول إليها ــ بالضرب والتنكيل ــ إذا هم تجرءوا على محاولة ممارسة حقهم فى الحياة النيابية .

كل ذلك يرجع إلى قانون انتخاب معيب ، وإشراف صورى للقضاء ، وتحيز واضح لوزارة الداخلية ، وقانون للطوارىء مقيد لكل الحريات ، وموظفين متمرسين فى عمليات التزوير والتزييف ، وبلطجية مأجورين لا عمل

لهم إلا خلال هذه المناسبات . ويقف وراء كل هذه العناصر القاتلة لأى حياة سياسية ، والخانقة لأى حرية ، نظام يبارك ويشجع كل هذه الجرائم والممارسات غير الإنسانية .

وليسمح لى القارىء العزيز أن أسرد إجمالا وفى عجالة ، ودون تفاصيل تجرح الشعور ، وتخدش الحياء ، وتثير الحفيظة ، قصة حادثتين ، جرت فى انتخابات (١٩٨٧) .

بدأت الحادثة الأولى فى حدود الساعة السابعة صباحا ، إذ بمجرد خروج أحد مندوبى صاحبنا من بيته ، وهو طبيب نطاسى وحامل لكتاب الله ، لينوب عن صاحبنا فى لجنة الاقتراع ببلدته طبقا للقانون ، وأمام بيته ، انهالت عليه بلطجية الحزب الوطنى بالضرب المبرح ، وخطفوه فى عربة نصف نقل ، ليحبسوه مقيداً فى حظيرة ماشية ، شبه عار ، ويعرضوه لمزيد من التنكيل والركل والضرب . بل وصل إجرامهم إلى إجباره ، وهو مقيد ، وكان صائما يوم الاثنين ، على الإفطار من روث الماشية .. فى وضح النهار ! .

وعلم صاحبنا بهذه الجريمة النكراء ، فاتصل بكل من يستطيع الاتصال بهم من مسئولين ، ومستويات مختلفة ، حتى مستوى السيد مأمور المركز ، دون جدوى . فالكل حاضر والكل فى الوقت نفسه غائب . وكل مستوى يحيل إلى المستوى الذى يليه . والكل فى شلل تام . فالشرطة والقانون ، فى هذا اليوم ، وبالنسبة لهذه الحادثة ، كانا غائبين تماما ! .

وأخيرا ، حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر ، اقتيد الأخ المندوب إلى السيد المرشح على قائمة الحزب الوطنى ـــ عمال ـــ لكى يأمر بالإفراج عن المندوب ، بعد التعذيب والحجز « قطاع خاص » ! ، ويعطيه ـــ وهو الطبيب وحافظ القرآن والداعية ـــ من المواعظ المغلفة بالتحذير والإنذار ، بل التهديد والوعيد ، ما لم يكن مندوب صاحبنا فى حالة تسمح له بأن يستمع أصلا ! .

وفى صبيحة اليوم التالى ـــ الثلاثاء ـــ أخذ صاحبنا أخاه المندوب إلى النيابة العامة ، وحررا محضرا بهذه الواقعة المشينة ليس فى جبين المنطقة فقط ، بل البشرية بأسرها . وكانت النيابة العامة ، والقضاء بعد ذلك ، فى قمة

الشجاعة والنزاهة كعهدنا بهما . وحكم قضاؤنا العادل على من قام مباشرة من بلطجية هذا المرشح بالتعذيب ، وهم ثلاثة ، بأقصى عقوبة ممكنة طبقا للقانون . وكان هذا وساماً يضاف على صدر قضاتنا ، ويجلل قضاءنا ! .

لكن ، كانت هذه الواقعة المحزنة صدمة لا توصف لصاحبنا . إذ إنه لم يكن يتصور أن التعذيب — بلا أى سبب معقول — فى بلادنا وصل وامتد إلى ميدان « القطاع الخاص » ! فما حدث اغتيال لإرادة منطقة بأسرها ، وبالتالى مساهمة فى اغتيال إرادة شعب بأسره ، بهدف أن يظل مقهورا ومستغلا من قبل أمثال هؤلاء البلطجية . ومن ثم يظل يرزح فى مستنقع التخلف ، والعالم كله يتغير ويتقدم استعدادا لدخول قرن جديد .

أما الحادثة الثانية ، فكانت فى اليوم نفسه حوالى الساعة الثانية صباحا ، عندما استخدمت أجهزة المحليات للترويج لإشاعة أن صاحبنا قد اغتيل ، وذلك لإرهاب من بقى لديه شجاعة لكى لا يفكر فى الذهاب إلى لجنة الاقتراع . بل كان نصيب من تجرأ على ذلك ، رغم كل هذه الظروف من الضغط والقهر ، أن قوبل ببلطجية الحزب الوطنى ، وحدث التحام أمام مقار اللجان ، مما أدى إلى تساقط أكثر من عشرة مصابين من الجانبين أمام لجنة اقتراع واحدة .

وكانت النتيجة المطلوبة ، والمحققة ، أنه لم يذهب أحد إلى غالبية مقار لجان الاقتراع . وتم التسديد — كالعادة — لصالح قائمة الحزب الوطنى . وتم الإعلان عن نتيجة هذه الدائرة ، كأول دائرة فى الانتخابات يتم فرزها ، وتشهد إقبالا يصل إلى ما يقرب من مائة فى المائة من مجموع الناخبين — على حد زعمهم ! ، بل لا أغالى إذا قلت أكثر من مائة فى المائة بكثير ، تسديدا ، إذا ما أخذنا فى الاعتبار الصوت القوى ، والمؤثر نسبيا ، للأموات والغائبين ! وتم هذا الإعلان على شاشات التلفاز كهدية للقيادة السياسية ! .

ألست معى أخى القارىء .. أختى القارئة ، أن هذا هزل فى محل الجد ، وتدمير فى مكان يصرخ بضرورة البناء ، وتخريب فى وضع فى أمس الحاجة للتعمير ؟! إنها مأساة ، تتلخص فى الكلام الجميل المنمق عن الديمقراطية ، ثم

يكون الفعل والممارسة ، باسم الديمقراطية ـــ أبشع أنواع القهر والاستبداد ! .

فلك الله يا مصر ، ولك الله يا دائرتنا ، ولك الله يا بلدتنا . ودعوة خالصة أن يقتنع الجميع أنه لا مخرج لنا مما نحن فيه من مشكلات إلا بالشورى ، وبالمشاركة .. بديمقراطية حقيقية نمارسها ، وليس بديمقراطية نقولها ونرفعها شعارات ! .

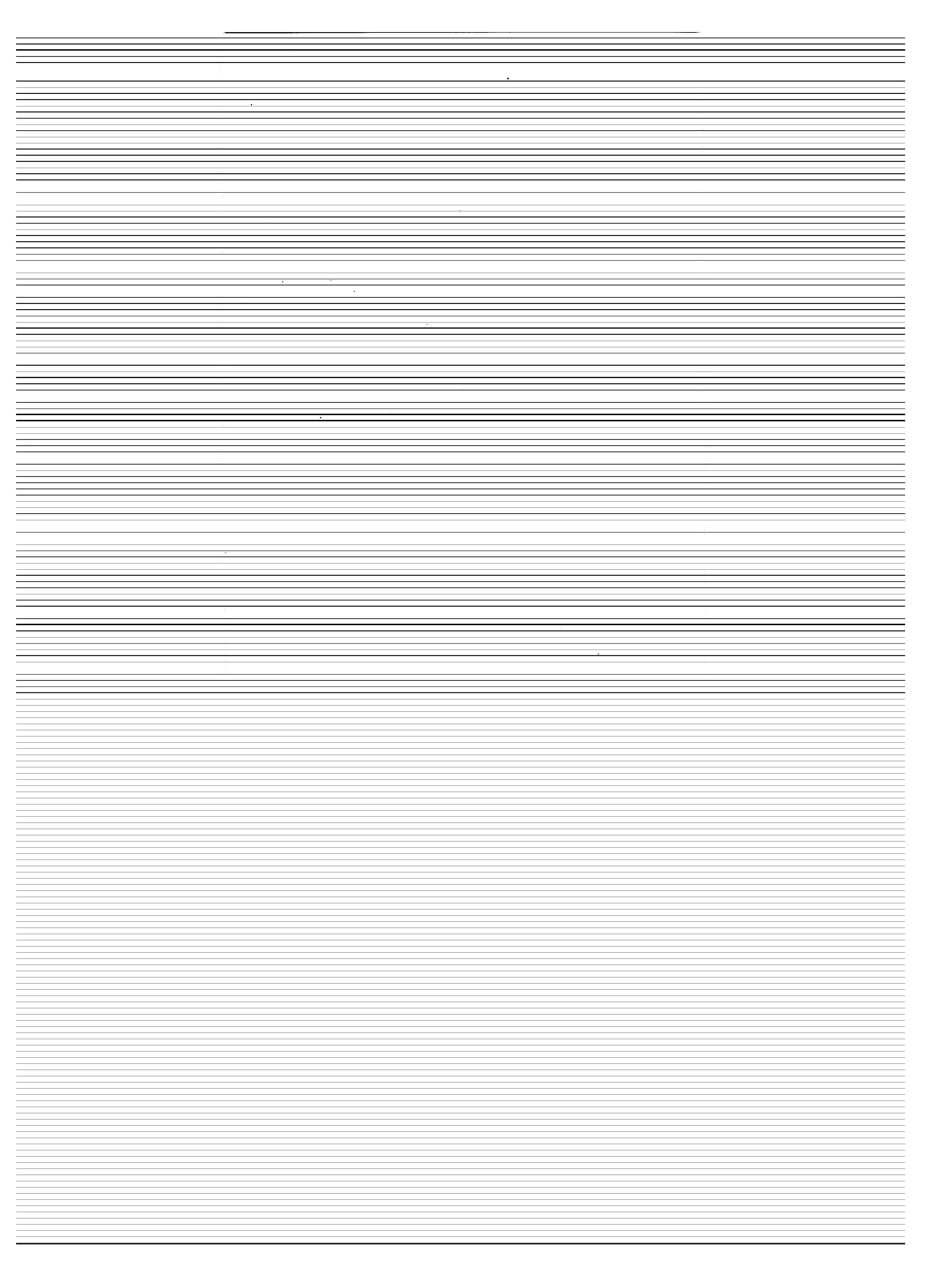
ومن هنا ، رفضنا ، نحن الإخوان المسلمين ، أن نشترك ثانية فى هذه المهزلة ، بعد أن اكتشفناها ، طالما أن الحياة النيابية لا يتوافر فيها الحد الأدنى من الشروط ، التى تجعلها حياة حقيقية ، والشروط المطلوبة كضمانات يعرفها كل فرد فى هذا البلد . فهل يستمع النظام إلى صوت الحق ونداء العقل وتعاليم الدستور .. ناهيك عن استماعه إلى تعاليم ديننا الحنيف ؟! الشواهد تشير ـــ حتى الآن ـــ إلى أن النظام مازال مصراً إصرارا غريبا ، ومتمسكا تمسكا مريبا بنهج التزوير .. وأسلوب التزييف . ولا نملك إزاء ذلك إلا أن نقول : حسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

وعليه ، تؤكد هاتان القصتان .. أنه لا أمل لنا فى تغيير ممكن ومأمول فى شتى نواحى حياتنا ، خروجا من المأزق الحضارى الذى نعيشه ، وحتى نستطيع أن ندخل قرنا جديدا. ونتنافس مع المتنافسين المتقدمين ، إلا من خلال تطبيق شرع الله عز وجل ، والأخذ بشورى الخلافة الإسلامية . فحقيقة ، وليست شعارات :

« الإسلام هو الحل »

الفصـــل الخامــس

خاتمة : لولميات الخليج وتاءات المستقبل



تقديـم :

يضم فصل الخاتمة مقالتين ، الأولى : تقدم حالة دراسية للتغيير المأمول في دولة إسلامية ، وهي الحالة الأفغانية . الهدف من ورائها : وضع إطار إنمائي لاقتصاد ما بعد الحرب فى ضوء التصور الإسلامى ، والثانية : تتعرض عموما لمحاولة صياغة أساسيات التغيير المأمول على مستوى الأمة ، وفقا للمشروع الحضارى الإسلامى ، كأساس لمستقبل هذه الأمة . والخاتمة أساساً ــ خاصة المقالة الثانية ــ بعد تلخيصها للواقع عموما ، والمترتب على أزمة الخليج خصوصا ، تقترح عناصر تسعة ، يمكن أن يتم على أساسها بناء المستقبل . ونسميها : تاءات المستقبل ، وهي : التوحيد ، التغيير ، التحديث ، التنمية ، التكنولوجيا ، التكامل ، التكافل ، التعاون ، التوحد .

والمقالتان المعروضتان ، هما :

(١) نحو منهج لتنمية اقتصاد ما بعد الحرب : (الحالة الأفغانية) .

(٢) تسعتان حول واقع الخليج ومستقبل الأمة .

(١) نحو منهج لتنمية اقتصاد ما بعد الحرب :
« الحالة الأفغانية »(*)

عدت ، منذ أيام ، من أفغانستان ، أرض الجهاد والتضحية ، أرض المليون ونصف المليون شهيد . فلقد شرفت بزيارة هذه الأرض الطيبة لعدة أيام ، مرت سريعا كلحظات خاطفة ، أو هى كذلك . رأيت فيها الكثير .. الكثير بالنسبة للإنسان الأفغانى ، وفيما يتعلق بالمجتمع الأفغانى ـــ وجيرانه من أصدقاء وأعـداء ـــ ، وفيما يخص الأرض الأفغانية ـــ بخيراتها ووعورتها ، وجمالها وصمودها وشدتها .

وقمت ـــ كغرض من أغراض الزيارة ـــ بالاشتراك فى تقويم البرامج القائمة ، ووضع برنامج متكامل للحصول على درجة « البكالوريوس فى الاقتصاد الإسلامى » ، ووضع برنامج شامل **لإعـداد** درجة الماجستير فى التخصص نفسه ، فى « الأكاديمية الإسلامية الأفغانية للعلوم والتقنية » . وهى إحدى المؤسسات الخدمية التى تساهم فى إعداد « الإنسان الأفغانى » ليتولى مسئوليات إدارة الاقتصاد والمجتمع الأفغانى ، بعد النصر النهائى بمشيئة الله تعالى .

وكغرض آخر من أغراض هذه الزيارة المباركة ، وتحت طلب مسئول وواع، من القيادات العاملة بإخلاص وتفان وحسبة فى خدمة الجهاد الأفغانى ، قمت ، بعون من الله وتوفيقه ، بإعداد « مشروع إسلامى لتنمية الاقتصاد والمجتمع الأفغانى فى المستقبل » .

وعلى أساس القليل من التخصص ، والأقل من الخبرة ، ومن التجربة المكتسبة للتخطيط الإنمائى ـــ فى اليمن والكويت ـــ فى ظل غياب ، أو شبه غياب ، الإحصاءات الأساسية ، ومن خلال مشاهداتى ولقاءاتى خلال هذه

(*) نشرت بجريدة النور يوم الأربعاء ٢٠ صفر ١٤١٠ هـ الموافق ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩ م .

الزيارة القصيرة ، خاصة شرف زيارة الخطوط الأمامية للقتال فى منطقة « خوست » ، سطرت المشروع موضوع هذا الحديث .

ولقد تم تسليم وعرض هذا المشروع على الأستاذ / عبد رب الرسول سياف ، رئيس وزراء حكومة المجاهدين ، وهو اختيار موفق كل التوفيق ، وقيادة صلبة واعية بدقائق المرحلة الجهادية الراهنة ، ولا أزكى على الله أحدا ، وتم ذلك فى مقابلة استغرقت زهاء ساعة .

وإننى إذ أقدم هذا المشروع للقارىء الكريم ، لآمل أن يتعرف من خلاله على حجم الجهد المطلوب ، وحجم العون المادى الكبير والصادق ، الأشد الحاحا ، لإعمار الأرض ولتقدم المجتمع الأفغانى المجاهد .

ولقد عنونت المشروع بعنوان : « نحو منهج إسلامى لتنمية المجتمع الأفغانى » . وأكدت فى صدر المشروع المقترح على مسلمة ، لا غنى عنها فى هذا المجال ، وفى اعتقادى .. فى كل مجال من مجالات حياة المجتمع المسلم ، وهى أنه :

« لا بديل عن النظام الاقتصادى الإسلامى كإطار لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى أفغانستان » .

الإطار المقترح :

وليسمح لى القارىء الكريم .. بعرض الإطار العام ، أو المشروع الإنمائى ، المقترح ، كما تم تقديمه للقيادات الأفغانية المسئولة ، فيما يلى :

تقديــم :

١ ــ بعد النصر والتمكين ، بمشيئة الله سبحانه وتعالى ، سيكون التحدى الحقيقى أمام دولة المجاهدين هو التحدى الاقتصادى متمثلاً فى إعمار شامل للأرض ، وتقدما فاعلا للإنسان والمجتمع الأفغانى .

٢ ــ وأمام دولة المجاهدين ــ المنتصرة بعون الله وتوفيقه ــ ثلاثة خيارات ، لا رابع لها ، لمجابهة مؤثرة لهذا التحدى . خياران وضعيان وهما : الخيار

الرأسمالي والخيار الاشتراكي ، وخيار رباني وهو الخيار الإسلامي .

٣ ـ ولقد جربت الدول المعاصرة ، المكونة لأمتنا الإسلامية ، بما فيها أفغانستان قبل الغزو الشيوعي الملحد ، خيارا أو آخر من الخيارين الوضعيين . وكانت النتيجة واضحة ، متمثلة فى زيادة مشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى حدةً . فالدول الإسلامية جميعاً ، النفطية أو شبه النفطية أو غير النفطية ، تصنف من قبل علماء وخبراء التنمية فى مجموعة « الدول المتخلفة » ، أو تأدبا « النامية » . والمحصلة النهائية ، أن الإنسان فيها يعيش معيشة ضنكا .

٤ ـ إذن ، لا مخرج لأفغانستان ، فى مجابهة هذا التحدى ، ومنذ البداية ، إلا من خلال تطبيق كامل وشامل للحل أو الخيار الإسلامى . فبعد معاناة الاحتلال وشرف الجهاد ، لا يحتمل الإنسان الأفغانى التجريب ، والعودة إلى مستنقع التغريب . وعليه ، فلا حل إلا بالإسلام ، ولا مخرج إلا بتطبيق النظام الاقتصادى الإسلامى .

غاية المنهج ـ أو الحل ـ الإسلامى :

٥ ـ إخراج الاقتصاد الأفغانى من إسار التخلف إلى رحاب التنمية ، إعمارا للأرض وتقدما للمجتمع . فالحرب ضد الفقر لا تقل أهمية عن الحرب ضد الكفر .

٦ ـ وبهذا الخروج ، تتحقق غاية النظام فى عبادة الخالق تبارك وتعالى ـ بالمعنى الواسع الذى يشمل إعمار الأرض ، زراعة للحقول وإنارة للعقول . ومن ثم ، يتم تحقيق « تمام الكفاية » لكل فرد يعيش فى ظل الدول الإسلامية الأفغانية .

٧ ـ وبهذا التحقيق ، يتم لهذه الدولة المجاهدة حفظ مقاصد الشريعة ـ حفظاً ديناميكياً تنموياً ـ متمثلاً فى : حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل .

مرتكزات تطبيق المنهج ــ أو الحل ــ الإسلامى :

٨ ــ الأخذ بأسلوب « التخطيط » التأشيرى ، كآداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية ، ترشيدا للقرار ، وكفاءة للأداء ، فى ظل وحدة يفرضها الجهاد الأكبر ضد النفس وضد الفقر .

٩ ــ تدعيم حاسة الانتماء وتنمية روح المشاركة فى الجهد الإيمانى لدى المواطن الأفغانى ، بإرساء للأمن ، وسيادة النظام ، وتطبيق واع وعادل للقانون .

١٠ ــ الأخذ بنظام السوق الإسلامية التى تقوم على المنافسة « التعاونية » فى كافة الأنشطة الاقتصادية : إنتاجا وتوزيعا واستهلاكا ، وتحارب الممارسات الخاطئة فى هذه الأنشطة من : ربا وغرر ، واحتكار واكتناز ، وغش وتدليس ، وإسراف وتقتير .. إلخ ، وتستند أساسا على ميكانيكية « السعر العادل » من خلال قوى السوق .

١١ ــ أساس نظام الملكية هو الملكية « الخاصة » القائمة على حق الانتفاع ، والمؤدية لحقوق الله والمجتمع ، من صدقات مفروضة وتطوعية ، والملتزمة بأكفإ استخدام ممكن للمال ــ لتثميره وتنميته .

١٢ ــ هناك مكان محدد ، ومحدود ، للملكية العامة ، فيما يختص بالهياكل الأساسية ، والمرافق والمنافع العامة ، من شبكات للطرق والمواصلات والمياه والكهرباء ، ومنشآت الخدمات العامة كالأمن والدفاع والقضاء والصحة والتعليم والإدارة العامة ، ... إلخ ، وأيضا بعض الموارد الطبيعية العامة .

١٣ ــ دور محدد للدولة ، يشمل بجانب الخدمات العامة الأساسية ، بناء وتنمية البنية الأساسية ، والدخول فى إنشاء المشروعات التى يحتاج إليها المجتمع ، ولا يقدر على قيامها القطاع الخاص : كالصناعات الاستراتيجية .

١٤ ــ اتباع استراتيجية التنمية الشاملة والمتوازنة ، مع التركيز على تنمية البنية الأساسية ، والقطاعات السلعية : الزراعة والصناعة ، والمياه والكهرباء ، التشييد والبناء .

١٥ ــ الالتزام بنظام الأولويات الإنمائية الإسلامى : بدءا بالضروريات ، ثم تليها الحاجيات ، وانتهاء بالتحسينيات ، فى كافة الأنشطة الاقتصادية : إنتاجا وتوزيعا واستهلاكا .

١٦ ــ الأخذ بأحدث ما أنتجه العقل البشرى من معرفة فنية وتقدم تكنولوجى ، شريطة أن يتفق وخصائص الموارد الإنتاجية المتاحة ، خاصة الموارد البشرية ، والعمل على تطوير واستحداث تكنولوجيا محلية بتكثيف الاستثمار البشرى فى التعليم والتدريب والبحث العلمى .

١٧ ــ الاعتماد ، أساسا ، على التمويل الذاتى للجهود الإنمائية ، وعدم الالتجاء إلى فخ الاقتراض الدولى والوقوع فى براثن المرابين الدوليين ــ دولا ومؤسسات ــ وإن كان لابد من سد الفجوة بين الاحتياجات الاستثمارية للتنمية والتمويل المحلى ، فليكن من الدول الإسلامية الشقيقة ــ ذات الفائض ــ على أساس نظام المشاركة الإسلامية ، بعيدا عن نظام المداينة الربوية .

١٨ ــ إقامة نظام مالى إسلامى : من فريضة الزكاة ، على أن ينشأ صندوق خاص بها يعنى بجمعها وصرفها فى مصارفها الشرعية ، ومن « التوظيفات الإسلامية » ــ إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك ــ بديلا عن الضرائب أو المكوس . على أن يتم تمويل الهياكل الأساسية ومشروعات الدولة من إيراداتها الأخرى المختلفة ، ثم الصدقات التطوعية ، ثم أخيرا التوظيفات الإسلامية .

١٩ ــ البعد عن التمويل بالعجز بالنسبة للنفقات العامة ، كلما أمكن ذلك . وإذا ما دعت الضرورة إلى الأخذ بهذا الأسلوب التمويلى ، فيتعين أن يسد العجز بين الإيرادات والنفقات من مصادر تمويل حقيقية . وهنا

يقدم القرض الحسن من فضول الأغنياء مصدراً حقيقياً لسد هذا العجز . ويتعين الابتعاد عن سد العجز عن طريق الإصدار النقدى الجديد أو الاقتراض الربوى من الجهاز المصرفى ، لأن هذا الطريق سوف يؤدى إلى التضخم النقدى واشتعال الأسعار .

٢٠ ـــ وضع غطاء نقدى للنقود الورقية المصدرة من السلطات النقدية ـــ البنك المركزى ـــ يضمن إدارة جيدة للعرض الكلى للنقود ، بما يتمشى واحتياجات النشاط الاقتصادى ،فلا إسراف فى الإصدار يقود إلى التضخم السعرى ، ولا تقييد يؤدى إلى انكماش النشاط الاقتصادى .

٢١ ـــ تأكيد معايير التوزيع الإسلامية من : أجر « عادل » ، وضمان للعمل أو المال المخاطر ، وحاجة لغير القادر . وتأكيد أن تنمية المال تقوم على نظام المشاركة فى الربح والخسارة ، وليس على نظام المداينة بفائدة ربوية .

٢٢ ـــ نظام رقابى حاسم لتقويم الأداء الاقتصادى ـــ إنتاجاً وتسعيراً ـــ ومنع الانحرافات والممارسات الخاطئة فى كافة الأنشطة الاقتصادية ، على أساس إجراءات محددة من الثواب والعقاب من خلال مؤسسة الحسبة ، أو المحتسب .

الجانب المؤسسى لتنفيذ مرتكزات المنهج :

٢٣ ـــ الإسراع ببناء وتكوين مؤسسات الدولة ، وبالذات ، المؤسسات السيادية والاقتصادية . وفى المجال الاقتصادى يقترح الوزارات التالية : وزارة التخطيط ، وزارة الزراعة والمياه ، وزارة الصناعة والتعدين ، وزارة النقل والمواصلات ، وزارة التعمير والبناء ، وزارة الطاقة والكهرباء ، وزارة القوى البشرية والشئون الاجتماعية ، ثم وزارة المالية والاقتصاد .

٢٤ ـــ إنشاء صندوق أو بيت الزكاة ، يختص بجمع الزكاة وصرفها فى مصارفها الشرعية . وإنشاء بيت المال ليقوم بجمع إيرادات الدولة من

مشروعاتها الاقتصادية ، ومقابل خدماتها المختلفة ، وتوظيفاتها ، وينفقها على احتياجات المشروعات العامة ، وتطوير وتنمية الهياكل الأساسية والخدمات العامة .

٢٥ — إقامة نظام مصرفى إسلامى ، يحشد المدخرات ، ويوظفها فى تمويل المشروعات الإنمائية ، وفقاً لنظام المشاركة فى الربح والخسارة بديلا عن نظام الفائدة الربوية .

٢٦ — جهاز حسبة ، يتبع مجلس الوزراء ، لمراقبة النشاط الاقتصادى ومعدلات أدائه ، لمعالجة الانحرافات وتصحيح الممارسات الخاطئة فى كافة الأنشطة الاقتصادية .

خطوات تنفيذ المنهج :

٢٧ — مرحلة الإعداد : وتشمل مسح واقع الاقتصاد الأفغانى وتحديد خصائصه الهيكلية وسماته القطاعية ، من حيث المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنتاج ، الدخل ، الاستهلاك ، الادخار ، الاستثمار ، الصادرات ، الواردات ، القوى العاملة ، العرض النقدى أو كمية النقود ، ... إلخ) ، ومن حيث السمات القطاعية (خصائص : الزراعة ، الصناعة ، التشييد والبناء ، الكهرباء والمياه ، الصحة ، التعليم ، والخدمات الأخرى) ، وذلك للتعرف على نقاط الضعف والقوة فى البنيان الاقتصادى .

٢٨ — مرحلة التحديد : ويقصد بها عملية وضع الأهداف العامة التى يتعين على الاقتصاد الأفغانى العمل على إنجازها فى فترة أو فترات مستقبلة ، لإحداث عملية تنمية جادة ومستمرة ، إعمارا للأرض وتقدما للمجتمع .

٢٩ — مرحلة التصميم : ويقصد بها عملية ترجمة الأهداف العامة التى اعتمدها المجتمع وأجهزة الدولة المسئولة ، فى المرحلة السابقة (على ضوء بيانات مسح الواقع) ، إلى برامج تفصيلية كمية على المستويات

القطاعية والنشاطية المكونة للاقتصاد الأفغانى ، بحيث يشمل كل برامج الأهداف الكمية المتوخاة والوسائل العينية والبشرية والمالية الكفيلة — بعون الله وتوفيقه — على تحقيقها .

٣٠ — مرحلة التنفيذ : ويقصد بهذه المرحلة عملية وضع البرامج الإنمائية ، على المستويات الكلية والقطاعية والمشروعية ، موضع التنفيذ ، وما يتطلبه ذلك من توزيع الأعباء والمهام على الجهات المسئولة عن التنفيذ ، والقيام بالإجراءات والسياسات التى تكفل تخصيص الموارد المختلفة — عينية وبشرية ومالية — لهذه الجهات ، خاصة ، وأن عبء التنفيذ سوف يقع ، فى معظمه ، على القطاع الخاص ، باستثناء مشروعات الهياكل الأساسية والخدمات العامة والمشروعات الاستراتيجية التى ستختص بها الجهات العامة ، وذلك وفقا لمفهوم وممارسات أسلوب التخطيط التأشيرى .

٣١ — مرحلة المتابعة والتقويم : وتعد هذه المرحلة من أهم مراحل تنفيذ هذا المنهج الإنمائى وتشمل عملية متابعة التنفيذ ، ومعالجة ما يمكن أن ينشأ من انحرافات عما كان متوقعا ، وأخذ ما يستجد من ظروف ومتغيرات لم تكن فى الحسبان عند تصميم البرامج الإنمائية ، مع إجراء التصحيحات والتعديلات فى الأجزاء الباقية من البرامج بما يكفل — بعون الله وتوفيقه — تحقيق الأهداف المتوخاة . وفي نهاية الأبعاد الزمنية للبرامج ، يتم إعداد تقويم عام لما تم إنجازه . وعلى أساس الخبرة المتراكمة ، وما تحقق فعلا من الجهد الإنمائى المنفذ ، تبدأ دورة جديدة من الجهد الإنمائى ، وهكذا .

خاتمـــة :

٣٢ — بهذا التوجه العلمى الإسلامى ، ووفقا لهذا الطريق المستقيم ، يقدم المنهج الإسلامى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفغانستان المخرج الأمثل والفاعل من إسار التخلف إلى رحاب إعمار الأرض وتقدم المجتمع ، بإمكانات أفغانستان — وهى ليست قليلة — ، وفى حدود

طاقة الإنسان الأفغانى .

٣٣ ـ ويبقى أن نؤكد حقيقة أن الإنسان الذى دحر قوى الاحتلال والبغى ـ الشيوعية الملحدة ، وانتصر ومكنه الله سبحانه وتعالى ، عندما أحيا فريضة غائبة فى أمتنا المعاصرة ، وهى فريضة الجهاد ، لقادر ـ بعون الله جل وعلا ـ أن يحقق النصر والتمكين بروح الجهاد فى حربه ضد الفقر .. إقامة لمجتمع الحرية والعدل والحياة الطيبة .

ولعل هذه التجربة الحية لإحياء الجهاد بمعنى الرعيل الأول ، وما حققته من إنجازات إعجازية ، تؤكد حقيقة :

« الإسلام هو الحل »

(٢) تسعتان حول واقع الخليج ومستقبل الأمة(*)

جميعنا يعرف تفاصيل كارثة الخليج ، ومعظمنا يعلم الكثير من حقائقها ، وكثير منا يدرك أبعاد نهايتها ، وبعضنا لديه تصور أو تصورات حول أوضاع المنطقة ، ومستقبل الأمة ، بعد هذه النهاية .

وهذه السطور ليست محاولة لسرد التفاصيل المحزنة المعروفة ، كما أنها ليست عملية لعرض الحقائق المؤلمة المعلومة . وبالقطع ، ليست تحديدا لأبعاد النهاية المأساوية . وليست ، فى النهاية ، مشروعا حضارياً مفصلا لتحديد ملامح مستقبل الأمة . وإنما تحاول هذه السطور تقديم تشخيص تفصيلى سريع لواقع الكارثة بشقيها : « الكارثة السبب » ، أى الغزو والضم والهضم العراقى للكويت ، و « الكارثة النتيجة » ، أى التدخل الأمريكى والأجنبى الكثيف والسافر ، والمستمر فى كثافته وسفوره . كما تحاول هذه السطور تحديد مختصر لعناصر مشروع حضارى يحكم مستقبل الأمة ، إذا أردنا أن ندخل بجدارة ، تليق بنا ، القرن الحادى والعشرين . باختصار ، فى هذه السطور محاولة لتشخيص الواقع واستشراف المستقبل . وأخيراً ، لا ترتبط التسعتان كجزء من العنوان بالتاريخ المعاصر للانتخابات فى حياتنا السياسية !، وإنما تشيران إلى عدد عناصر هذه المحاولة .

تسعة التشخيص :

يتكون تشخصينا السريع للكارثة من ثلاث « لوليات » ، وثلاث « عبقريات » ، وثلاث « نقاط » . فأمَّا « اللولة الأولى » فهى : أنه لو لم يكن هناك نفط ، هل كان يمكن أن يحدث ما حدث ، بداية وتداعيات ونهاية متوقعة ؟ .

(*) ألقيت بنادى أعضاء هيئة التدريس بالقاهرة ١٩٩٠ م .

و « اللولمة الثانية » هى : أنه لو لم يكن لدينا كدول عربية وإسلامية أنظمة فردية طاغوتية استبدادية ، هل كان يمكن أن يحدث ما حدث ، كسبب ونتيجة وتوقعات ؟ و « اللولمة الثالثة » ، وهى « اللولمة الأم » ، هى : أنه لو لم يكن هناك غياب حقيقى لهويتنا الإسلامية — كدين ونظام حياة كامل وشامل — هل كان يمكن تصور أن يحدث ما حدث ، بكل تفاصيله المحزنة وحقائقه المروعة ، التى تشير إلى عجز واضح فى إرادة الأمة ؟ .

الإجابة المباشرة والواضحة ، بالقطع ، لا ، ثم لا ، ثم لا . أى لا يمكن أن يحدث ما حدث ، فى غياب النفط ، وفى غياب الاستبداد ، وفى غياب « اللاهوية » ، أو قل إن شئت ، فى تواجد حقيقى للمشروع الإسلامى . إذن ، الذى أوجد الكارثة ، وتسبب فى استمرار وجودها بحدة مأساوية متزايدة ، وبتداعياتها المعروفة ، هى ثلاث عبقريات ، إذا جاز لنا أن نستعير اللفظ من المؤرخ المصرى المعاصر جمال حمدان ، وهى : عبقرية المكان أو الجغرافيا والثروة ، أو قل « عبقرية النفط » ؛ وعبقرية « الاستبداد » التى سلبت من شعوبنا بقهر شديد وذكاء خبيث حقوقها الأساسية المشروعة فى الحياة ؛ وعبقرية « اللاهوية » التى حولتنا فى النهاية إلى أشباه آدميين ، كالأنعام أو أضل .

وكانت النتيجة الطبيعية لفعل هذه العبقريات « السلبية » ، أننا — كأمة — أهدرنا الإمكانات الأساسية لحياة طيبة ، وبددنا بشكل واضح ومنظم العناصر الرئيسة لحياتنا ، والمتمثلة فى ثلاث « نقاط » للحياة ، وهى : نقطة النفط ، ونقطة الدم ، ونقطة المياه . ومن ثم ، وصلنا إلى مستنقع التخلف الحضارى الذى نعيشه ، أو نئن من وطأته ، اقتصادياً ، واجتماعياً ، وسياسيا ، وثقافياً . وهذا ينقلنا إلى التساؤل عن المخرج .. الحقيقى والعملى . هذا المخرج يتمثل فى كيفية الاستخدام الأمثل ، والممكن ، لهذه النقاط الثلاث ، أو قل إن شئت ، يتأسس على عناصر المشروع الحضارى المأمول والممكن .

تسعة المستقبل :

باختصار شديد ، ودون تضحية بالجوهر ، يتكون المشروع الحضارى الذى يكفل خروجنا من إسار التخلف الحضارى الجاثم على عقولنا وحقولنا من عدد من العناصر الأساسية ، التى يمكن أن نختزلها ، بصفة عامة وبصورة تحليلية ، فى تسع « تاءات » ، هى ، على سبيل الحصر والترتيب ، ما يلى :

● **تاء « التوحيد »** : هذه التاء هى المدخل العقيدى الفطرى ، الذى يجعل العبادة خالصة للخالق تبارك وتعالى ، فيعيد لإنسانا إنسانيته ، ويحفظ عليه كرامته . فيتحرر نهائيا من النفاق الاجتماعى ، ويحارب عملاً أى استغلال . ومن ثم ، يحس إحساسا حقيقيا بالحرية والعدالة . والإنسان الحر غير المستغل هو القادر ، بمشيئة الله تعالى ، على صناعة المستقبل المأمول .

● **تاء « التغيير »** : هذه التاء تعنى الاستقرار « الحقيقى » . فالجمود لا يعنى الاستقرار ، وإنما يعنى الاصطدام المباشر مع الفطرة الإنسانية ، ومع تكليف « إعمار » الأرض ، مما يؤدى حتما إلى عدم الاستقرار والاضطراب . والتغيير المطلوب هو التغيير المأمول ، التغيير لحياة أفضل . والعالم كله يتغير ، ويتجه النظام العالمى من أيديولوجيات القطبين فى ظل حرب باردة إلى أيديولوجية التوحد القطبى فى ظل وفاق غير مسبوق . وتقوم هذه الأيديولوجية وضعيا على اقتصاديات السوق والتعددية الحزبية . ومن ثم ، يحاول العالم ذرائعيا أو برجماتيا أن يتجه نحو الفطرة الإنسانية لرفع كفاءة الأداء الإنسانى لإقامة حياة أفضل من خلال حركتى : إعادة البناء أو « البيروسترويكا » ، والتخصيصية أو « البريفتيزيشن » . ونحن ، كأمة إسلامية ، لدينا نظام صممه صانعه ، سبحانه ، ليتسق تماما مع الفطرة الإنسانية ، كإطار يحكم التغيير المأمول لإقامة حياة أفضل . ومن ثم ، أساس المشروع الحضارى المقترح هو التطبيق الفعلى لهذا الإطار .

● **تاء « التحديث »** : هذه التاء هى جوهر المشروع الحضارى ، ومن خلالها يتم الإعمار ، ويحدث التقدم . وإسلاميا ، الأصل فى الأشياء ، والمعاملات عموما ، الإباحة . والحكمة ضالة المؤمن ، هو أولى بها ، أينما كانت

وحيثما وجدت . والتحديث المطلوب هو تحديث العقل ، مع **تحديث الأشياء ،** تحديث الفكر وتحديث السلوك .

● **تاء « التنمية »** : هذه التاء هى عملية بناء المستقبل نفسها ، هى التعمير بمكوناته المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ومدخل هذه العملية هو باتفاق جميع المهتمين بقضايا المستقبليات والتنمية هو المدخل السياسى من خلال إقامة حياة سياسية حقيقية على أساس « الديمقراطية » كحد أدنى ، و « الشورى » الإسلامية كحد مأمول ، فيحس الإنسان بالمشاركة ، والإنتماء ، ومن ثم يسهم إيجابيا فى عملية التنمية ، وبناء المستقبل المأمول .

● **تاء « التكنولوجيا »** : هذه التاء هى الأداة الرئيسة لتنفيذ عملية التنمية ، وبدونها لا يتصور قيام هذه العملية أصلا ، ناهيك عن استمرارها بمعدلات متصاعدة . والتكنولوجيا هنا تشمل البيانات والمعلومات مع الآلات والمعدات والمصانع . وتركز على النظم والمؤسسات والتنظيمات والإجراءات الإدارية والتنظيمية والقانونية بقدر ارتكازها على فنون وطرائق الإنتاج والماديات الحديثة من آلات ومعدات . وهنا ، يتعين أن تكون التكنولوجيا المستوردة ، كضرورة مرحلية ، انتقائية بما يتسق وظروف وخصائص عناصر الإنتاج المحلية ، وأن تطوع بما يتفق مع هذه الظروف والخصائص ، وأن يكون الهدف النهائى ابتكار تكنولوجيا « محلية » .

● **تاء « التكامل »** : هذه التاء هى إحدى **المقومات** الأساسية لإنجاح عملية التنمية الشاملة . فنحن نعيش عصر الكيانات الكبيرة ، وحركات التكامل الاقتصادى والسياسى تجرى من حولنا فى شتى مناطق العالم على قدم وساق . ولا مكان للكيانات الصغيرة ، خاصة عند دخول العالم القرن الحادى والعشرين . ونحن ، كدول إسلامية مفتتة !، لدينا كل مقومات التكامل الاقتصادى والسياسى ، المادية والمعنوية . وليس أمامنا خيار حقيقى سوى استخدامها على أساس « مصلحى » مدروس ، وليس من منطلق عاطفى عشوائى ، لتوفير عنصر هام من عناصر بناء المستقبل المأمول .

● **تاء « التكافل »** : هذه التاء هى عنصر استراتيجى هام ليس فقط لإنجاح عملية التنمية ، وإنما أيضا لبناء المستقبل المأمول ، مستقبل أساسه الأخوة والحب ، وليس الكراهية والحقد والتشرذم . ولن يتحقق هذا العنصر عن طريق المناداة الشائهة بضرورة إعادة « توزيع الثروة » ، من الأغنياء إلى الفقراء ، ومن الدول الغنية إلى الدول الفقيرة ، وإنما عن طريق تنمية جادة ومستمرة للثروة ، ثم أداء حقوق الله والغير فيها ، فى ظل حركة تكامل حقيقى ، تبقى على الحافز ، وتحقق التآزر والتماسك الاجتماعى .

● **تاء « التعاون »** : هذه التاء هى البعد الدولى فى المشروع المقترح . فالعالم يعيش عصر « الاعتماد المتبادل » ، ولا يتصور أن تنغلق دولة أو أمة أو جماعة على نفسها ، وتحاول أن تحقق « المستحيل » ، وهو الاكتفاء الذاتى . ولكن الاعتماد المتبادل يختلف جذريا عن التبعية ، التى تؤدى إلى مزيد من الاستغلال والتخلف . وعليه ، لابد من الانفتاح على بقية دول العالم على أساس من الاعتماد المتبادل ، وبما يحقق « مصالح » المتبادلين ، وفقا لشروط تبادل « عادلة » ، وبما يحقق مزيدا من الكفاءة فى التخصص وتقسيم العمل الدوليين .

● **تاء « التوحد »** : هى التاء النتيجة . فإذا ما أخذنا ، كأمة إسلامية ، بالتاءات الثمانية السابقة ، سوف تتحقق ، بمشيئة الله تعالى ، التاء التاسعة على أساس وحدة تحكمها العقيدة ، وتسيرها المصلحة الحقيقية لكافة الأطراف ، وتضمن حياة طيبة كريمة لكل إنسان يعيش فى كنفها . فهذه الوحدة سوف تعيد ، بمشيئة الله سبحانه ، للأمة خيريتها ، بإعادتها إلى هويتها ، وعودتها إلى رسالتها .

وعليه ، فإن « لوليات » الواقع ، و « تاءات » المستقبل ، تشير بوضوح إلى ضرورة وعملية وفاعلية الأخذ بالمشروع الحضارى المستمد من خيار النظام الإسلامى القائم على « سلفية » الإسلام ، والقادر على التكيف الإبداعى المستنير مع المتغيرات الحادثة بفعل المكان والزمان فى حياة الأمة ، بل فى حياة العالم أجمع . إذ أثبت التطبيق الصحيح لهذا النظام أنه إنمائى التوجه ، علمى النظرة ،

عصرى العمل ، ديناميكى الحركة ، منفتح الفكر ، تقدمى السلوك ، كفء الأداء ، مبهر الإنجاز . ولقد صدق الحق تبارك وتعالى ، إذ يقول : ﴿ **وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله** ﴾ (الأنعام ، آية : ١٥٣) ، وإذ يقول عز من قائل : ﴿ ... **فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى * ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ...** ﴾ (طه ، آية : ١٢٣ ، ١٢٤) .

وأخيراً ، لسنا فى حاجة إلى توكيد حقيقة أن الذى سوف يحكم مستقبلنا المأمول هو إسلامنا العظيم ، فحقيقة :

« الإسلام هو الحل »

الفهرس

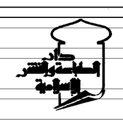


رقم الإيداع

١٩٩١ / ٩٩٨٠

الترقيم الدولى

I . S . B . N . 977 - 265 - 048 - 7



مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ ت : ٣٦٢٣١٣

مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن هانىء الأندلسى ت : ٦١٨١٣٧